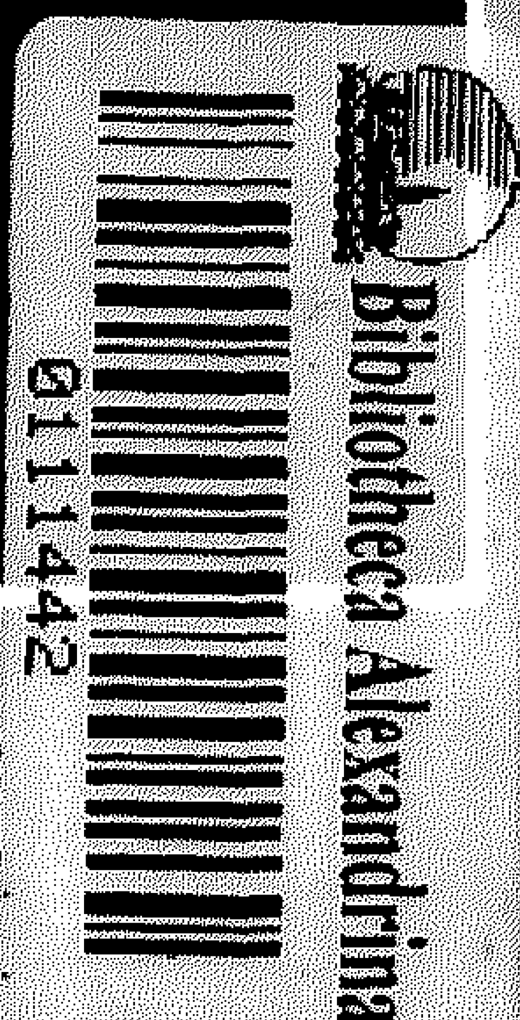
سلسلة الأعمال الكاملة

د. سعد الدين إبراهيم

المجلد الثامن
المجتمع المدنى

(١٥)

المجتمع المدنى
والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى





دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

المجتمع المدنى

والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى

المجتمع المدنى

والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى

د. سعد الدين إبراهيم

الناشـــر

دار قبـــاء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبده غريب

الكتاب : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى
المؤلف : د. سعد الدين إبراهيم
رقم الإيداع : ٢٧٠٢ / ٢٠٠٠م
الترقيم الدولى : I S B N
977-303-240-X
تاريخ النشر: ٢٠٠٠م

الناشر : **دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع (عبده غريب)**
شركة مساهمة مصرية
الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون - الدور الأول - شقة ٦
☏ ٢٤٦٢٥٦٢ - فاكس / ٢٤٧٤٠٣٨
التوزيع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)
☏ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ : ١٢٢ (الفجالة)
المطابع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)
☏ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة طبعة الأعمال الكاملة

مع صدور هذا الكتاب "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر" نكون قد عبرنا عقدا، وقرنا، وألفية من الزمان، لنبدأ عام ٢٠٠٠. وتاريخ الأمم وتحولاتها الكبرى لا تخضع بالضرورة للفواصل الحسابية للتقويم الميلادى، أو الهجرى. فقد تكون بداية التقويم (ميلاد السيد المسيح، أو هجرة الرسول محمد، عليهما السلام) لحظة هامة فى تاريخ البشر. ولكن بقية هذا التاريخ لا تتحدد بنهاية الأعوام أو العقود، ولا ببداياتها. ولكن نهاية وبداية الوحدات الزمنية للتوقيت، مثلها مثل "عيد الميلاد" بالنسبة للأشخاص والمؤسسات والدول هى مناسبة رمزية للتأمل وتقييم الماضى، وتقدير الحاضر، واستشراف المستقبل.

لذلك سنفعل ذلك، ولو قليلا وفى عجالة. كانت الألفية الثانية، بعكس الألفية الأولى، هى حقبة تدهور، واضمحلال، وانحلال ، وضعف، وامتهان بالنسبة للعرب. فقد بدأت الألفية الثانية مع الثلث الأخير للعباسيين فى بغداد، وتحديدا مع الخليفة القادر (٩٩١-١٠٣١) وكان الأتراك السلاجقة قد بدأوا يقوون فى بلاط الخلفاء العباسيين فى العقدين الأخيرين من الألفية الأولى. ومع القرن الأول من الألفية الثانية كان السلاجقة قد سيطروا على بغداد تماما، وإن أبقوا على الخلفاء العباسيين كرموز إسلامية مقبولة للسلطة فى إمبراطورية إسلامية ممزقة وضعيفة. وسرعان ما أغرى هذا الضعف ثلاث اختراقات كبرى لتلك الإمبراطورية، التى كانت قد امتدت فى الألفية الأولى من الصين إلى أسبانيا. كان الاختراق الأول من الشمال الأوربى على المشرق العربى، وهو الذى عرف باسم الحروب الصليبية التى بدأت عام ١٠٩٦ واستمرت مائتى سنة. أما الاختراق الثانى فقد كان من الشرق المغولى الذى وصل إلى ذروته بسقوط بغداد عام ١٢٥٨. وأخيرا كان الاختراق الثالث فى أقصى الغرب الإسلامى، الأندلس، التى بدأت تتعرض للاقتضام التدريجى بواسطة ملوك أسبانيا والبرتغال المسيحيتين فى شمال شبه القارة الأيبيرية إلى أن سقطت أخر المعاقل الإسلامية فيها، وهى غرناطة، عام ١٤٩٢.

لم يمنع ذلك بالطبع أجزاء أخرى من العالم الإسلامى أن تنهض. وقد حدث ذلك بالفعل بالنسبة للإغارات العثمانية فى غرب الأناضول بدءا من نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٠-١٣٢٠)، والتوسع غربا، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، إلى أن سقطت القسطنطينية (١٤٥٣)، وبقية شبه جزيرة القرم وبلدان البلقان. أى أنه بينما كان الجزء العربى من العالم الإسلامى يتعرض للاختراق شرقا من المغول، وغربا فى الأندلس من الأسبان والبرتغاليين، كان الجزء التركى من نفس العالم الإسلامى ينهض ويتوسع عسكريا من مقره فى وسط أسبانيا، غربا إلى الأناضول، ثم إلى البلقان فى أوربا. بل أن هذه الاندفاعة التركية بقيادة آل عثمان، سرعان ما ستتجه جنوبا لتجتاح الجزء العربى من العالم الإسلامى. فتغزو سوريا وفلسطين (١٥١٦) ومصر (١٥١٧)، والعراق (١٥٣٤) واليمن بما فيها عدن (١٥٣٩)، إلى أن يصل العثمانيون إلى ليبيا وتونس والجزائر وحدود المغرب مع نهاية القرن السادس عشر.

وتستمر الهيمنة العثمانية على معظم الوطن العربى لأربعة قرون فى المشرق (إلى الحرب العالمية الأولى ١٩١٨) ولثلاثة قرون فى مصر والمغرب العربى (أى إلى انفراد محمد على بمصر عام ١٨٠٥، وغزو فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، ثم لتونس ١٨٨١، وغزو إنجلترا لمصر ١٨٨٢.)

وطبعا ما كان الوطن العربى يتعرض لهذه الاختراقات المغولية، والصليبية، ثم التركية، ثم الأوربية فى القرون الخمسة الأخيرة من الألفية الثانية، إلا بسبب الضعف الداخلى الذى اعتراه فى النصف الأول من تلك الألفية. ولأننا نكتب فى سياق تقرير عن المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، فلابد أن نسأل: وما هى العلاقة بين هذا وذاك؟

للإجابة علينا أن نطل فى عجالة على الداخل الغربى الأوربى، خلال نفس الفترة التى بدا العالم العربى (والإسلامى) فيها ضعيفا - أى من القرن الرابع عشر

إلى القرن التاسع عشر. لقد بدأت فى تلك القرون الخمسة عصر النهضة (القرون ١٤ و١٥ و١٦)، ثم عصر التنوير القرنين ١٧ و١٨ والثورات الديمقراطية (الإنجليزية فى القرن السابع عشر، والأمريكية والفرنسية فى القرن التاسع عشر)، فى تلك القرون الخمسة أيضا تمت ثورة الكشوف الجغرافية (القرن الخامس عشر) وثورة الكشوف العلمية (من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر)، والثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر.

وربما كان أهم ما يفسر النهضة الأوربية والكبوة العربية هما متغيران أساسيان تتفرع منهما متغيرات أخرى عديدة. المتغير الأول هو احترام "العقل"، وما يرتبط به من عقلانية فى التعامل مع أمور العالم الحسى الذى نعيش فيه. وكان هذا الاحترام للعقل والعقلانية عند الغربيين هو الذى أتاح الفرصة للاكتشافات الجغرافية والعلمية. أما المتغير الرئيسى الثانى فهو "الحرية"، أى قدرة الإنسان وحقه فى أن يدير شئون نفسه، أولا، وأن يشارك فى الشأن العام ثانيا، وحقه أن يخطأ ويتحمل عواقب خطأه ، ثالثا : أن هذا المعنى المثلث للحرية، يجعلها وثيقة الصلة بالمتغير الأول، وهو العقل والعقلانية. فالحرية تفترض أن الذى يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات هو "العقل"، وهو ما ينطوى عليه القول المأثور "إن الإنسان حيوان يفكر"، أو "حيوان مفكر". إن العقل والحرية معا هما اللذان قادا الغرب فى كل إنجازاته المبهرة فى القرون الخمسة الأخيرة من الألفية الثانية. ومن هذه الإنجازات فكر وممارسة "المجتمع المدنى" - أى الإقرار باختلاف الناس، وإدارة هذا الاختلاف سلميا؛ والذى كان لابد أن يؤدى إلى "الديموقراطية"، إن آجلا أو عاجلا. ولم يكن هذا الإقرار بالاختلاف سهلا. ولكن كان دونه ودون الغربيين معارك وحروب داخلية وإقليمية طويلة - مثل حرب المائة عام، وحرب الثلاثين عاما - لمجرد إقرار وقبول الاختلاف الدينى، والتعايش السلمى بين أصحاب المذاهب المختلفة داخل الدين الواحد، وكذلك بين أصحاب الأديان المختلفة داخل الوطن الواحد. إن

حرية الاعتقاد هى التى تؤدى إلى "الاختلاف" ، والعقلانية فى إدارة هذا الاختلاف سلميا هى التى تؤدى إلى الديمقراطية.

ومنذ الفتنة الكبرى فى القرن الأول للإسلام (٦٥٦ ميلادية ـ ٣٤ هجرية) والعرب والمسلمون مختلفين، شأنهم فى ذلك شأن كل البشر. ولكنهم كانوا يحسمون هذا الاختلاف بالقوة، ولو إلى حين. والمقهورون بالقوة لابد أن ينتظروا الفرصة المواتية للانقضاض على من قهروهم. فإذا نجحوا فإنهم يمارسون نفس القهر على الآخرين، وهكذا دواليك. أى أننا لم نتعلم من طول الصراعات المسلحة أو غير المسلحة أن الاختلاف هو سنة اجتماعية كونية، وأن بعض هذا الاختلاف "إرثى" : أى لا دخل لنا فيه كأفراد وجماعات، وبعض الاختلاف مكتسب بسبب النزعة إلى الحرية. ولكن الذى لم نتعلمه فى الثقافة العربية الإسلامية هو أولا الإقرار بشرعية الاختلاف؛ وثانيا الإقرار بقواعد لإدارة هذا الاختلاف سلميا؛ وثالثا احترام هذه القواعد فى التطبيق والممارسة. طبعا كانت هناك محطات عديدة فى التاريخ العربى الإسلامى حدث فيها شبه ذلك ـ أى التسامح فى الاختلاف والتعايش معه سلميا. مثلما كان الحال فى نظام الملل والنحل، وخاصة فى ظل الدولة العثمانية. ولكن هذا التسامح لم يرق إلى الإقرار بشرعية الحق فى الاختلاف؛ كما أن لحظات التسامح هذه لم تمتد لترقى إلى تقاليد راسخة. وعدم الإقرار أو الاستمرار هو الذى عاق دون "مأسسة"(أى تحويل الممارسة إلى مؤسسة) الديموقراطية.

ومع ذلك فإن القرن الأخير من الألفية الثانية قد شهد محاولات عديدة لإعادة الاعتبار للعقل العربى، وإلى الغزل مع الحرية. وقد عرفت البدايات الجنينية للعقلانية والحرية منذ أواخر القرن التاسع عشر باسم "عصر النهضة" ، وكان أول رموزه فى مصر هو رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك ، وغيرهما من العائدين من بعثات محمد على إلى أوربا. واستمرت هذه البذور الجنينية تنمو على أيدى أجيال تالية من الذين تعلموا فى أوربا أو احتكوا وتفاعلوا مع الغرب ـ من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، وأحمد لطفى السيد، ومحمد حسين هيكل، ومصطفى

وعلى عبد الرازق، وطه حسين، وأحمد أمين، وعشرات غيرهم. وقد وصلت هذه البذور الجنينية إلى أوج نموها، وليس إلى كامل نموها، فيما يمكن تسميته بالعصر الليبرالى العربى الأول، والذى استمر سياسيا زهاء ثلاثة عقود ـ من العشرينيات إلى الخمسينيات ـ ولكن هذه الأجنة الليبرالية سرعان ما أجهضت طوال العقود الثلاثة التالية. وتضافرت فى هذا الإجهاض قوى خارجية وأخرى داخلية. كان فى مقدمة القوى الخارجية لهذا الإجهاض الاستعمار الغربى، وخاصة فى صيغته الصهيونية الاستيطانية. فقد وفدت الغزوة الصهيونية إلى بلادنا وهى أكثر اكتمالا من حيث قدراتها وممارساتها الحديثة ـ العلمية والعقلانية والتكنولوجية والليبرالية. لذلك كانت إدارتها للصراع فى فلسطين وعلى فلسطين، وفى مواجهة العالم العربى إدارة أكثر اقتدارا، فأوقعت بالدول العربية حديثة العهد بالاستقلال (مصر والأردن وسوريا والعراق ولبنان والسعودية واليمن) هزيمتها الأولى عام ١٩٤٨. وبدلا من تعلم دروس الهزيمة، عادت الجيوش العربية تبحث عن كباش فداء فى الداخل العربى، تلومها على الهزيمة. وكانت بداية لمسلسل من الانقلابات العسكرية الناجحة فى معظم الدول المهزومة ـ سوريا ومصر والعراق واليمن ـ ومحاولات انقلابية لم تفلح فى بعضها الآخر (الأردن والسعودية ولبنان). ثم انضمت بلدان عربية أخرى لقائمة العسكريتاريا الشعبوية فى كل من الجزائر والسودان وليبيا وموريتانيا والصومال.

المهم هو أن هذه الانقلابات العسكرية أدت إلى أنظمة حكم "شعبوية"، ترفع شعارات نبيلة لتحرير الوطن، واستعادة فلسطين، وتحقيق العدالة والتنمية، والوحدة العربية. ولكن ليس بين هذه الشعارات "المجتمع المدنى"أو الحرية" أو "الديموقراطية". وإذا ذكرت هذه على الإطلاق فإما لاتهامها بإضعاف العرب، أو كاستحقاقات مؤجلة لما بعد إنجاز المقاصد النبيلة الأخرى أولا، وهكذا غرقنا نحن فى "تيه" استبدادى، استمر ثلاثة عقود على الأقل. وأفلست الأنظمة الشعبوية واحدة بعد الأخرى فى إنجاز ما وعدت به وهزمت أشد الهزائم فى حروبها أو

مغامراتها الخارجية، وخاصة مع إسرائيل. ومع افلاس تلك الأنظمة مجازيا أفلست بلدانها فعليا أى اقتصاديا. وتمثل العراق وليبيا والسودان أمثلة درامية على ذلك. فرغم ثرواتها الطبيعية الهائلة ـ سواء من النفط أو الزراعة. إلا أن أنظمتها الشعبوية الاستبدادية قد بددت وأهدرت تلك الموارد، وأصبحت شعوبها تعيش فى حالة مزرية من الجوع والحرمان والخوف.

ولكن عقد الثمانينات بدأ يشهد بذورا جنينية جديدة لليبرالية العربية الثانية. وتمثلت تلك البذور فى نهضة فكرية، قادتها مجموعة من مراكز البحوث المستقلة عن الحكومات. ثم دعمتها مجموعة من تنظيمات المجتمع المدنى المستقلة أيضا، وخاصة فى مجالات حقوق الإنسان والتنوير والدعوة إلى الحرية والديمقراطية. وبدأت هذه البذور الجنينية تؤدى بعض ثمارها فى التسعينات، وخاصة بعد نكبة الخليج الثانية من جراء غزو صدام حسين للكويت (١٩٩٠/٨/٢)، وما تلاها من انقسام عربى، ثم من حرب تحرير الكويت، التى اشتركت فيها لأول مرة دول عربية مع دول أجنبية (تقودها الولايات المتحدة) ضد بلد عربى.. لقد كانت أزمة الخليج تلك هى قمة مأساوية أنظمة الاستبداد العربية- ورغم أن العراق نفسه تحول إلى أكثر ضحايا تلك الأزمة خسرانا، إلا أن ضعف بقية الأنظمة العربية قد أدى بها إلى السماح بانفراجة ديموقراطية محدودة، ولكنها واعدة.

ففى بداية عقد التسعينيات لم تكن هناك إلا بلد واحد أو بلدين بدأ على الفور فى مسيرة ديموقراطية ـ هما الأردن والمغرب. ولكن سرعان ما انضمت إليهما لبنان والكويت، ثم الجزائر وموريتانيا واليمن وتونس. ومع نهاية العقد كانت على الأقل عشرة بلدان عربية تعتمد "الديموقراطية "أساسا لنظام الحكم فيها، وتسمح بالتعددية الحزبية والانتخابات الدورية التنافسية.

حتى بلدان الخليج العربية التى لم تكن فيها إلا ديموقراطية واحدة هى الكويت، قد بدأت تأخذ بترتيبات جديدة، تسمح بالمشاركة السياسية التدريجية.

فقد تأسست مجالس شورى فيها جميعا - بما فى ذلك السعودية. بل أن البعض منها مثل عمان وقطر، قد تجاوزت ترتيبات الشورى غير الملزمة، إلى مجالس بلدية وبرلمانية منتخبة. وفى نهاية عام ١٩٩٩، كان المسئولون فى البحرين وقطر والكويت وعمان يتحدثون عن مشاركة المرأة أيضا فى الحياة العامة والسياسية فى بلدانهم.

لذلك فرغم قتامة الصورة العربية فى الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن العديد من أشعة الأمل بدأت تخترق هذه الظلمة القاتمة مع مطلع القرن الجديد والألفية الثالثة. ولابد أن نعمل جميعا لكى تتجمع هذه الأشعة، لتصبح مثل أشعة الليزر، قوية ومبهرة، وقاطعة، وغير قابلة للارتداد.

﴿أقول قولى هذا واستغفر الله لى وللعرب أجمعين﴾.

سعد الدين إبراهيم

الفصل الأول

المجتمع المدنى

ومستقبل الديموقراطية فى الوطن العربى

- إطلالة نظرية
- المؤسسة المدنية العربية التقليدية
- الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش
- المجتمع المدنى الجديد: الولادة المتعسرة
- الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديموقراطى
- الخلاصة

الفصل الأول

المجتمع المدنى

ومستقبل الديموقراطية فى الوطن العربى(*)

إن كثيرا من الكتابات التى نشرت فى الآونة الأخيرة عن متطلبات ووسائل التحول من نظام الحكم غير الديمقراطى إلى النظام الديمقراطى قد وجدت أرضية خصبة لاختبارها فى العالم العربي[1]، فالدول العربية الإحدى والعشرون، وان كانت تنتمى إلى مجال سياسى وثقافى واحد بصورة عامة، تتباين بدرجة كبيرة من حيث المتغيرات التى ترتبط غالبا بهذا التحول، كالبيئة الطبيعية، ودرجة تطور الدولة[2]، والنظام السياسى، والبنية الطبقية، والثقافية السياسية، ومستويات النمو الاجتماعى والاقتصادى، والمجتمع المدنى[3]. والكتاب الذى بين يدينا لعالم السياسة الأمريكى الكبير صامويل هانتنجتون، "الموجة الثالثة : الديمقراطية فى أواخر القرن العشرين"، يتعرض لهذه الظاهرة وتداعياتها على المستوى العالمي. وقد رأينا أن نختبر بعض مقولاته ومقولات أخرى بالتطبيق على الوطن العربى.

◈ ١- إطلالة نظرية ◈

ظهر مفهوم المجتمع المدنى بصيغته المحددة فى الثمانينات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلى والإقليمى. وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد المفهوم فإن هذه السبل جميعا تدور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة فى المجال العام بين الأفراد والدولة. ويتكون "المجتمع المدنى" فى صوره النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات

(*) نُشرت هذه الدراسة كتقديم لكتاب صمويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة** ترجمة د. عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٣.

التنمية الاجتماعية، وغيرها من جماعات الضغط[٤]. كما يتضمن مفهوم "المجتمع المدنى" قيما وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه الآخر المختلف، والالتزام ضمنا أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التى تتقاسم هذا "المجال العام" أى المجتمع السياسي"[٥].

ينشأ المجتمع المدنى بهذه الصيغة التى حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية فى الغرب مع عمليات التحول الرأسمالى، والتصنيع، والتحول الحضرى، وحق المواطنة، ونشأة الدولة القومية. وفى حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيدا طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعى يتحرك تبعا للمصالح، فيتركز فى الطبقة والمهنة والحى وما شابه ذلك. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادى والمؤسسات الاجتماعية.

وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم على المصالح ويتسم بالعينية ويظهر فى أوقات عديدة. وفى حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير فى شدته واستمراريته. بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادرا ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيرا ما يغير انتماءه إلى التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعى والحي، تبعا للحراك الاجتماعى رأسيا وأفقيا. وبقيام التنافس أو حتى الصراع فى المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أى نحو الديمقراطية. وفى العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها فى تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها

فى إطار الدولة. أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظا، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة. لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدنى فى الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيدا، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة "محايدة" لكل تنظيمات المجتمع المدنى، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة على الحكومة أو التأثير فيها، حيث أنها المركز العصبى لعملية اتخاذ القرار فى الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمرا يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفى أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدنى قد تزامن فى تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية. إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور "المعادلة الصفرية" قد يؤدى إلى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعنى بالضرورة ضعف المجتمع المدنى أو العكس. أما فى الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعا هى ضعف المجتمع المدنى وضعف الدولة معا، كما سنرى.

إن الصلة بين المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هى مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعيارى "للمجتمع المدنى" هو الأساس المعيارى نفسه "للديمقراطية". وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة فى "أثينا" أو "مجلس المدينة" جانبا، لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدنى هى أفضل قنوات المشاركة الشعبية فى الحكم. إن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدنى كما استخدمه منظرو "العقد الاجتماعى" وحتى "هيجل" و"ماركس" و"دى توكفيل" و"جرامشى"[٦]. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع فى رصد مظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو "المجتمع المدني" وما يستتبعه من "ثقافة سياسية". بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع، سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فإن الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معا. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

◈ ٢- المؤسسات المدنية العربية التقليدية ◈

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية(٧) تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية. إلا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل(٨). أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية تتبدى ، في أجلى صورها ، في البؤرة المركزية الأولى لهذا المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية/ الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادرا ما كانت محسوسة - وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها(٩)! وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالبا ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها. إذ كانت الطوائف ، والمذاهب الدينية، والأقليات العرقية، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر

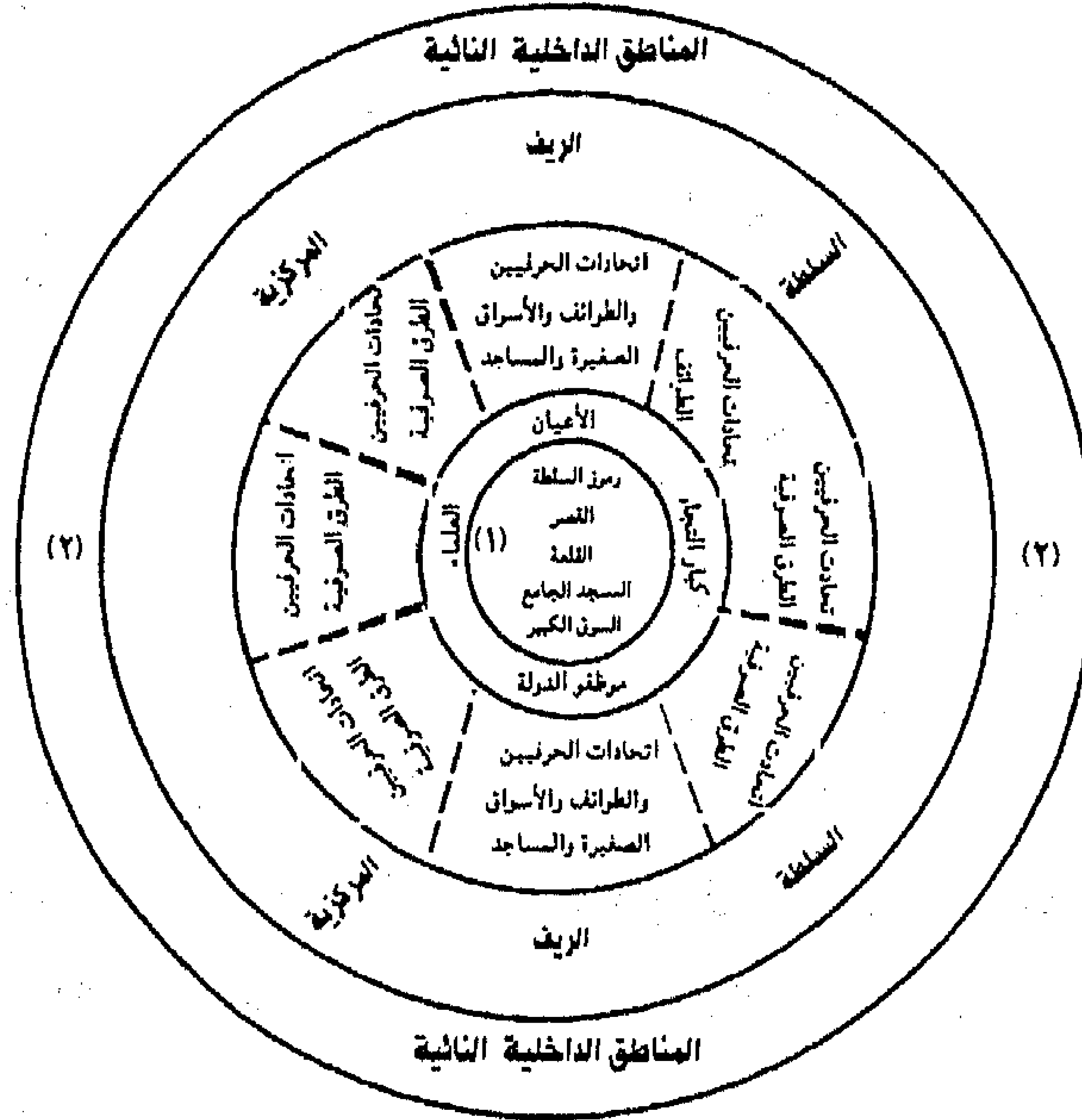
داخل كل جماعة، إلا أنه كان يدار داخليا. وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضا فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان، غالبا، ما يتم حله وديا أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية[١٠].

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن فى إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقى المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعى يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة، فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من "الدولة"، بل كانت تترك فى الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فإن المجتمع العربى التقليدى لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات فى الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية[١١]. وفى هذا التوازن التقليدى، كان المجال العام الذى تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادى الذى كانوا يعيشون فيه ويعملون (انظر الشكل ١). وكان هذا التوازن فى إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر "فتن" و"نكبات". ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح "الفتنة" إلى القلاقل الداخلية الحادة التى كان يصحبها فى العادة صراع مسلح. فى حين كان يقصد بمصطلح "النكبة" التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه فى العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة[١٢]. وكان ينجم عن كل من "الفتن" و"النكبات" خلل فى هذا التوازن التقليدى فى الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالبا ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادى)



وكان هذا هو الحال فى معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربى الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدى فى إدارة الدولة والمجتمع، كل ما كان يصحبه من تكافل اجتماعى اقتصادى. وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربى للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا فى النظام العالمى الناشئ وقتئذ، كان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة "الدولة" العربية الجديدة.

◈ ٣- الدولة العربية الجديدة: المتمدد والانكماش ◈

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[١٣]. وكانت تحمل فى ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها. وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هى استفادت مما فى تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)، ولا هى سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكى تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة . وبالطبع مر الوطن العربى ببعض من العمليات التى صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدنى فى الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضرى من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالى والتصنيع فتأخرت كثيرا. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، وهى بمثابة العمود الفقرى للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة متسقة ، كما هو الحال فى الغرب.

❀ النمو المشوه للدولة :

شهد الوطن العربى ظاهرة نمو اجتماعى - اقتصادى ملحوظ فى العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهى الفترة التى ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. إلا أن هذا النمو كان فجائيا، وغير متسق؛ مما أدى إلى بناء اجتماعى - اقتصادى مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدنى العربى كما سنرى فى الفقرات التالية.

بدأت العديد من الدول العربية التى نالت استقلالها فى الخمسينيات والستينيات خططا طموحة للتوسع التعليمى والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطردا، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفى ذلك كان التخطيط المركزى والسيطرة على السياسات الاجتماعية

والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلا أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتقطعة والمشوشة. وقد أدت الطفرة النفطية الأولى فى السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبنى ما يعرف بسياسة "الانفتاح" الاقتصادى الليبرالى، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى سادت فى العقود السابقة. فكان هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهى القطاع العام، والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إلى جانب ذلك، ظهر قطاع "سرى" غير رسمى متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب فى الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطنى الواحد. لذا فقد كانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية فى معظم الدول العربية(١٤). من ناحية التدرج الطبقي، نما فى السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة "الأغنياء الجدد" و"طبقة البروليتاريا الهلامية". تحكمت الطبقة الأولى فى جزء متزايد من إجمالى الناتج القومى دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف فى الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبئا يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعانى حرمانا شديدا. وأصبحت أحزمة الفقر التى تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوتة .. تنذر بالانفجار فى أية لحظة، وفى الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوى الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة فى بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا "بالبروليتاريا الهلامية" الحضرية(١٥).

❀ الدولة وإدارة الصراع :

ازداد مأزق الدولة فى الوطن العربى تعقيدا بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التى بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التى تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، ذلك الفشل الذريع الذى منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال فى إدارة الصراعات.

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة، كالصراع العربى الإسرائيلى، والصراع العراقى الإيراني، والصراع الليبى التشادي، والصراعات القائمة فى كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية، والصراع العراقى الكويتى. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربى الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقى الإيرانى، والعراقى الكويتى). ومنها ما دخل فى طور الصراعات المسلحة التى ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربى الإسرائيلى والصراع الدائر فى السودان)، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادى أو البشرى. وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى، فى العالم الثالث، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ. وهكذا تم إنفاق – أو تبديد – ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هى مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات فى المنطقة، كما يتضح من الجدول (١). وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالى ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١). وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، فى التسعينيات إلى آفاق فلكية ما لم يتم التوصل إلى حلها[١٦].

ومما يذكر أيضا أن الصراعات المسلحة الداخلية فى دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كليا أو جزئيا فى بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أى أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، مما جعلها تؤثر الجماعات العرقية، والدينية، والقبلية، بولائها التقليدى، دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها(١٧). إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا فى إدارة الصراع الداخلى والخارجى -فى نظر قطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان، والعراق، والأردن، واليمن الجنوبية)(١٨) كان سببا ونتيجة فى آن واحد، لتعويض شرعية العديد منها منذ مولدها. إلا أن هذا الفشل يرجع، فى معظمه، إلى الشك فى شرعية النظم السلطوية الحاكمة فى الدول العربية الجديدة. لقد كانت مسألة شرعية "الدولة" تبدو أمرا يمكن حله بمرور الوقت. أما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة فى السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدنى(١٩).

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة فى منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (١٩٤٨ – ١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
أ- صراع بين دول				
عربى / إسرائيلى	٤٨-١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقى / إيرانى	٨٠-١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠-١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥-١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالى فرعى		٦٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
ب- صراعات داخلية :				
السودان	٥٦-١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠-١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨-١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢-١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥-١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦-١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦-١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢٠٠	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩-١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣٠٠	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥-١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمال فرعى		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
إجمالى كلى: (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر:

Files of The Arab Data Unit (ADU), Ibn-Khaldoun Center for Developmental studies.

◈ ٤- المجتمع المدنى الجديد : الولادة المتعسرة ◈

رغم الطبيعة التسلطية التى ميزت الحكم فى العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدنى الحديث قد ظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة فى الجزء الشمالى من الوطن العربى - تعود فى تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت فى فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقرى لهذه التنظيمات المدنية. وفى ظل الحكم الاستعمارى ، لعب عدد من هذه التنظيمات دورا سياسيا ملموسا من أجل تحرير بلادها. ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال.

❀ أ. توقف نمو المجتمع المدنى الوليد (الخمسينيات والستينيات) :

بعد سنوات قليلة من الاستقلال، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات "الراديكالية" التى صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - فى سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة "الراديكالية" بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التى مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة "عقد اجتماعى" صريح أو ضمنى أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم "بالتنمية"، وضمان "العدالة الاجتماعية"، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسى، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفى المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعى، وللتعبئة السياسية

تأييدا للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعى "الشعبوى" التبادلى فى بادئ الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب[٢٠]. ومهما كان للعقد الاجتماعى الشعبوى من إنجازات فى البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التى كانت قائمة على الساحة وحسب، بل امتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدنى أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة[٢١]. بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدنى كل أو معظم استقلاليتها فى ظل الحكم الشعبوى. ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت فى سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسى للوقاية من غضب النظام الحاكم.

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها فى أزمة الخليج فى عامى ١٩٩٠ -١٩٩١، إلى تهاوى البقية الباقية من الثقة فى العقد الاجتماعى الشعبوى، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها إلى تصعيد الممارسات القمعية، وتورط بعضها فى مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا فى حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

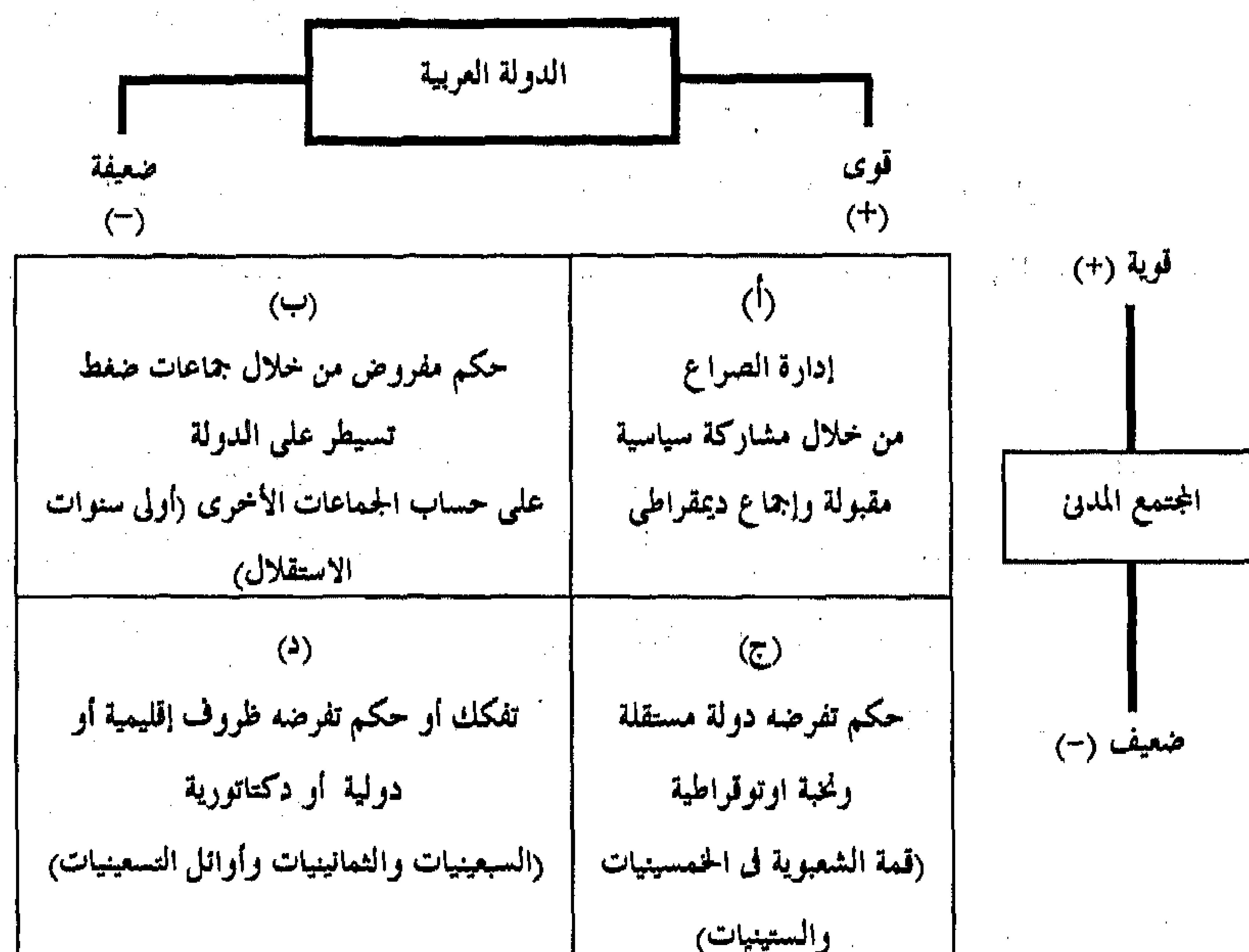
ب. سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم:

يبدو أن الدور التوسعى للدولة العربية قد بلغ منتهاه فى السبعينيات (فى كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء). ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن

العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التى ادعتها فى الخمسينيات والستينيات. واتسم هذا التقهقر فى دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلى والآني، مما كان يمكن تجنبه، أو الحد منه، لو كان المجتمع المدنى فيها أكثر تماسكا. إلا أن بعضا من المجال العام الذى انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث فى مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال فى كل من السودان والصومال والعراق).

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التى تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح فى الجدول (٢)، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(ج) و (د)، ولم تستقر أى منها فى الخلية (أ)، أى فى نمط "الدولة القوية والمجتمع المدنى القوى". وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج فى الوقت الراهن تحت الظروف التى وردت فى الخلية (د)، أى فى أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدنى، وهو أسوأ احتمال ممكن.

جدول رقم (٢)



(أ)	(ب)
إدارة الصراع من خلال مشاركة سياسية مقبولة وإجماع ديمقراطى	حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدولة على حساب الجماعات الأخرى (أولى سنوات الاستقلال)
(ج) حكم تفرضه دولة مستقلة ونخبة اوتوقراطية (قمة الشعبوية فى الخمسينيات والستينيات)	(د) تفكك أو حكم تفرضه ظروف إقليمية أو دولية أو دكتاتورية (السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات)

❀ جـ انتعاش المجتمع المدنى فى الوطن العربى:

بعد تراجع دور الدولة العربية (أى فى السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربى كله، أو على مستوى الأقطار منفردة[٢٢]. كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية فى العقدين الماضيين. ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية أقل من ٢٠,٠٠٠ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فى أواخر الثمانينيات[٢٣]. وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمى المشهود للتنظيمات المدنية العربية فى العقدين الماضيين ، ومن بينها :

١- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التى لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات فى -أساسها- خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة -أو مستعدة- على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل فى المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٢- اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية، إلا أن من إنجازاتها التى لا تنكر نشر التعليم المجانى المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمى إلى جودة الكيف، إلا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعى ، والتوقعات ، والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى فى بناء المؤسسات العامة والخاصة.

٣- **زيادة الموارد المالية الفردية** : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد فى الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة فى عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادى الليبرالى فى الهياكل الاقتصادية التى كانت تحت سيطرة الدولة فى الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة. فشهد الوطن العربى لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجى) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريرى) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٤- **نمو هامش الحرية:** فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن كان ببطء، فى العديد من الأقطار العربية، مما يرجع فى جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة على المجتمع. لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب فى دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست فى الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التى أعلنت فى قبرص فى ١/١١/١٩٨٣).

❀ د. بعض خصائص المجتمع المدنى العربى فى التسعينيات:

١- **الأحزاب السياسية فى المجتمع المدنى** : تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففى حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التى ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم

الحكم الاستبدادى (كحزب الإستقلال بالمغرب، وحزبى الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية فى السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبى الوفد، ومصر الفتاة، فى مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن، و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ[٢٤].

إلا أن هذه الطفرة العددية فى التنظيمات المدنية العربية لا تعنى أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن فى الحياة العامة ببلادها، بما فى ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالا على ذلك. فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفا، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها. وطبقا لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشيطة أو ذات فعالية[٢٥].

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة فى اليمن (أبريل ١٩٩٣) ، وفى المغرب (يونيو ١٩٩٣) ،وفى الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبة السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب فى جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفى المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على ٧٥٪ من المقاعد المتنافس عليها[٢٦]. وفى الأردن، تنافس عشرون حزبا فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هى التى فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثى المقاعد.

٢- **النقابات المهنية** : لعل النقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية فى الوطن العربى فى الوقت الراهن. ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية، وفى جزء آخر إلى المستوى العالى من التعليم والوعى السياسى. ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية فى مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة فى حركة المجتمع المدنى فى بلادها. ففى بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكرى الحاكم مرتين (١٩٦٤ و ١٩٨٥). وفى كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات.

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضا على دعم النفوذ الاجتماعى والمعنوى للنقابات المهنية، **أولهما**: أن هذه النقابات المهنية تعد أقوى تنظيما - على الصعيد العربى القومى. فهى أعضاء فى اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهى على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولى، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. **ثانيهما** : أن النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية، بما فى ذلك المؤسسات التى تديرها الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذلك فهى عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل فى السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخرا إلى صفوف النقابات المؤثرة[٢٧]. هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية.

٣- **السياسة بدون سياسة**: فى الأقطار العربية التى لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ فى مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية

الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافى بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة.

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) فى الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهى تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأى العام الوطنى عن قرب، وقد لوحظ ذلك فى كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففى مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون فى الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسى لهم - فى الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين(٢٨).

٤- **التكوينات التقليدية فى زى حديث:** لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها. وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا فى ظاهره فى مركز حضرى، إلا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق فى السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانونى والانتخابات ومجالس الإدارات واللجان وما إلى ذلك، لكنها تدار فى الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التى وصفناها فى جزء سابق من هذه المقدمة.

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغى أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم "التقليدية"، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك فى حد ذاته يعد دليلا على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة فى فترة التحول المجتمعى. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات فى مراكز حضرية كبرى، فإنه قد يدعم

مكانة الزعماء التقليديين. لكنه فى نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم فى بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية.

على أية حال، فان هذا النمط التنظيمى له وظيفة كامنة تتمثل فى حماية كل من المجتمع المدنى الحديث والدولة. وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادى أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التى سبقت الإشارة إليها فى الجزء ٣-١ من هذه المقدمة . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هى أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نموا فى الوطن العربى فى العقدين الماضيين. وهى تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار وللغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هى القوة البشرية التى حركت القلاقل الحضرية فى مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفى تونس (١٩٦٧ و١٩٧٨)، وفى المغرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفى الأردن (١٩٨٨)، وفى الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيما.

٥- **المجتمع المدنى والأزمات:** إن تطور المجتمع المدنى -ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور فى الوطن العربى- لا يتسم بالاتساق أو التساوى فى كل البلاد العربية. ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطى تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك -كما تبين فى الآونة الأخيرة- أن الأقطار العربية التى تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا فى الطريقة التى تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات. وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففى هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت فى ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففى كل من لبنان، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلى الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفى الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقى الخاطف، ورغم ما بين حالتى لبنان والكويت من اختلافات، إلا أنهما كانتا تشتركان فى وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير فى كل منهما - حوالى ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية

ورابطة على التوالى . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها فى حالة عجز تام، فى ظل ما مر بالبلاد من ظروف، إلا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هى التى قدمت المدد والتأييد المعنوى لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء فى الداخل أو فى الخارج. وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون فى مناسبات عديدة لكل المواطنين فى مناطقها.

كما ظهرت فى ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدنى فى لبنان عدة تنظيمات جديدة فى الأحياء الحضرية والقرى. وفى الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى التى تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التى كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التى لم تتمكن من العمل فى العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، فى تقديم العون.

بعكس ذلك تماما فى الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكرى الشعبوى لسياد برى كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة فى إيجاد فرص العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلى الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التى ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التى وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج)؛ بل إلى صعوبة التوزيع . فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التى وجدت فى كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو

خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعا ومن الأمراض والوفيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلى لها دون مجتمع مدنى يكون بمثابة "شبكة أمان" تجمع شملها.

◈ ٥- الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديموقراطى ◈

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ "العقد الاجتماعى" القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسى. وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعى مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفى فى الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة فى الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين فى العراق بالخيارين معا ، وبلغ الذروة فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكويت، مما أدى إلى إشعال ما عرف "بأزمة الخليج". وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة فى الحكم فى الوطن العربى من بين محصلاتها. وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هى أزمة إقليمية ودولية. والحقيقة أن الأزمة قد عجلت بالفعل عملية المشاركة فى الحكم بعض الشيء فى عدد من الأقطار العربية. وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها فى ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية: الحجم النسبى للمجتمع المدنى ودرجة نضجه فى كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدنى هى التى نظمت حركات الاحتجاج التى أعقبتها تطورات فى التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية فى بعض الأقطار، وفى البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمرا لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد.

ونقدم فيما يلى صورة لهذه الظروف النمطية الثلاثة للتطور السياسى العربى الراهن(٢٩).

❀ (أ) التحول الديمقراطى . بدايات الزمجرة:

فى السنوات القلائل التى سبقت أزمة الخليج مباشرة، كانت بعض الأنظمة العربية الحاكمة تحس بالفعل بفقدانها المتزايد للشرعية فى الداخل. وتكرر التعبير عن هذه الحالة فى مواجهات عنيفة بين أنظمة الحكم وبين واحد أو أكثر من الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. فقامت الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الجديدة بالاشتباك مع نظم الحكم فى معارك سلمية حول الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والديمقراطية. وعلى الصعيد العربى وفى داخل عدد من الأقطار العربية، جاءت هذه القضية فى صورة إقامة منظمات لحقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية، مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار منذ مجىء الأنظمة التسلطية الشعبوية إلى مقاعد الحكم.

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مستويات متباينة من المطالب المدنية فى مواجهة أنظمة الحكم العربية على اختلافها. فعلى مستوى من المستويات، كان ثمة مطالب بزيادة "التحول الليبرالى" كحرية الصحافة وحرية تكوين التنظيمات وحق السفر إلى الخارج. وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب. وعلى مستوى أعلى، كانت هناك مطالبة "بالتحول الديمقراطى" الجاد والصريح - مثل تقنين تشكيل الأحزاب السياسية، وحق استخدام الإعلام الجماهيرى بالتساوى، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، إلا أن أيا من نظم الحكم لم يستجب تماما لكل هذه المطالب فى الثمانينيات.

وتبنت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة النشاط السياسى الإسلامى لتحدى النخب الحاكمة. أما الطبقة العاملة الحديثة فكانت تميل إلى الاضطرابات أو التباطؤ فى العمل أو عمليات التخريب الصناعى. ولجأت البروليتاريا الهلامية الحضرية إلى "سياسة الشارع" كالمظاهرات والشغب وحركات العصيان والسلب والنهب. وأيا ما كان الكيان الاجتماعى الذى بدأ المواجهة، وأيا ما كانت طريقة

تعبيره عن سخطه، كانت الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى تعانى نفس القدر من الاغتراب تنضم إليه لإعلان مطالبه الخاصة. وحدثت هذه الظواهر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى معظم أقطار المنطقة: فى الجزائر عام ١٩٨٨؛ وفى مصر أعوام ١٩٧٧ و١٩٨١ و١٩٨٦؛ وفى الأردن عام ١٩٨٩؛ وفى الكويت عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠؛ وفى موريتانيا عامى ١٩٨٦ و١٩٨٨؛ وفى المغرب أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٨ و ١٩٩٠؛ وفى الصومال من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠؛ وفى اليمن الجنوبية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠؛ وفى السودان عام ١٩٨٥؛ وفى تونس عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وكانت ردود أفعال الطبقة الحاكمة فى هذه الدول تجاه تزايد التعبير عن السخط تتمثل فى بذل الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية. والحقيقة أن بعضا من هذه النظم الحاكمة بدأ فى الوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج؛ بينما استغلت نظم أخرى فرصة الأزمة لتنكث بوعودها أو تماطل فى الوفاء بها.

فباشرت كل من الجزائر والأردن واليمن عمليات تحول ديمقراطى قبل أزمة الخليج. وأجرت جميعها انتخابات قومية أو بلدية بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ دون أية شكاوى تذكر عن نزاهتها. مما زاد من مصداقية العملية الأداء الجيد الذى حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظم الحكم، وحصولهم على عدد من المقاعد، أعلى مما كان متوقع لهم. ومما زاد من حيرة المراقبين الغربيين المناصرين لقضية التحول الديمقراطى فى العالم الثالث أن الأشخاص الذين تم انتخابهم ديمقراطيا فى الدول الثلاث جميعا كانوا يؤيدون صدام حسين (الديكتاتور) فى أزمة الخليج.

كان تأييد صدام حسين مفارقة تدعو للتأمل. فهؤلاء الأعضاء المنتخبون الجدد من المعارضة، كانوا يعربون عن سخطهم لأعلى حكامهم وحسب، بل على النظام العربى برمته، وخاصة على "النظام العالمى الجديد" الذى كثر الحديث عنه. ورغم أن صدام حسين لم يكن أقل استبدادا عن بعض الحكام الآخرين من العرب على كلا من جانبى الأزمة، إلا أنه استطاع أن يستفيد من هذا السخط خارج العراق. وترجع قدرته على ذلك أن الثروة النفطية العراقية لم تكن موضع زهو وبذخ من جانب المواطنين العراقيين أثناء سفرهم أو تجوالهم فى الدول العربية الفقيرة،

بالصورة التى كانت عليها الحال بالنسبة للمواطنين الخليجيين. وكان حديث الولايات المتحدة ودول الغرب عن الشرعية "الدولية" لا يلقى تصديقا من جانب العديد من العرب؛ إذ كان يمثل ازدواجية فى المعايير، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية.

وفى عام ١٩٨٧، وقبل سنوات قليلة من أزمة الخليج، سلمت القيادة التونسية سلميا من حبيب بورقيبة إلى زين العابدين بن على، ولو أن ذلك حدث من خلال نوع من الانقلاب الدستورى. ووعدت القيادة الجديدة الأحزاب السياسية العلمانية بإجراء إصلاح سياسى، إلا أنها استمرت فى إنكار الشرعية على "حزب النهضة الإسلامى". ووقعت سلسلة من المواجهات الدامية بين النظام الحاكم وبين أتباع حزب النهضة فى أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠. وأدت أزمة الخليج التى اعتبرتها كل الأحزاب السياسية التونسية حدثا قوميا إلى تجميد هذه المواجهات قرابة عام، إلا أنها استوقفت فيما بعد. وظلت بعض الأحزاب السياسية الأخرى تنظر بازدراء إلى الحزب الدستورى الديمقراطى الحاكم، ولو أن خشيتهم من التوجه الإسلامى جعلتهم يرون فى الأمر الواقع أفضل الشرين.

لم يتحقق فى عامى ١٩٩٠-١٩٩١ أى تقدم يذكر فى التحول الديمقراطى المحدود الذى بدأ فى كل من مصر والمغرب قبل عدة سنوات من أزمة الخليج. فرغم وقوف الحكومة المغربية إلى جانب الكويت والتحالف الذى قادته الولايات المتحدة إبان الأزمة، إلا أن المعارضة أدانت التدخل الأجنبى وعبأت الرأى العام المغربى ضده. وكانت أكبر مظاهرة تأييدا للعراق قد نظمت بالمغرب. وأتاحت الأزمة الفرصة للمعارضة لكى تعرض قدرتها على التعبئة، وهى حقيقة لم تفت على النظام. فكان رد فعله الفورى تجميد المشاركة العسكرية المغربية فى أزمة الخليج. وبعد عام من الأزمة، أعلن الملك الحسن بدء إصلاحات سياسية، وقد أوفى بوعده كما سنرى فيما بعد.

وفى مصر، كان الخلاف بين الصفوة الحاكمة والجماهير حول الأزمة أقل حدة. والحقيقة أن النظام الحاكم تمكن من الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية فى أكتوبر ١٩٩٠، وكان يريد أن يثبت أن الحياة فى مصر كانت منتظمة تماما رغم الأزمة. وإذا كان حزبا المعارضة الرئيسيان وهما الوفد وتحالف العمل الإسلامى قد قاطعا الانتخابات، فإن تصرفهما هذا كان يرجع إلى أسباب لا صلة لها بأزمة الخليج، ولكن لرفض الحكومة تقديم ضمانات قضائية على نزاهة التنافس الانتخابى، إلا أن ثقة النظام المصرى قد اهتزت على أثر حادثتين، هما اغتيال رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب والذى يفترض أن الجماعات الإسلامية هى التى نفذته، وتظاهر آلاف من طلاب الجامعات المصرية ضد ما وصف بالتدمير المنظم للعراق. وأسفر الصدام بين الطلبة وقوات الشرطة عن مصرع أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أعداد كبيرة واعتقال المئات.

وفى كل من جيبوتى وموريتانيا والصومال، تم الإبقاء على الصراعات القبلية والعرقية تحت سيطرة مشددة فى أثناء أزمة الخليج. وفى الدول التى تورطت فى الأزمة بصورة مباشرة أو كانت قريبة من قلب الأزمة -العراق وسوريا والدول الست المطلة على الخليج العربى وخليج عمان- تذرعت النخب الحاكمة بعذر "شرعى" لوقف أنشطة التحول الديمقراطى، لو لديها نية على ذلك أصلا. واستغرق الأمر عاما كاملا بعد الأزمة حتى أبدت النخب العربية الحاكمة رغبتها الجادة فى توسيع المشاركة "السياسية الحقيقية". ولو أن الوعود كانت قد انتزعت منهم انتزاعا فى بعض الحالات - كما هو الحال فى الكويت والسعودية .. وخلال عام ١٩٩١، أضحى واضحا أنه لابد من التحرك.

ولو كان ثمة جانب إيجابى بين الجوانب السلبية العديدة لأزمة الخليج فهو التعبئة السياسية غير المسبوقة للجماهير العربية. فلم يكن التعبير عن تأييد هذا الجانب العربى أو ذاك على جانبى الأزمة يتفق دائما مع المواقف الرسمية للأنظمة الحاكمة. وكانت نتيجة ذلك كسر جدار الخوف من النخب الحاكمة لدى كثير من الجماهير العربية. وتعد العراق حالة درامية فى هذا السياق، حيث ثار الشيعة فى

الجنوب والأكراد فى الشمال على نظام صدام حسين. وشجعتهم على ذلك الهزيمة الساحقة التى منى بها العراق وتوقع الحصول على مساعدة الحلفاء المنتصرين. وحتى النخب الحاكمة فى الخليج على الجانب المنتصر واجهت مطالب متصاعدة من المثقفين بزيادة المشاركة السياسية.

(ب) التحول الديمقراطى - حالات التقدم:

اتسم التحول الديمقراطى فى عدد من الأقطار العربية بالتباطؤ والتردد منذ أزمة الخليج، ومنى بانتكاسة فى دول أخرى. ونقدم فيما يلى صورة عن الوطن العربى فى أواخر عام ١٩٩٣.

فى موريتانيا أعيد نظام التعددية الحزبية عام ١٩٩١، وفى انتخابات يناير ١٩٩٢ الرئاسية، فاز معاوية ولد طايع بأكثر من ٦١٪ من الأصوات، وهزم ثلاث مرشحين آخرين. وفى انتخابات مارس ١٩٩٢ البرلمانية، فاز حزب الرئيس ولد طايع بأغلبية، وحصل على ٥٢ مقعدا من مجموع ٧٩. وقاطع عدد من أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وسط اتهامات بالتلاعب، ولكن ما هو أخطر من هذه الاتهامات كان نمط التصويت فى هاتين الحالتين من الانتخابات. فقد حشد ولد طايع وحزبه الحاكم قواهما وحصلا على تأييد الموريتانيين من العرب والمتعربين فى المناطق الريفية والشمالية من البلاد، بينما اجتذب خصومهما تأييد الموريتانيين من السود بالعاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد. ومن الممكن لهذا الانقسام العرقى الشديد الوضوح أن يهدد الديمقراطية الموريتانية الوليدة بل البلاد بأسرها إن لم يتم احتواؤه[٣٠].

وفى اليمن، وبعد توحيد شطريها الشمالى والجنوبى فى مارس ١٩٩٠، أعرب النظام الحاكم المكون من ائتلاف من الحزبين الحاكمين فى شطرى اليمن السابقين عن عزمه إقرار نظام التعددية الحزبية فى إطار نظام ديمقراطى كامل. وتم تحديد فترة فاصلة لا تزيد مدتها عن ثلاثين شهرا تنتهى بانتخابات برلمانية فى جمهورية اليمن الموحدة ذات التعددية السياسية. وهددت أزمة الخليج هذا الالتزام، إلا أن

النظام الحاكم كان يبدو عازما على احترامه. وفى ربيع عام ١٩٩٢، كان المناخ الديمقراطى فى حالة ازدهار. فشهدت البلاد قيام ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا تعمل على الساحة السياسية، بينما تضاعفت أعداد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عدة مرات. وبنهاية عام ١٩٩٢، كان هناك حوالى ٩٣ مطبوعا؛ كان ربعها أو أقل مطبوعات رسمية (حكومية) أو شبه رسمية (تنتمى إلى الحزبين الحاكمين) وقد أصيب المراقبون الذين زاروا اليمن عام ١٩٩٢ بالدهشة إزاء المناخ المفتوح وحرية التعبير عن الرأى والنقد دون خوف من عقاب[٢١].

كانت هناك بعض المخاوف المبررة إزاء مستقبل التحول الديمقراطى فى اليمن. فكان هناك العديد من الأطراف على الساحة السياسية يمكن أن يصيبوا الدولة بالانقسام. فكانت حوادث العنف المتزايدة والموجهة بصورة خاصة ضد الشخصيات القيادية فى الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يعد أحد حزبى الائتلاف الحاكم تهدد التجربة بأسرها، حيث لم يتم إلقاء القبض على أى من مرتكبى هذه الحوادث من جانب السلطة التى كان معظم أعضائها من حزب المؤتمر الشعبى، وهو الشريك الآخر فى الائتلاف الحاكم. وكانت خطورة الموقف وراء قرار النظام الحاكم بتأجيل الانتخابات التى كان مقررا عقدها فى نوفمبر ١٩٩٢، إلى ربيع ١٩٩٣.

ولكن النظام أوفى بوعوده؛ وعقدت أولى الانتخابات البرلمانية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٣، وحققت نجاحا مشهودا. ورغم عدم حصول أى حزب على أغلبية المقاعد؛ إلى أن كل الأحزاب الرئيسية تم تمثيلها بصورة معقولة. وشارك فى السباق الانتخابى خمسون امرأة فازت اثنتان منهن. وعكست النتائج العامة لهذه الانتخابات بأمانة ما تحظى به اليمن من تعددية اجتماعية اقتصادية[٢٢].

وفى الأردن استأنف الملك حسين مسيرة بلاده الديمقراطية بعد حرب الخليج بفترة وجيزة. ففى مارس ١٩٩٢، قام العاهل الهاشمى بإنهاء قانون الطوارئ الذى ظل ساريا منذ حرب يونيو ١٩٦٧. وتلى ذلك فى يوليو إعادة إقرار نظام تعدد الأحزاب بعد توقف دام خمس وثلاثين سنة. وفى سبتمبر ١٩٩٢، صدق البرلمان على

قانون جديد للطباعة والنشر، رفعت بمقتضاه القيود السابقة على الصحافة والمطبوعات. وكانا هذان الإجراءان معا مؤشرين على استئناف التحول الديمقراطى بالأردن على المسار الذى كان قد بدأ فى نوفمبر ١٩٨٩ بانتخاب برلمان جديد. وبدأ الملك حسين تجربة فى التحول الديمقراطى التدريجى يمكن أن تكون مثالا يحتذى فى الوطن العربى. ويبدو أنه أدرك أن بقاء نظامه على المدى البعيد يجب أن يقوم على قاعدة عريضة من التأييد. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ما سمح به من خطوات حتى الآن يعد ضروريا للغاية. وقد عقدت الانتخابات البرلمانية فى موعدها المقرر فعلا (نوفمبر ١٩٩٣) طبقا لنظام التعدد الحزبى. وفازت القوى المعتدلة والمؤيدة للنظام بأغلبية المقاعد، وتقهقر التيار الإسلامى قليلا، حيث انخفض عدد نوابه من ٢٣ إلى ستة عشر. ولكن الجميع شهدوا بنزاهة الانتخابات الأردنية(٣٣).

وفى المملكة العربية السعودية، وفى ذروة أزمة الخليج، نظمت مجموعة صغيرة من النساء السعوديات مظاهرة فى موكب سيارات احتجاجا على ممارسات التفرقة التى تحظر عليهن قيادة السيارات. وتم تداول المنشورات والرسائل المطبوعة على شرائط كاسيت سرا، تنتقد الأسرة الحاكمة لعجزها عن الدفاع عن البلاد وركونها إلى "غير المسلمين" فى أداء هذه المهمة، رغم النفقات العسكرية الهائلة التى أنفقت فى العقدين الماضيين. وفى النهاية أعلن الملك فهد بدء الإصلاحات السياسية التى طال انتظارها فى مارس ١٩٩٢ - أى بعد عام كامل من الحرب. ورغم تواضع هذه الإصلاحات إذا قيست بمعايير الغرب أو حتى ببعض معايير العالم الثالث، إلا أنها تمثل خطوة مشهودة فى التطور السياسى للمملكة. وتقترب هذه الإصلاحات من إقرار دستور، حيث تقدم صياغة للنظام الأساسى للحكم فى البلاد ونظام للحكم المحلى فى الأقاليم ومجلسا استشاريا وطنيا. ويعد هذا البند الأخير أهم هذه الإجراءات(٣٤).

يتكون المجلس من ستين عضوا يختارهم الملك ومهمته تنفيذ المهام التى توكل عادة إلى البرلمان فى النظم الأخرى، فيما عدا سن القوانين. بعبارة أخرى، يحق

للمجلس أن يجرى المناقشات والمداولات والمشاورات حول الشئون العامة؛ ويحق له أن يستجوب أعضاء السلطة التنفيذية؛ ويمكن له أن يتقدم باقتراحات بقوانين وسياسات جديدة لمجلس الوزراء، الذى يرفع التوصيات بدوره إلى الملك. والسلطة مخولة للملك فى سن القوانين فى إطار الشريعة.

وفى سبتمبر ١٩٩٢، أصدر الملك فهد مرسوما باسم رئيس المجلس، ثم بعد ذلك بعدة شهور أصدر مرسوما آخر بأسماء أعضائه. وتعتبر هذه الإجراءات فى نظر كثير من المثقفين السعوديين أقل مما ينبغى ومتأخرة للغاية. لذا فقد تقدموا فى صيف ١٩٩٢ بعرائض تدعو إلى إصلاحات أكثر وأعمق. وتم تسرب هذه العرائض ونشرت فى الصحف العربية خارج المملكة. فقامت العناصر الموالية للنظام حينئذ بحملة على نفقتهم الخاصة من خلال إعلانات مدفوعة بنفس هذه الصحف يعنفون أصحاب العرائض ويثنون على الملك لتوجهاته التدريجية الحكيمة نحو الإصلاح السياسى. وحتى هذه الممارسات المتمثلة فى "سياسة العرائض" تعد جديدة على السعوديين. ومما يدل على وجود هامش من التسامح السياسى فى هذه المملكة المحافظة أنه لم يتم إلقاء القبض على أى من نقاد النظام أو استجوابه أو اعتقاله(٣٥).

وفى لبنان والكويت فإن التجربة الديمقراطية البرلمانية تاريخا أطول نسبيا. إلا أن لبنان لم يتمكن من إجراء انتخابات برلمانية منذ عام ١٩٧٢ نظرا لما ألم به من صراعات وتهديدات خارجية. ويرجع الفضل إلى اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، للجهود الإقليمية والدولية، ولبعض الاستقرار الداخلى، فى إجراء أول انتخابات برلمانية منذ عشرين عاما فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢. وكانت هذه الانتخابات تقوم على الصيغة التى أقرها اتفاق الطائف عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين، ولو أن المقاعد البرلمانية عددها ١٢٨ مقعدا لا تزال مخصصة لكل الجماعات الطائفية على اختلافها.

قاطع معظم المسيحيين الموارنة الانتخابات بسبب فشل سوريا فى إعادة نشر قواتها فى سبتمبر ١٩٩٢ بمقتضى اتفاق الطائف. إلا أن الحكومة اللبنانية، بإيعاز من سوريا، تجاهلت اعتراضات الموارنة وواصلت برنامجها، بإجراء ثلاث جولات من الانتخابات. ورغم أن المقاطعة التى قادها الموارنة أفقدت البرلمان الجديد بعضا من شرعية تفويضه، إلا أن المنطلق الذى استندت إليه المقاطعة المارونية كان موضع تفهم تام من جانب كثرة من المسلمين بل وتعاطفهم. وكان أداء القوى الإسلامية -شيعية وسنية على السواء- مذهلا فى الانتخابات. وكان ينطوى على حملة هائلة من التبعية السياسية. ومنى قدامى زعماء الشيعة، ومنهم كامل الأسعد، بهزيمة مذهلة. وقام الرئيس إلياس الهراوى فى أكتوبر ١٩٩٢ بتعيين حكومة جديدة برئاسة قادم جديد إلى الساحة السياسية اللبنانية، وهو رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريرى. ورغم العقبات والتحديات الضخمة التى تقف فى طريق بناء البلاد بعد ما يقرب من سبعة عشر عاما من الحرب الأهلية، فإن الديمقراطية اللبنانية تعود إلى الحياة تدريجيا(٣٥).

وفى الكويت، استؤنفت الحياة البرلمانية بحملة انتخابية ساخنة فى صيف وخريف ١٩٩٢. وفى أكتوبر، أجريت الانتخابات دون شكوى من أية عوائق تقريبا. وفازت فيه عدة وجوه جديدة بمقاعد فى المجلس الوطنى، بينما فازت المعارضة بأغلبية واضحة، وحصلت القوى الإسلامية الشيعية والسنية بما لا يقل عن ٥٠ مقعدا. وتكمن أهمية الانتخابات الكويتية فى إنها كانت الأولى بعد الغزو والاحتلال العراقى، والأولى أيضا بعد تعطيل البرلمان عام ١٩٨٦. والذى كان قد تم انتخابه طبقا لدستور ١٩٦٢. وكان البرلمان الجديد بمثابة انتصار للقوى الديمقراطية التى لم تقبل تعطيل الحياة النيابية ولا التلاعب بالدستور عام ١٩٨٦. وكان فشل النظام فى تفادى الغزو العراقى وما تكشف من أوجه العجز فيه قبل الأزمة وبعدها عاملا مساعدا على الحصول على تنازلات من العائلة الملكية(*). ومن هذه التنازلات تعيين مجلس الوزراء، وبه ستة أعضاء برلمانيين منتخبين(٣٧).

أما العراق، تلك الدولة التى امتدت الشمولية فيها ثلاثة عقود من السنين، فقد خرجت من أزمة الخليج فى حال مأساوية. فنظرا لأن العراق هو الذى أشعل الأزمة ومنى بهزيمة أليمة من جانب التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة، فقد أصيب نظام صدام حسين بضعف بالغ. وتمكنت أحزاب المعارضة الكردية بالمنطقة الشمالية الخاضعة لحماية الغرب من إقامة كيانا ديمقراطيا منتخباً فى مايو ١٩٩٢. وتعرض النظام العراقى لتحديات داخلية من جانب الأكراد فى الشمال، والشيعة فى الجنوب، ومن محاولات انقلابية فى الوسط إلا أن النظام تشبث بالسلطة تشبثا عنيداً فى بغداد والمنطقة الوسطى من البلاد. وتمكن الأكراد بفضل الحماية الدولية لهم من إدارة "المناطق المحررة" الخاصة بهم، والتفاوض مع بغداد حول إمكانية إقرار تسوية نهائية تتعلق بالحكم الذاتى. وكان إحجام صدام حسين عن الوفاء بهذه المطالب الأساسية للأكراد عاملا ساعد زعماء الأكراد على تعبئة سائر جماعات المعارضة العراقية فى صيف وخريف ١٩٩٢ للمطالبة بتشكيل جبهة وطنية موحدة تقوم بخلع نظامه. ولقيت هذه الجهود مساندة من جانب الولايات المتحدة وسائر القوى الغربية، التى أعلنت فى صيف ١٩٩٢ قيام منطقة "حظر الطيران" فى الجنوب بهدف تخفيف الضغط العسكرى عن المتمردين الشيعة، الذين قد يحاولون محاكاة الأكراد فى الشمال فى إقامة نوع من الحكم المؤقت(٣٨).

ووقعت تطورات أحدث قصص النجاح فى التحول الديمقراطى العربى بالمغرب. فرغم أن أحدث انتخابات برلمانية مغربية (٢٥ يونيو ١٩٩٣) تعد الخامسة منذ الاستقلال، إلا أنها جذبت الانتباه لدرجة كبيرة. فقد أجريت بعد أكثر من عام من الجدل المفتوح والمكثف بين القوى السياسية المغربية الرئيسية وما تلاه من إصلاح دستورى وإدارى. وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائى. وشارك فيها أكثر من ١١ حزبا سياسيا بالإضافة إلى حوالى مائتى مرشح مستقل لانتخاب ٢٢٢ نائبا. ولم تسجل أية انتهاكات خطيرة فى مجرى الانتخابات. ولم يلاحظ المراقبون الدوليون أية تجاوزات ذات شأن. ولم يحصل أى حزب بمفرده على أغلبية مطلقة من المقاعد البرلمانية. وكان فوز حزبى المعارضة، وهما الاتحاد

الاشتراكى للقوى الشعبية وحزب الاستقلال، على الترتيبين الأول والثانى من حيث عدد المقاعد (٤٨ و٤٣ على التوالى) دليلا على نزاهة الانتخابات[٣٩].

كما كانت لهذه الممارسات المغربية فى طريق التحول الديمقراطى أهمية أخرى. أولا: لأنها جاءت بعد عام ونصف العام تقريبا من إجهاض تجربة التحول الديمقراطى فى الدولة الجارة الجزائر. ولطالما تنافست هاتان الدولتان المتشابهتان فى الحجم السكانى والأهمية على الصعيد العربى بشمال إفريقيا على الزعامة الإقليمية فى "المغرب العربى الكبير". ومما لا شك فيه أن الممارسة الديمقراطية الناجحة بالمغرب ستحسم السباق لصالحها ولسنوات عديدة قادمة. ثانيا: تعد الانتخابات المغربية والحوار الوطنى الذى سبقها نموذجا للنزوع نحو مفهوم "تداول السلطة" فى الانتقال من الحكم الأوتوقراطى إلى الحكم الديمقراطى بأدنى حد من زعزعة الاستقرار الاجتماعى السياسى. ثالثا: كانت الانتخابات المغربية، كنظيراتها اليمنية أكثر من مجرد تعبير عن التعددية السياسية. فكانت بمثابة تجسيد للتعدد الاجتماعى الثقافى أيضا. فقد فازت أحزاب البربر بعدد معقول من المقاعد (٤٧ من مجموع ٢٢٢). كما اشتركت ثلاث نساء مغربيات فى السباق على المقاعد؛ وفازت اثنتان منهن ولأول مرة فى التاريخ البرلمانى للبلاد. ولأول مرة أيضا، كانت نسبة الناخبات تكاد تساوى نسبة الناخبين (حوالى ٦٠٪). وظهرت اتجاهات مماثلة بين الشباب، حيث فاقت نسبة الناخبين بين الفئات العمرية من ٢٢ إلى ٢٤ حد ٦٠٪[٤٠].

(جـ) التحول الديمقراطى ـ حالات التراجع:

رغم ما تحقق من تقدم فى عملية التحول الديمقراطى العربى فى أعقاب أزمة الخليج، إلا أن هناك بعض حالات الانتكاس الكبرى. ومن هذه الحالات الأخيرة ما حدث بالجزائر. كما عانت كل من مصر وتونس أيضا بعض اللحظات العصيبة فى عمليات التحول الديمقراطى بها. ففى عام ١٩٨٨، كان يبدو أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة فى طريق التحول من الحكم الأوتوقراطى إلى

الحكم الديمقراطى، وبعد ما يقرب من ثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد، وهو جبهة التحرير الوطنية، وفى أعقاب حركة التمرد الواسعة النطاق فى صيف ١٩٨٨ بدأ نظام الرئيس الشاذلى بن جديد سلسلة من الإصلاحات السياسية. فتم إقرار نظام التعددية عام ١٩٨٩، وأجريت بمقتضاه الانتخابات البلدية فى ربيع ١٩٩٠، أى قبيل اندلاع أزمة الخليج فى أغسطس. ومن بين الأحزاب العديدة المتنافسة فى هذه الانتخابات، ظهرت جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS)، كأكبر تهديد يواجه جبهة التحرير الوطنية، بفوزها على حوالى ٥٠٪ من المجالس البلدية. وتم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية على المستوى الوطنى فى صيف ١٩٩١. وفى الفترة الفاصلة، تضاعفت أعداد الأحزاب السياسية إلى أكثر من ٥٠ حزبا.

إلا أن الانقسامات الداخلية فى جبهة التحرير الوطنية، وإصرار جبهة الإنقاذ الإسلامية على تعديل قوانين الانتخابات، ولجوءها إلى المواجهات العسكرية مع الحكومة أدى إلى اعتقال زعمائها وتأجيل الانتخابات لعدة أشهر.

وحين أجريت الانتخابات فى نهاية الأمر فى ديسمبر ١٩٩١، حققت جبهة الإنقاذ الإسلامية فوزا ساحقا فى الجولة الأولى. ففازت هذه الجبهة بأكثر من ٣٠٠ مقعدا من مجموع ٥٩٩ مقعدا، مقارنة بما لا يزيد عن ٢٥ مقعدا فازت بها جبهة القوى الاشتراكية العلمانية المعارضة، التى تستمد تأييدها من البربر، و١٦ مقعدا فقط فازت بها جبهة التحرير الوطنية (الحزب الحاكم). وتم تحديد منتصف يناير ١٩٩٢ موعدا لجولة انتخابية حاسمة حول ٢٥٠ مقعدا لم يحسم أمرها[٤١].

وبالانتصار الحاسم الذى حققته جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجولة الأولى، كانت قد حصلت بالفعل على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة، حتى دون الفوز بمزيد من المقاعد فى الجولة الثانية. ورأت العديد من القوى فى البلاد -وهى الجيش والبربر والجماعات النسائية المنظمة وجبهة التحرير الوطنية- فى ذلك الأمر ما ينذر بسوء العاقبة. وكان مما عزز مخاوفهم توقع قيام جبهة الإنقاذ الإسلامية بتغيير بنية الحياة الاجتماعية الثقافية للجزائر. وقبل عقد الجولة الثانية من الانتخابات بأيام

قلائل، أعلن الرئيس الشاذلى بن جديد استقالته، وتولى الجيش مقاليد السلطة، وأعلن قيام "مجلس رئاسى مؤقت"، يقوم بتعيين رئيس مؤقت للدولة وهو محمد بوضياف؛ وكان ذلك انقلابا واضحا. وبإجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر، شهدت البلاد حملة اعتقالات واسعة لزعماء جبهة الخلاص الإسلامية، ومواجهات عنيفة بين أنصار جبهة الإنقاذ الإسلامية والحكومة. وفى نهاية الأمر، تم اغتيال الرئيس بوضياف فى يونيو ١٩٩٢. وهكذا يسدل ستار من الغموض على مستقبل الديمقراطية الجزائرية فى الوقت الراهن(٤٢).

وفى تونس كان نظام التعددية الحزبية قائما منذ تولى الرئيس زين العابدين بن على للسلطة عام ١٩٨٨، إلا أن الحزب الحاكم استمر فى احتكار السلطة رغم التشدق بالديموقراطية والحوار مع أحزاب المعارضة العلمانية الأخرى. وفى الوقت نفسه، اتبع النظام الشدة فى عزل وقمع أنصار حزب النهضة وغيرهم من الإسلاميين. وفى هذا الصدد، سجلت منظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط، انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان هناك. فلم يقتصر الأمر على تجاهل النظام الحاكم لمثل هذه الانتقادات، بل إنه سعى إلى عرقلة نشاطات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان عن طريق حظر الجمع بين عضوية هذه المنظمة والعضوية فى أى حزب سياسى. وفى يوليو ١٩٩٢، وجدت الرابطة أن استمرارها فى ممارسة نشاطها قد أصبح مستحيلا؛ لذا فقد حلت نفسها. وكان حلها انتكاسة خطيرة لعملية التحول الديمقراطى وحسب، بل لتطور المجتمع المدنى بأسره فى تونس(٤٣). وقد اضطرت الحكومة التونسية، فى مواجهة الانتقادات الخارجية والداخلية، إلى تراجع جزئى فى هذا الصدد.

وفى مصر، واصلت حكومة مبارك تباهيها بالتغيير فى طريق التحول الديمقراطى للنظام. واستمرت الصحافة فى التمتع بهامش معقول من الحرية، وتم تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة بحكم قضائى منذ أزمة الخليج؛ وأهمها هو الحزب الديمقراطى الناصرى الذى تأسس فى أبريل ١٩٩٢(٤٤). وفيما عدا ذلك لم يحدث ما يجعل النظام أكثر مشاركة. واندلعت بعض نوبات المواجهة العنيفة مع الجماعات

الإسلامية فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ واستمرت خلال ١٩٩٣. وكان اغتيال المفكر العلمانى المعروف فرج فودة، والصراع الطائفى فى أسيوط، والاعتداء على السائحين الأجانب، من بين التطورات التى تنذر بالسوء(٤٥).

ولم يختلف رد فعل النظام تجاه العنف والصراع عن ذى قبل: أى إحكام الإجراءات الأمنية وسن مزيد من القوانين المضادة للإرهاب. والوضع فى الوقت الحاضر يشبه الموقف فى الجزائر - أى حرب الاستنزاف محدودة بين النظام وبين الإسلاميين. ولكن فى ظل توفر هامش أكبر من الحرية فى مصر، تواصل بعض العناصر المعتدلة من الإخوان المسلمين مسيرتها السلمية نحو اكتساب مزيد من النفوذ داخل التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدنى، كالاتحادات المهنية. فحققوا من خلال الانتخابات الديمقراطية سيطرتهم على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. وفى الحالة الأخيرة -أى فى نقابة المحامين- كانت نتيجة الانتخابات مذهلة بحق، إذ تعد هذه النقابة "حصن الليبرالية" فى مصر(٤٦).

وفى كل من العراق والسودان وسوريا، لم تطرأ على الأساليب التسلطية لنظم الحكم أية تغييرات تذكر. فأجرت سوريا مثلا استفتاء رئاسيا فى أوائل ١٩٩٢ وكانت النتيجة كالعادة "أربع تسعات" - حيث وافق ٩٩,٩٩٪ من الناخبين على تولى الرئيس حافظ الأسد للرئاسة لمدة ست سنوات أخرى. وبنجاح الأسد فى تحسين علاقاته بمصر وبالغرب وبدول النفط العربية الغنية إبان أزمة الخليج، لم يعد يواجه أية ضغوط إقليمية أو دولية ذات شأن لكى يغير أساليبه. ونظرا لزيادة ما يعانيه منافسه البعثى فى العراق من ضعف وعزلة، ومشاركته فى محادثات السلام بالشرق الأوسط التى قربت بينه وبين واشنطن مؤقتا، والمساعدات التى حصل عليها من دول الخليج، والاكتشافات النفطية الجديدة فى سوريا نفسها والتى ملأت خزائنه، تمكن الأسد من أن يقدم لجبهته الداخلية صورة قوية عن نظامه.

ويشاع أن الأسد قد يبدأ فى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية استعدادا لتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ولكن ليست هناك دلائل واضحة تؤكد هذه الشائعة. وتقوم هذه المقولة على أساس الشبه مع الرئيس المصرى الراحل أنور السادات. فقد أرفق السادات انفتاحه على الغرب وبدء المفاوضات مع إسرائيل بسياسة الانفتاح الاقتصادى، ونذر يسير من الحريات السياسية الجديدة.

وفى ليبيا، اشتبك نظام معمر القذافى مع الغرب بسبب تفجير طائرة لشركة "بان آم" فوق بلدة لوكربى باسكتلنده. وقد أتاحت عقوبات الأمم المتحدة والمواجهات مع الولايات المتحدة وبريطانيا الفرصة للنظام لكى يعبئ الرأى العام الليبى وراء القذافى. فنال النظام التأييد الداخلى عن طريق حشد المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات والمظاهرات. وصور القذافى ليبيا على أنها دولة عربية أخرى (بعد العراق) مستهدفة للتدمير على يد الغرب فيما سماه "بانتقام الغرب من الأمة العربية" والذى تعد حكاية طائرة "بان آم" مجرد ذريعة يتعلل بها. وقد اختارت المعارضة المنقسمة اللجوء إلى الصمت النسبى سواء فى الداخل أو فى الخارج.

وفى السودان، حيث انتكس التحول الديمقراطى على أثر الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا عام ١٩٨٩، تمكن النظام العسكرى بقيادة عمر البشير من الخروج من عزلته الداخلية والإقليمية والدولية منذ أزمة الخليج. وسرعان ما امتدت الجسور إلى كل من ليبيا وإيران اللتين استجابتا له بالمساعدات المالية والعسكرية، لأسباب تتعلق بكل منهما. ويستعين النظام السودانى بمساندة الجبهة الإسلامية فى الضغط على المتمردين فى الجنوب. ونظرا لفقدان متمردى الجنوب لملاذهم فى أثيوبيا بانهيار حكومة مانجستو عام ١٩٩١ ومعاناتهم انقساما داخليا خطيرا، فقد تلقوا عدة ضربات عسكرية على يد القوات الحكومية. وحين تعزز موقف النظام السودانى بهذه الانتصارات، شدد قبضته على الجبهة الداخلية وتشجع لتصعيد نزاع قديم على الحدود مع مصر حول بلدة حلايب الصغيرة. ومعظم أجنحة المعارضة السودانية الشمالية المسموعة تعمل فى الوقت الراهن من القاهرة ولندن، إلا أن الأمل ضعيف فى إمكانية الإطاحة بالقيادة العسكرية الإسلامية فى السودان فى المستقبل المنظور. ولكن من المتوقع أن يكون للتحول الديمقراطى السريع فى الدولتين الجارتين أثيوبيا وإرتريا أثر فى السودان(٤٧).

◈ الخلاصة ◈

تلعب تنظيمات المجتمع المدنى أدوارا متزايدة الأهمية على الساحة السياسية فى عدد من الأقطار العربية. كما تتصاعد عملية تسييس التنظيمات المهنية وجماعات المصالح المنظمة المحايدة اسما. وجذبت انتخابات الغرفة التجارية الكويتية فى ربيع ١٩٩٢ - والتى تعد بمثابة تدريب على الانتخابات البرلمانية التى كان مقرر إجراؤها فى خريف نفس العام - مزيدا من الاهتمام العام. وكما سبق الذكر، فقد زاد انغماس نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين المصريين فى السياسة وخاصة مع سيطرة الإخوان المسلمين على الانتخابات فى كل منها عام ١٩٩٢.

ويحدث نفس الشىء تقريبا فى الأردن حيث استعان الإسلاميون بتنظيمات المجتمع المدنى كساحات للخطاب السياسى. فمن خلالها تعلموا فنون تعبئة الرأى العام والخطاب وأصول اجتذاب دوائر أوسع نطاقا من دوائرهم الخاصة، إذا ما أرادوا الفوز فى الانتخابات وحسن الأداء فى المناصب والنجاح فى الانتخابات مرات أخرى. وقد تعلم الإخوان المسلمين بمصر هذا الدرس حين فشلوا فى الفوز بالانتخابات للمرة الثانية فى نقابة الصيادلة عام ١٩٩٢، وهو ما يعد أول هزيمة لهم خلال عشر سنوات. وتبين حالة نقابة الصيادلة أن مسيرة الإسلاميين يمكن أن تنتكس لا فى النقابات المهنية وحسب، بل أيضا فى السباقات السياسية على المستوى الأشمل. وفى إربد بالأردن، حدثت مثل هذه الانتكاسات بعد عامين من اكتساح الإسلاميين للانتخابات عام ١٩٩٠ وللانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١. ثم حدثت لهم انتكاسة أخرى فى الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٩٣.

إن الموجة العالمية من التحول الديمقراطى تساعد على انفتاح الحكومات العربية، وكذلك الدور البارز الذى يلعبه أنصار حقوق الإنسان على المستويين الدولى والعربى، كمنظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط والمنظمات العربية لحقوق الإنسان. وهذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب العربية الحاكمة أن تمارس

البواعث القهرية المتأصلة فيها. وهكذا فإذا كانت أزمة الخليج لم تسفر على اندلاع "ثورة ديمقراطية" فى الوطن العربى، فقد أسهمت بكل تأكيد فى تآكل النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة العربية.

والخلاصة أن هناك عمليتين محليتين برزتا على السطح فى الوطن العربى فى السنوات الأخيرة، وهما التحول الديمقراطى وتصاعد المد الإسلامى. ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر، فإنهما يتماسان على الحواف عن طريق عدد من الجماعات الإسلامية المعتدلة التى تؤكد أنها على استعداد للمشاركة فى السياسة بصورتها المألوفة. وستلقى عملية دمج هؤلاء الإسلاميين المعتدلين فى المجرى الرئيسى للحياة الوطنية العربية دعما كبيرا إذا ما تم السماح للمجتمع المدنى بالتطور بصورة طبيعية. إلا أن هذا التطور لا يزال مقيدا إلى حد كبير فى عدة دول عربية، مثله فى ذلك مثل التحول الديمقراطى نفسه. وفى الحالات القصوى، كالعراق، فإن تشكيل تنظيم ما داخل البلاد أو الانضمام إليه خارجها دون تصريح كتابى من الحكومة يمكن أن يعرض المواطن لما لا يقل عن عقوبة الإعدام. وحتى فى الدول ذات التاريخ الأعرق مع التنظيمات المدنية، كمصر وتونس على سبيل المثال، نجد أن التصريح الحكومى ليس مطلوبا وحسب، بل أن السلطات تحتفظ لنفسها بحق مراقبة مثل هذا التنظيم وحله وقتما شاءت.

وغنى عن القول أن هناك فى العالم العربى وفى غيره متطلبات أخرى للتحول الديمقراطى السلس والسليم، والتى لم يتطرق إليها هذا البحث. ومن هذه المتطلبات النمو الاقتصادى المطرد، حتى وإن كان متواضعا؛ والعدالة الاجتماعية. وبدون هذين المطلبين، فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون وعرا تماما، وتزيد فيه احتمالات الانتكاس. كما أن البطالة، وخاصة بين الشباب، والتفاوت الشديد فى الدخل، عادة ما يؤدى بالكثيرين إلى التعصب والعنف. وتساعد مثل هذه الأوضاع على الغوغائية من ناحية، وتغرى العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطى من ناحية أخرى. وهكذا، فإن ثالوث المجتمع المدنى والنمو الاقتصادى

والعدالة الاجتماعية ينبغى أن يسير جنبا إلى جنب. فكل منها يؤازر الآخر ويعزز إمكانات التحول الديموقراطى فى الوطن العربى.

ومما يساعد أيضا تعزيز إمكانات مثل هذا التحول الديمقراطى، والتطورات الإقليمية الإيجابية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى لإسرائيل. فأى تعطيل أو انتكاسة لمسيرة السلام لن تفيد إلا المستبدين والمتطرفين الدينيين سواء من الإسلاميين أو اليهود. ومن الغريب أن قرار الحكومة الإسرائيلية فى ديسمبر ١٩٩٢ باستبعاد أربعمائة فلسطينى بتهمة الاشتراك فى جماعات إسلامية وجد مقاومة فى المحاكم الإسرائيلية وفى الإعلام سواء من جانب الجماعات الفلسطينية أو الإسرائيلية. وقد تعاونت منظمات حقوق الإنسان على الجانبين فى سبيل إعادة المبعدين. وهذا أمر متواضع لكنه هام للأمور لما يمكن أن يطرأ على المنطقة. وستكون نهاية الصراع العربى الإسرائيلى بمثابة حجر الزاوية على الطريق إلى التحول الديمقراطى. وسيكون هذا التحول بدوره أفضل ضمان للسلام الدائم، ولعل اتفاق "غزة - أريحا" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (سبتمبر ١٩٩٣) يكون علامة فارقة فى تطور المنطقة كلها، خاصة وأن الاتفاق يوصى بولادة عدة مؤسسات ديمقراطية للكيان الفلسطينى المنتظر.



◈ الهـــــوامش ◈

(١) انظرفى هذا الصدد :

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: TheNorth-South Institute, 1992.

(٢) انظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press,1990.

(3) Huntington, S. The Third Wave.

(٤) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

(5) Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

(٦) انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم "المجتمع المدنى" لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٧) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

(8) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State, pp.1-28

(٩) لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدى من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدنى والدولة فى المغرب العربى"، بغداد، المثنى، ١٩٨٠

Hermassi، A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(١٠) رزق، المرجع السابق، ص٤٠ - ٨٤، ٩٠ - ٩١.

(١١) المرجع السابق، ص ١٤١- ١٤٢.

(١٢) عن الاستخدام السياسى العربى لمصطلحى "فتنة" و "نكبة" انظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص١٢.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة Harik, pp. 19-24

(14) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(١٥) إبراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ - ٣٦٩.

(١٦) إبراهيم، مسألة الأقليات فى العالم العربى، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", Research submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1993.

(١٧) إبراهيم، مسألة الأقليات فى الوطن العربي، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٨) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) للاطلاع على رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية، أنظر

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New Haven, 1980.

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر- ٣ نوفمبر ١٩٨٩، والأبحاث المقدمة فى ندوة "المجتمع المدنى العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٣، ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع على نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة فى الثمانينات، انظر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي، ص ٩- ١٢.

(٢٣) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول فى "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(٢٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى.

(25) Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP, and UNFPA ,Cairo, 1993.

(٢٦) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٧) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى.

(٢٨) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدنى، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(CSDT) Newsletter, October 1992.

(٢٩) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان :

Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2، pp. 292-305.

(٣٠) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات، انظر: المجتمع المدنى، عددى فبراير وأبريل ١٩٩٢. (CSDT) Newsletter, February and April 1992.

(٣١) انظر: المجتمع المدنى، عدد أبريل ١٩٩٢. (CSDT) Newsletter, April 1992.

(٣٢) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات، انظر: المجتمع المدنى، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣. (CSDT) Newsletter, May and June 1993.

(٣٣) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣. (CSDT) Newsletter, May and June 1993.

(٣٤) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات، انظر: المجتمع المدنى، عددى مارس ١٩٩٢. (CSDT) Newsletter, March 1993.

(٣٥) أحدث الأمثلة على هذا النمط إقامة "المنظمة السعودية لحقوق الإنسان" فى أبريل ١٩٩٣. ونظرا لغضب الحكومة السعودية وعجزها عن معاقبة مؤسسيها خوفا من الرأى العام فى الخارج والداخل، فقد قامت الحكومة بتعبئة وسائل إعلامها ومؤسستها الدينية بقيادة الشيخ بن باز للحملة على المنظمة. انظر:

المجتمع المدنى، عدد مارس ١٩٩٣. (CSDT) Newsletter, March 1993.

(٣٦) انظر: المجتمع المدنى، عدد أكتوبر ١٩٩٢. (CSDT) Newsletter, October 1992.

(*) كان من بين المطالب التى رضخت لها الصفوة الحاكمة فى أثناء أزمة الخليج عزل عدد من أعضاء الحكومة ممن اعتبروا مسئولين عن الانهيار السريع للدفاعات الكويتية فى مواجهة الغزو العراقى. كما كانت هذه الصفوة تعانى ضغوطا تمثلت فى وعد الأمير جابر الأحمد الصباح بإجراء انتخابات برلمانية حرة وإعادة دستور ١٩٦٢.

(٣٧) انظر (CSDT) Newsletter, November 1992, January 1993.

(٣٨) انظر: (CSDT) Newsletter, April 1992, October 1992, January 1993.

(٣٩) (CSDT) Newsletter, October 1992, July 1993.

(٤٠) انظر: (CSDT) Newsletter, July 1993.

(٤١) لمزيد من المعلومات منذ عام ١٩٨٨ وعن الأحداث حتى يناير ١٩٩٢، انظر:

(CSDT) Newsletter, January and February 1992



(٤٢) انظر: (CSDT) Newsletter, July and August 1992؛ مجلة المصور القاهرية، أول يوليو ١٩٩٣ وفيها أدلى الرئيس الجزائرى على كافى بقوله لمجموعة من المثقفين المصريين بأن "مستقبل الجزائر أهم كثيرا من الديمقراطية".

(٤٣) انظر: .(CSDT) Newsletter, September 1992

(٤٤) انظر: .(CSDT) Newsletter, May 1992

(٤٥) تقدم نشرة المجتمع المدنى متابعة شهرية لتفاصيل هذه المواجهات منذ عدد يونيو ١٩٩٢.

(٤٦) انظر: المجتمع المدنى، عدد أكتوبر ١٩٩٢ (CSDT) Newsletter, October 1992.

(٤٧) انظر: (CSDT) Newsletter, June 1993, Special Report on Eritrea, P.3. المجتمع المدنى، ملف خاص عن أرتيريا، عدد يونيو ١٩٩٣.

الفصل الثانى

◘◘ دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى بالوطن العربى ◘◘



- الإرث الذى نحمله على ظهورنا
- محاولات الخروج من زقاق التاريخ
- الثقافة السياسية العربية
- التنافر بين الشكل والمضمون فى الثقافة العربية
- حقيقة دور المجتمع المدنى
- المجتمع المدنى وإعادة الاعتبار للفرد فى المجتمع الحديث
- دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى

الفصل الثاني

دور المجتمع المدنى في التحول الديموقراطي بالوطن العربي

رغم الأهمية القصوى التى يعطيها بعض أفراد النخبة العربية لقضية الديموقراطية، إلا أن أغلبية الرأى العام العربي لا تشاركهم الإلحاح على هذه القضية.

ففى أحد الدراسات القليلة المبكرة لاتجاهات الرأى العام العربى عام ١٩٨٠، جاء الاهتمام بقضية الديموقراطية والمشاركة السياسية فى المرتبة السادسة، ضمن قائمة تشمل سبعة هموم رئيسية. فقد سبقها فى الوعى العربى هموم أخرى -مثل الخلافات والانقسامات العربية، والصراع العربي الإسرائيلى، ومشكلات التخلف الاقتصادى- الاجتماعى، والهيمنة الأجنبية على مقدرات الوطن العربى، والمسألة الاجتماعية (التفاوت الطبقى الصارخ). وبلغة الأرقام، لم يذكر مسألة الديموقراطية كأحد الهموم الرئيسية سوى ٥,٤ فى المائة فقط من عينة قومية شملت عشرة أقطار عربية (هى: المغرب، تونس، مصر، السودان، الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، الكويت، قطر)(١).

بعد الدراسة المذكورة أعلاه بعشر سنوات، أى فى عام ١٩٩٠، سئلت عينة قومية شملت ثمانى عشر قطرا عربيا، عن أهم التحديات المستقبلية التى تواجه الوطن العربى. وضمن ثمانى تحديات رئيسية، جاءت المسألة الديموقراطية فى المرتبة السادسة. وسبقها فى الترتيب على التوالى: التحدى الاقتصادى التكنولوجى، والتحديات البيئية - الديموجرافية، والمسألة الاجتماعية، واستمرار التجزئة العربية، والتهديدات الخارجية (بما فيها التهديد الإسرائيلى). وبلغة الأرقام، لم يذكر المسألة الديموقراطية كتحدى رئيسى سوى ١١,٠ فى المائة فقط من أفراد العينة(٢).

لقد تضاعفت نسبة من وضعوا المسألة الديموقراطية ضمن الهموم أو التحديات الرئيسية للوطن العربى (من ٥,٤ إلى ١١.٠ فى المائة) خلال عشر سنوات. ولكنها تظل نسبة متواضعة للغاية. وهذا قد يفسر لماذا استمر الاستبداد فى أقطارنا طوال هذه السنين. ويفسر أيضا لماذا تحدث الانتكاسات لمسيرة التحول الديموقراطى حتى فى تلك البلدان التى بدأت فيها هذه المسيرة فى السنوات الأخيرة.

وما كشفت عنه الدراستان الميدانيتان المذكورتان من تواضع نسبة من يضعون المسألة الديموقراطية ضمن الهموم الرئيسية للوطن العربى قد يكون مدعاة لخيبة أمل الكثيرين ممن يناضلون من أجل الديموقراطية. ولكن الأكثر مدعاة لهذه الخيبة هو انه حتى بين اكثر فئات الرأى العام العربى تعليما فان نسبة المهمومين بالتحول الديموقراطى هى بنفس التواضع. ففى الدراسة الثانية التى أجريت عام ١٩٩٠، والتى لم تتراوح فيها نسبة من عبروا عن الهم الديموقراطى كهم رئيسى ١١,٠ فى المائة ، كان معظمهم من حاملى درجة الدكتوراه (٧٥,٠٪) والماجستير أو دبلومات عليا (١٢,٥٪) أو الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها (١٢,٥٪) (٣).

أننى ابدأ هذا الفصل بهذه الإطلالة التى قد تبدو قاتمة حتى أبدد أحد أوهام المثقفين العرب، الذين يتصايحون كثيرا حول الديموقراطية (بما فيهم هذا الكاتب)، أو الذين يعزون غيابها فى الوطن العربى إلى انتشار الجهل، والأمية، أو إلى تدنى مستويات التعليم بين الجماهير. فحقيقة الأمر أن هناك شيئا فى الثقافة العربية أما أنه يعادى الديموقراطية صراحة، أو لا يعطيها أهمية مركزية فى منظومة القيم والمعايير السائدة فى مجتمعاتنا.

وهذه الحقيقة، رغم مراراتها، تدعونا إلى مواجهة شجاعة، لا فقط مع أنظمة حكمنا الاستبدادية، ولكن أيضا مع ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التى تجعل جماهيرنا نفسها مهيأة لقبول هذا الاستبداد، أو متواطئة فى التعايش معه. بتعبير آخر يستند الاستبداد العربى المعاصر على ركيزتين، أحدهما ظاهرة جلية وهى الحكام وأنظمة الحكم؛ والثانية مستترة ضمنية وهى الجماهير العربية. وإن الركيزتين هما نتاج

لنفس الثقافة العامة التى نشأ الحكام والمحكومين فى كنفها. لذلك انتقل فى الجزء الثانى إلى المسألة الأم وهى "الثقافة العربية".

◈ ١- الإرث الذى نحمله على ظهورنا ◈

فى القصة الخامسة من قصص السندباد، كما وردت فى ألف ليلة وليلة، لما تحطمت سفينة السندباد، وغرق كل من معه، وسبح هو إلى أن وصل مجهدا إلى الشاطئ، وجد نفسه على أرض جزيرة خضراء غناء. فاستبدت به نشوة السلامة وتضرع لله شاكرا. وما أن خطى عدة خطوات حتى صادف شيخا عجوزا ولكنه مليح الوجه يجلس قرب الشاطئ، فأقرئه السلام. ورد الشيخ المليح الوجه السلام. وسأله السندباد أن يدله على طرق ومسالك الجزيرة ومن أين يحصل على طعام وشراب وثوب جديد. فقال له الشيخ انه مستعد لاصطحابه ومساعدته لكى يجد كل ما يبتغيه، ولكنه كسيح الساقين، ولا يقدر على المشى، فإذا حمله السندباد، فانهما يبلغان مقصدهما. ورحب السندباد بذلك، وحمل الشيخ على كتفيه، وامسك الشيخ برأس السندباد، وساقاه الكسيحتان تتدليان حول السندباد فى وهن ظاهر. ولكن ما أن سار السندباد حاملا الشيخ، حتى بدأ يشعر أن الساقين الكسيحتان للشيخ تقويان تدريجيا، ثم تتحولان إلى ساقين قويتين مثل ساقى الجاموس، وتشتد قبضتهما على جسم السندباد. وتعب الأخير بعد مدة، وحاول أن ينزل الشيخ بلطف وأدب؛ إلا أن الشيخ رفض النزول، وشدد من قبضة ساقية حول جسم السندباد. وظل السندباد يدور بالشيخ حول الجزيرة، حتى أرهق تماما والشيخ يرفض النزول. وهكذا لم يهنأ السندباد بعائد سلامته من الغرق، ولا بثمرات الجزيرة الخضراء الغناء. وفى تعبه ويأسه من التخلص من الشيخ، ومع اشتداد جوعه وعطشه، توقف السندباد عندما يبدو انه كان هناك حانة مهجورة، وجد فيها آنية مملوءة بشراب احمر، فأنكب عليها يحتسى منها، وانفرجت أساريره، بل وبدأ يضحك من عبثية الموقف الذى وجد نفسه فيه. وتعجب الشيخ وهو ما يزال على ظهر السندباد، وسأله عن سر غبطته المفاجئة، فأخبره بأنها ذلك المشروب الذى يحتسيه، فطلب الشيخ أن يتذوقه، فناوله السندباد قدحا كبيرا منه، وشرب الشيخ وشرب، حتى دارت

رأسه، وتخففت قبضة ساقيه حول جسم السندباد، فقذف به من على كتفيه، وطرحه أرضا. وخوفا من أن يفيق الشيخ مرة أخرى ، ويجد حيله ثانية لتكبيل السندباد، قام بالإجهاز عليه. وتنتهى القصة الخامسة من قصص السندباد فى ألف ليلة وليلة.

◈ ٢- محاولات الخروج من زقاق التاريخ ◈

لقد لخصت هذه القصة لأنها تذكرنى بالإرث الثقيل الذى نحمله على ظهورنا، وهو ثقافتنا العربية "والتى كان مفروضا ، كأى ثقافة فى أى مجتمع، أن تكون هادينا، ومرشدنا، وملهمنا فى رحلة حياتنا المعاصرة بعد رحلة "التيه" الطويلة فى الظلام، خلال عصور الانحلال، من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر.

وفى اللحظة التى بدا لنا فيها أن نهضة عربية جديدة تلوح فى الأفق -مع إعادة اكتشافنا للعالم واكتشاف العالم لنا فى القرن التاسع عشر- إذا بنا نتعثر ونكبوا وننتكس على طريق التقدم. وكلما قمنا من كبوة أو انتكاسة لنستأنف مسيرتنا على الطريق، باغتتنا انتكاسة أخرى، دون أن نتعلم كثيرا شيئا يذكر. ولأن نمط الانتكاس يتكرر بنفس الطريقة تقريبا، منذ بداية ما أسميناه بعصر النهضة العربية الحديثة، فلابد أن يكون ذلك راجعا، فى الجزء الأكبر منه على الأقل، إلى شئ فى ثقافتنا العامة. فمع الاختلاف فى السياق والبلدان والشخوص العربية، إلا أن هناك ملامح مشتركة بين تجارب وانتكاسات محمد على، وجمال عبد الناصر، وصَّدام حسين. فقد بدأ كل منهم بحلم كبير، قد نتفق أو نختلف على قيمته أو تفاصيله. واستبد كل منهم بالسلطة، واستنفر الموارد المتاحة له، وعبأها، وحاول أن يخرج بشعبه أو أمته من "زقاق التاريخ" إلى الطريق العام السريع للتقدم. ولكن فى الحالات الثلاث، دهمت كل منهم اول مركبة كبيرة مندفعة على هذا الطريق العام السريع، فأجهضت الحلم الكبير، وعاد بطل كل حالة إما جثة هامدة، أو جسما مشوها، مثخنا بالجراح، كأمثولة لأهل الزقاق، حتى لا يخاطروا، أو يسارعوا بالخروج مرة أخرى إلى الطريق العام السريع للتاريخ، ويستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تبهت الذاكرة الجماعية لأهل الزقاق ويظهر بينهم مغامر جديد، بحلم

جديد، ويستبد بأهل الزقاق من جديد، مقابل تأكيده لهم باستعادة فردوس مفقود أو الوصول إلى فردوس موعود. ويصدقه أو يمتثل له أهل الزقاق" ويرحبون أو يقبلون الصفقة، كما قبل السندباد.

وتوالى قبول هذه الصفقات أو حتى تصديقها، والامتثال لها، وعدم التعلم من تراكم الخبرة التاريخية، هو الذى ينبغى أن نتأمله، ونمعن التفكير فيه والتدبير بشأنه وبتعبير آخر، لابد أن تكون هناك شروط مفقودة فى كل محاولة من محاولاتنا للخروج من الزقاق تحت أعلام أحد مستبدينا الحالمين الطامحين، الذين يوحون لنا، صدقا أو كذبا، أن أحلامهم هى أحلامنا، وطموحاتهم هى طموحاتنا، ومقصدهم هو مقصدنا. لابد أن هناك شيئا أو أشياء فى ثقافتنا العربية، وخاصة الجزء السياسى منها، تورثنا هذه الحلقة المفرغة، التى تتحول الأحلام فيها دائما إلى أوهام أو كوابيس، تدفع الأجيال العربية المتعاقبة ثمنها الباهظ.

◈ ٣- الثقافة السياسية العربية ◈

لقد بدأنا بخلاصة دراستين ميدانيتين، تفصلهما عشر سنوات، ولكنهما تتفقان فى أن الديموقراطية هى شأن تهتم به أو ترنو إليه قلة قليلة فقط من أبناء هذه الأمة. ولا يعنى ذلك أن الأغلبية ضد الديموقراطية. ولكنه يعنى فقط إنها ليست مسألة ملحة فى قمة أجندة الأغلبية الساحقة من العرب ، بما فى ذلك المتعلمين منهم تعليما عاليا. وهذا يعنى أن تعليمنا النظامى نفسه، وليس مجرد تنشئتنا الاجتماعية العامة، لا تؤكد، ولا تغرس هذه القيمة غرسا متعمقا فى الوعى أو الوجدان.

فالديموقراطية بمعناها الواسع هى المشاركة فى اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه. وهذا الثالوث المعيارى -فى المشاركة والمراقبة والمحاسبة- هو قواعد وسلوكيات نتعلمها أو لا نتعلمها فى مؤسسات التنشئة الاجتماعية- من الأسرة إلى المدرسة، ومن الدين إلى العمل. وفقط بتعلم هذه القواعد

والسلوكيات يكون الفرد مواطنا مهيئا للمطالبة بالديموقراطية وممارستها فى المجال السياسى وعلى مستوى الدولة.

فالشاهد هو أن قيم الطاعة، والولاء، والامتثال يبدأ غرسها فى الأطفال العرب فى نطاق "الأسرة الأبوية". والتى تحدد فيها السلطة المطلقة على أساس "الذكورة" و"العمر"- أى يصبح أكبر أفراد الأسرة من الرجال هو مرجعية السلطة، ومحتكرها وممارسها، وله الطاعة والولاء. فإذا لم يمتثل الأصغر سنا لذلك، فإنهم يتعرضون للعقاب المادى أو المعنوى، أو كليهما. ولا يحق للأصغر سنا أن يشارك أو يراقب أو يحاسب الأكبر سنا. أى أن سلطة الكبار الذكور هى سلطة مطلقة.

ورغم كل ما يقال فى تحديد أهداف المناهج المدرسية العربية، فإن المؤسسة التنشيئية الثانية بعد الأسرة، وهى المدرسة تسير على نفس المنوال فى مرجعية السلطة. فمع انتقال الطفل العربى من جو الأسرة إلى جو المدرسة فى طفولته الوسيطة (٦ إلى ١٢ سنة) فانه يجابه بنفس التركيبة التسلطية المطلقة. فهو يتلقى المعرفة دون أن يساءل، وهو يحفظها دون أن يفهمها بالضرورة، أو يفحصها أو ينقدها، وهو يطيع ويمتثل "للمعلم"، ومن المفروض أن يقف له ويحترمه ويبجله، لأن "المعلم كاد أن يكون رسولا".

وهكذا ينتقل الفرد العربى، منذ طفولته، من مؤسسة تنشيئية تسلطية مطلقة إلى أخرى يطلب منه طاعتها، والولاء لها، والامتثال لما يتلقاه منها، دون مشاركة أو مساءلة أو مراقبة، إلى أن يجد نفسه بالغا فى مواجهة الدولة، برئاستها وأجهزتها وإعلامها، ويطلب منه نفس الولاء والطاعة والامتثال، دون مشاركة أو مراقبة أو محاسبة.

وهكذا فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة فى الوطن العربى تقوم بصياغة الفرد العربى بحيث يكون مهيئا لقبول السلطة المطلقة.

ويساعد على فعالية المؤسسات التنشيئية العربية (من الأسرة إلى المدرسة إلى الدولة) فى غرس قيم ومعايير الطاعة والولاء والامتثال، عدة آليات متشابكة، منها:

١- غلبة الوظيفة المحافظة فى الثقافة العربية. لكل ثقافة عدة وظائف تشمل الحفاظ على القيم والتقاليد والتراث، ومن ثم على الهوية الحضارية؛ وتشمل تطوير القيم والمعايير والسلوكيات بحيث يتكيف حاملوا هذه الثقافة مع متغيرات بيئتهم الداخلية والخارجية. الوظيفة الأولى تضمن الاستمرارية المجتمعية، والوظيفة الثانية تضمن التقدم المجتمعى. الوظيفة الأولى تتطلب التلقين والحفظ والاستظهار والمحاكاة. والوظيفة الثانية تتطلب التحليل والنقد والمساءلة والمغايرة والإبداع والابتكار. والثقافة الصحية القوية هى التى توازن بين هاتين الوظيفتين. ولكن الشاهد هو أن الثقافة العربية المعاصرة تغلب الوظيفة الأولى على الثانية. وتجسيم ذلك فى طرق التربية، والتعليم، والإعلام فى الوطن العربى. فحتى حينما تأخذ الثقافة العربية المعاصرة بالعلم الحديث، فإن ذلك يتم من خلال قوالب تلقينية محافظة، وليس من خلال أساليب تحليلية مجربة. وحينما تستعير الثقافة العربية منتجات التكنولوجيا الحديثة، فإنها لا تتبنى ولا تستبطن روح هذه التكنولوجيا، بقدر ما تقتنيها لتكريس ممارسات المحافظة.

٢- غلبة الوحدة على التنوع فى الجماعة السياسية. يتصل بالملمح السابق - أى غلبة الوظيفة المحافظة على الوظيفة الإبداعية، غلبة نزعة الوحدة الظاهرية على نزعة التنوع الحقيقية. فالثقافة العربية عموما والسياسية خصوصا تتوجس من التنوع خوفا من الفرقة. ويؤدى بها ذلك أحيانا إلى الحفاظ على وحدة شكلية أو إجماع سطحى، بينما تؤدى فى الواقع إلى تكريس انقسام باطنى. ولذلك شهدت حقب عديدة من تاريخنا العربى- الإسلامى آليات وممارسات أدت إلى عكس المقصود أو المراد. فقد كان القصد من إقفال باب "الاجتهاد" والاكتفاء "بالإجماع" هو الحفاظ على وحدة الأمة وشرعها الحنيف. ولكن ذلك أدى فيما أدى إلى تكلس عقل الأمة، وتجميد تطورها وإضعاف جسمها الاجتماعى- الاقتصادى، حتى أصبح هزيلا بلا قدرة على مقاومة التحديات الداخلية

والخارجية عند أول اختبار حقيقى. ولأن الواقع العربى كان وما يزال متنوعا فى الحقيقة (بيئيا واجتماعيا وعرقيا ودينيا) فإن افتعال التجانس أو ادعائه أو الإصرار عليه خوفا من الفرقة أو الفتنة، يؤدى إلى تغذية عوامل الفرقة والفتنة تحت السطح أو من خلف الستار.

٣- الاعتمادية المفرطة للفرد على الجماعة. ولأن الفرد تتم تنشئته بلا استقلالية تذكر فى التفكير والشعور والسلوك، فانه لابد أن يعتمد فى هذه الأمور على مرجعية الجماعة خوفا من الخطأ وطلبا للأمان. وفى هذا الصدد كثيرا ما ينكر الفرد نتاج تجربته الذاتية مهما كانت حقيقية إذا اختلفت مع الشائع أو الرائج فى الجماعة. وتبدأ هذه الاعتمادية على الأسرة، كجماعة مرجعية ارثية، إلى أن تصل إلى الدولة كجماعة مرجعية سياسية. وتصبح الدولة، وبالأحرى النظام السياسى، أو بالدقة رأس هذا النظام هو المرجعية الأولى والأعظم. وعليها يعتمد الفرد فى كل شئ تقريبا- بدءا من تحديد المشاعر والمواقف وانتهاء بتحديد الاحتياجات والتوقعات. وتتجلى هذه الاعتمادية المفرطة فى مظهرين، أو نمطين شائعين فى الثقافة السياسية العربية المعاصرة - نمط التعظيم والتقديس لمرجعية السلطة، ونمط الالتماس والتظلم والدعاء تجاه هذه المرجعية. فاحترام السلطة سرعان ما يتحول إلى هيبة ثم إلى خوف، ثم إلى تعظيم وتقديس. ومن ثم يتلاشى تدريجيا توقع المساءلة والمطالبة إلى ممارسة الالتماس والتظلم. أى تنتهى الاعتمادية المفرطة إلى قبول، أو التهيؤ لقبول السلطة الاستبدادية المطلقة. ويصبح كل أمل الفرد هو أن يكون الاستبداد "عادلا"، حين يلتمس أو يتظلم. فإذا لم تستجب هذه السلطة إلى التماسه أو تظلمه فانه يدعو عليها، حقيقة أو مجازا، سلطة أعلى أو اقوى منها لتنتصر له أو تنصفه منها.

ولا يعنى ذلك أن الفرد العربى يقبل هذه السلطة الاستبدادية عن طيب خاطر. فى غالب الظن هو فقط يمتثل، أو يذعن لها سطحيا وظاهريا، ولكنه نادرا ما يتمرد عليها خوفا من العقاب الصارم. فهى ليست سلطة مطلقة فقط ولكنها أيضا

متسلطة، ولا تخضع لمعايير مقننة فى استخدام العنف، ولا رقيب عليها أو رادع لها إلا سلطة أقوى منها، وهو ما لا يملكه أى فرد، وما لا تملكه معظم الجماعات، وإنما تملكه فى الغالب قوة خارجية. وفى حالة الدولة التسلطية لا يملك من حد جبروتها إلا قوة أجنبية.

◈ ٤- التنافر بين الشكل والمضمون فى الثقافة العربية ◈

وبسبب كل الملامح والآليات المذكورة أعلاه فى الثقافة العربية، انتشرت ممارسة ما أصبح معروفا فى تراثنا باسم "التقية". وعكس ما يظن من أن "التقية" تقتصر على طائفة دينية بعينها، فواقع الأمر أنها تشيع تدريجيا ومنذ نعومة الأظفار بين كل أبناء المجتمع العربى، وإن كان بدرجات متفاوتة. فهى الوجه الآخر لاستبدادية السلطة فى المجتمع العربى- من الأسرة الأبوية إلى المدرسة إلى الدولة التسلطية. والتقيات فى أبسط تعريفاتها هى التظاهر سلوكيا بغير ما هو مبطن عقليا ووجدانيا، وذلك اتقاء لغضب وعقاب مرجعية السلطة.

ومن هنا فإن مظاهر الطاعة والولاء والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة هى فى الغالب مظاهر شكلية سطحية، تخفى ورائها أو تحتها مشاعر ومواقف مغايرة. لذلك فإننا نصبح بصدد نسبة كبيرة من أفراد المجتمع يبدون ممتثلين فى الظاهر، ولكنهم معترضون فى الباطن. ومن هنا مظاهر التناقض والتنافر العديدة فى المواقف والسلوكيات العربية. فالأطفال والمراهقون العرب قد يحفظون ويرددون، ولكنهم لا يفهمون ولا يستوعبون؛ وقد يبدون كما لو كانوا يدرسون ويحصلون، ولكنهم لا يتعلمون ولا يفقهون. وهم ككبار قد يبدون كما لو كانوا يعملون ولكنهم فى الغالب لا ينتجون. وهم كمواطنين، قد يبدون كما لو كانوا يؤيدون النظام ولكنهم عليه ناقمون؛ وكما كانوا يحبون الحاكم ولكنهم له كارهون.



ولكن كل هذا الإرث الثقافى الذى نحمله على ظهورنا ويكبل حركتنا، ويجعلنا ندور فى حلقات خبيثة، ويمنعنا من الاستفادة من تراكم الخبرات التاريخية الخاصة بنا وبغيرنا، ليس قدرا محتوما. فيمكننا أن نتحلل من أعبائه

دون أن نجهز عليه تماما. كما فعل السندباد بالشيخ. ولعل الوعى بكل ما ذكرناه أعلاه حول الثقافة العربية هو أحد شروط الخروج من هذه الحلقة المفرغة. كما أن هناك بذور مؤسسية جنينية يمكن تنميتها كشرط آخر للخروج من هذه الدائرة الخبيثة. وهذه الأخيرة هى ما سنصطلح على تسميته "بالمجتمع المدنى"، ونتناوله فى القسم الثالث من هذا الفصل.

◈ ٥- حقيقة دور المجتمع المدنى ◈

ينتقى الباحث مجموعة من القيم والمعايير والسلوكيات والمؤسسات، التى يمكن إجمالها فى مفهوم واحد هو مفهوم "المجتمع المدنى"، تمييزا له عن مفهوم "الفرد" من ناحية، ومفهوم الأسرة من ناحية ثانية، ومفهوم "الدولة" من ناحية ثالثة.

والمجتمع المدنى هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية وغير الحكومية، التى ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية فى الحياة العامة.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدنى للفرد هو شكل تنظيمى وسيط وبديل ومكمل تجاه "المؤسسات الإرثية" من ناحية، ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى.

والمؤسسات أو التنظيمات الإرثية (Primordial organizations)هى تلك التى ينتمى إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له فى هذا الانتماء المبكر أى هامش من حرية الاختيار. وأول هذه المؤسسات هى الجماعات القرابية- مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة. ولكن التنظيمات الإرثية تشمل أيضا الجماعة العرقية والطائفية والمذهبية والدينية. ولأن هذه التنظيمات الإرثية سابقة لأى مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية أخرى فى تلقيها للفرد وتعاملها معه، ولأنها هى التى تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة، فإنها تنطوى على ألفة وحميمية هائلة بالنسبة للفرد. وفى ظلها وكنفها يشعر بالانتماء الأول، ولها ومن أجلها يشعر بالولاء.

أما مؤسسات الدولة فهى تنظيمات حكومية رسمية قانونية تعاقدية، تنشأ لإدارة المجتمع وضبط سلوك الأفراد فيه على أسس عامة من المفترض أن تكون

موضوعية أو غير ذاتية أو "لا شخصانية". ولهذه المؤسسات وحدها حقوقا سيادية، على كل من يعيش على إقليمها المعترف به، بما فى ذلك الحق القانونى فى استخدام المنح، والمنع، والقوة، والعنف كآليات للضبط الاجتماعى.

وبين هذين النوعين من المؤسسات (الإرثية والحكومية) تقع تنظيمات "المجتمع المدنى" فى مكان وسط. فبعكس المؤسسات الإرثية هى تنظيمات ينضم إليها الأفراد طواعية، وأن كان ذلك بشروط ضمنية أو صريحة (مثل العمر أو التعليم أو المهنة أو موافقة بقية الأعضاء). ولكنها مثل المؤسسات الإرثية من حيث أنها تهتم بأعضائها مباشرة - رعاية وحماية وتكريسا لقدراتهم ومشاركتهم فى الشئون العامة. وهى تقترب من التنظيمات الإرثية من حيث مستوى الألفة والحميمية، بحكم أنها أضيق نطاقا وأقل حجما من مؤسسة الدولة. ورغم أنها تشترك مع هذه الأخيرة فيما يتعلق بوجود قواعد وضوابط تعاقدية عامة، إلا أنها تختلف عن مؤسسة الدولة فى أنها لا تمتلك حقوقا قانونية لاستخدام القوة والعنف تجاه أعضائها. ولعل غياب هذا الملمح فى تنظيمات المجتمع المدنى هو الذى يجعل الفرد فيها أقل إحساسا بالخوف أو الرهبة أو التوجس، واكثر إحساسا بالألفة والأمان.

أن هذه الوسطية لتنظيمات المجتمع المدنى هى التى تعطيها إمكانيات هائلة فى تعويض الأفراد عن افتقاد بعض وظائف المؤسسات الإرثية (وخاصة الأسرة) من ناحية، وهى التى تقدم سياجا مخففا أو ممتصا لسطوة وجفاء قرارات وسلوك الدولة من ناحية ثانية.

وأهم من هذا وذاك لموضوعنا، هو أن تنظيمات المجتمع المدنى تقوم، أولا، بعملية تفاوضية مستمرة فى التوفيق بين المتطلبات التنافسية لكل من المؤسسات الإرثية والمؤسسات الحكومية تجاه الفرد. وتقوم، ثانيا، بالإسهام فى تعظيم مهارات وقدرات أعضائها للمشاركة فى الشئون المجتمعية العامة. ودورها التفاوضى - التوفيقى هو تعبير آخر عن تقليص التوتر والصراع بين الافراد، وبين

الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين الدولة. أما دورها فى تعظيم المهارات والقدرات للمشاركة فى الشئون المجتمعية فهو تعبير آخر عن دورها فى "التنمية" والتحول الديموقراطى.

◈ ٦- المجتمع المدنى وإعادة الاعتبار للفرد فى المجتمع الحديث ◈

تحدث مفكرو القرن التاسع عشر عن "المجتمع المدنى" ليشيروا إلى التنظيمات الاجتماعية خارج جهاز الدولة، أو التى لا يسيطر عليها جهاز الدولة بشكل ظاهر أو مباشر. ورغم أن ماركس قد قصر هذا المفهوم على أولئك الذين يشاركون فى "العملية الإنتاجية" فقط، أى على الطبقتين العاملة والبرجوازية، إلا أن معظم العلماء الاجتماعيين، يستخدمون المفهوم للإشارة إلى التنظيمات التطوعية غير الحكومية، التى تشمل الأحزاب، والنقابات، والاتحادات والروابط، والجمعيات والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط.

والذى يهمنا هنا هو كيف يمكن للمجتمع المدنى أن يؤدى دورا فى عملية التنمية عموما، وكيف يمكن أن يسهم فى كسر الحلقة المفرغة الخبيثة التى أشرنا إليها فى نهاية القسم الثانى.

ويدعم من هذا الدور هو طبيعة المجتمع المدنى، كتكوين وسيط بين المؤسسات الإرثية، وفى مقدمتها العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة من ناحية، ومؤسسة الدولة من ناحية ثانية.

وبداية فإن العضوية فى التكوينات الإرثية وفى مؤسسة الدولة هى عضوية غير اختيارية. فرغم الاختلاف فى درجة الدفء والألفة والوجدانية بين المؤسستين، إلا أن الفرد لا خيار له فى عضويتهما. فهو يولد فيهما، وهما مفروضتان عليه. وفى مجتمعنا العربى تتميز المؤسستان بدرجة عالية من التسلط وتوقع الطاعة والولاء والامتثال، حتى وان اختلفت آليات ممارسة هذا التسلط أو استنفار هذه التوقعات. أما تنظيمات المجتمع المدنى فهى أساسا تكوينات تطوعية، وينضم

الأفراد إليها لإشباع حاجات اجتماعية- بدءا من المصالح المادية أو المهنية، وانتهاء بالرغبة فى الانتماء وتحقيق الذات.

وهذه الطبيعة التطوعية -الاشباعية- لتنظيمات المجتمع المدنى هى سر قوتها الكامنة فى إصلاح إما تفسده الأسرة أو الدولة أو ما تقصر فيه المؤسسات الاجتماعية الأخرى تجاه الفرد. فالفرد ينضم إليها وينشط فيها بملأ إرادته. وهو يقلص من نشاطه فيها أو حتى يتركها أو يستقيل منها حينما يشاء، وخاصة إذا لم تحقق له ما يرجوه أو يتوقعه من مصالح أو احتياجات. وهذا ملمح لا يتوفر فى المؤسسات الإرثية، ولا يتوفر فى مؤسسة الدولة. كما أن العادة هى أن الفرد يكون قادرا على الانضمام لأكثر من تنظيم تطوعى، وأحيانا يمكن أن يختار بين أكثر من تنظيم من تنظيمات المجتمع المدنى تؤدى نفس الوظيفة. وهذا ملمح آخر لا يتوفر للفرد فى المؤسسات الإرثية.

◈ ٧- دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى ◈

بتعبير آخر تتميز تنظيمات المجتمع المدنى بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية فى دخول وخروج الأفراد منها. ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكون "جاذبة" و"جذابة" لأعضائها. وفى ذلك تستخدم آليات الإقناع والترغيب. وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدنى فى التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة.

فأولاً، ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة فى عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى ترتبط طرديا بارتفاع القدرة على التحكم فى السلوك الإنجابى، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعى إلى اعلى (upward social mobility)، ومستوى الإنتاجية. وطبعا قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية فى هذا

الترابط. ولكن تظل معاملات الارتباط هذه دليلا على أن هناك شيئا إيجابيا يحدث للأفراد، وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدنى.

وربما يمكن القول إن عضوية هذه التنظيمات تعطى الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع، فى بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدرا، ولو متواضعا، من الشعور بالأمان الجماعى فى مواجهة الدولة؛ وتتيح له عددا اكبر من فرص الارتقاء الذاتى.

وثانياً، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية • فبحكم ما تنطوى عليه من حرية نسبية فى تنظيم الاجتماعات والحوار، والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط فى الحملات الانتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية لا يتاح لهم عادة فى نطاق الأسرة العربية أو المدرسة أو العمل فى الوطن العربى. لذلك ففى الحالات القليلة التى يتاح فيها قدر من الحرية السياسية فى المجتمع الأكبر، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤا للإستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة. وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به، ويحرصون على توسيعه باضطراد.

وثالثا، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى هى التى تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من ناحية، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية فى حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية - المدنية أو الاقتصادية أو السياسية. كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجى لأعضائها فى مواجهة الدولة. أى إنها تدير الصراع الاجتماعى الذى يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمى منظم - حتى لو لجأت للإضراب والاعتصام والتظاهر والمقاطعة. وهذا بعكس فئات المجتمع الأخرى، غير المنخرطة فى تنظيمات للمجتمع المدنى، والتى حين تعبر عن سخطها

أو إحباطها فإنها تفعل ذلك بشكل عشوائى عنيف تأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير. أى إنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدنى قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية الغوغائية العنيفة. وبنفس هذا المعنى فإن عضوية المواطنين فى تنظيمات المجتمع المدنى العلنية هى أحد صمامات الأمان المضادة لنزعات التطرف الفكرى والسلوكى.

ورابعاً، فإن تنظيمات المجتمع المدنى هى التى تملأ الفراغ الذى يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تعوض ولو جزئيا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والإنتاجية. ولعل هذا الدور، تحديدا، هو الأكثر التصاقا وظهورا ونحن بصدد الحديث عن عملية التنمية فى التسعينات. فقد أصبحت الدولة العربية غير قادرة على الاستمرار بأجهزتها فى التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية، مثلما كان الحال فى العقود الثلاثة التالية للاستقلال. لقد شحت موارد الدولة القطرية، وتراكمت ديونها، وترهلت أجهزتها، وتصلبت معظم شرايينها. وأصبحت الدولة القطرية ليس فقط عاجزة عن حل مشكلات المجتمع بل أصبحت أيضا فى حاجة إلى من يساعدها على حل مشكلاتها.

وخامساً، لوحظ فى عدد من الحالات التى اختفت فيها مؤسسة الدول مؤقتا فى بعض البلدان العربية، بأن الذى ملأ الفضاء السياسى- الاجتماعى هو تنظيمات المجتمع المدنى وبعض المؤسسات الإرثية (مثل العائلة والعشيرة والطائفة). وقد رأينا ذلك بشكل درامى فى حالتى لبنان (١٩٧٥ -١٩٩٠) والكويت (١٩٩٠ -١٩٩١)، وبشكل أخف فى حالة السودان (منذ عام ١٩٨٣).

وأخيراً نستطيع القول أن الجديد الذى حاول هذا الفصل أن يؤكده هو أن التكوينات الإرثية ومؤسسة الدولة العربية قد تعثرتا تعثرا شديدا خلال العقود الثلاثة الأخيرة فى الاضطلاع بدوريهما فى مجال التنمية الحقيقية الشاملة، بما

فيها التحول الديموقراطى. واجتهدنا فى إبراز أن "الفريضة الغائبة" أو الضلع المفقود من أضلاع مثلث التحول هو "المجتمع المدنى" فهو الذى يكمل نواقص التكوينات الإرثية ومؤسسة الدولة فى الوطن العربى.

ولكن منظمات المجتمع المدنى نفسها لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة القطرية عنها يدها وقبضتها، وسمحت لها بأن تقوم بدورها ووظائفها المرجوة لمستقبل الوطن العربى. فإذا لم تفعل الدولة ذلك طواعية، وهو الأرجح، فإن على منظمات المجتمع المدنى أن تجاهد وتصارع من اجل حريتها فى التنظيم والحركة. وبذلك تشد بقية المجتمع معها إلى أعلى، وتحقق من خلال ذلك أحد أهم شروط التنمية والتحول الديموقراطى.

وضمن منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى تأتى النقابات المهنية كمرشح أول لقيادة الجهاد من أجل التحول الديموقراطى. فبحكم أنها تضم فى عضويتها أولئك الذين يمثلون عصب العملية الإنتاجية - الخدمية - التنظيمية الحديثة فى المجتمع العربى المعاصر، فانه حتى أكثر الأنظمة استبدادا لا يمكن أن تستغنى عن دورهم. لذلك فإن هذه الأنظمة قد تحاول وسائل الاختراق والهيمنة والترغيب، وحتى الرشوة لقيادات النقابات المهنية؛ ولكنها لا تستطيع القضاء عليها كلها أو قهرها جميعا.

وضمن النقابات المهنية، تأتى نقابات المحامين كرأس الحربة الأكثر صلابة والأصعب كسرا فى هذا الجهاد. وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل. أولها، أن مهنة المحاماة من أول المهن الحديثة ظهورا فى المجتمعات العربية منذ عصر النهضة الحديثة؛ ونقابات المحامين هى أقدم وارسخ النقابات المهنية، وبالتالى من اقدم وارسخ منظمات المجتمع المدنى على الإطلاق. وثانيا، لأن طبيعة التدريب لهذه المهنة وممارساتها تجعل من الحق والعدل والحرية قيما أصيلة يتم غرسها مبكرا فى أبناء المهنة. وثالثا، لأن معظم المشتغلين بهذه المهنة هم الأقل اعتمادية على الدولة والأكثر

استقلالا عن الحكومة فى كسب أقواتهم؛ ومن ثم فانهم يتمتعون بهامش نسبى أكبر من حرية التعبير والتنظيم والحركة. ولهذه الأسباب الثلاثة، وغيرها فإن المحامين يكونون هم أكثر المضارين فى ظل الأنظمة الاستبدادية، وهم أكثر المستفيدين فى ظل الأنظمة الديموقراطية. لذلك فليس مستغربا أنهم فى ظل النوع الأول من الأنظمة قلما تتاح لهم مناصب قيادية فى المجتمع، بينما فى ظل النوع الثانى من الأنظمة فإن معظم هذه المراكز القيادية تكون من نصيبهم. وفى البرلمانات الغربية، مثلا، فإن نسبة المحامين تتراوح بين ٥٠,٠ و ٧٠,٠ فى المائة. وفى المجالس الوزارية للبلدان الديموقراطية تصل نسبتهم إلى حوالى ٦٠,٠ فى المائة.

إذن بحكم المصالح والمبادئ فإن تنظيمات المجتمع المدنى عموما، والنقابات المهنية خصوصا، ونقابات المحامين بشكل أخص هى المنوطة بقيادة التحول الديموقراطى فى الوطن العربى. بل أخاطر بالذهاب أكثر من ذلك للقول أن دورها فى هذا الصدد هو الأقوى والأكثر حيوية من الأحزاب السياسية العربية. فهذه الأخيرة ما تزال فى السياق العربى المعاصر يافعة للغاية فى بعض الأحيان، أو هى غطاء حديث لتكوينات إرثية قديمة فى أحيان ثانية (عائلية أو قبلية أو طائفية)، أو تسلطية استبدادية فى بنيتها الداخلية فى أحيان ثالثة. بينما تنظيمات المجتمع المدنى تقوم على المصالح والمبادئ، وبذلك فإن عضويتها تمتد عبر كل التكوينات والولاءات الإرثية التقليدية (الأسرية والعشائرية والطائفية والعرقية والجهوية).

والخلاصة هى إنه إذا كان للعرب أن يخرجوا من زقاق التاريخ إلى الطريق السريع العام للتقدم الإنسانى، وإذا كان لهم إن يظلوا على هذا الطريق العام دون أن تداهمهم مركباته المندفعة، فلا بديل ولا خيار إلا بالديموقراطية. وحتى إذا كان من اكتشفوا ذلك لا يتجاوزون فى الوقت الحاضر إلا حوالى ١١,٠ فى المائة من أبناء الأمة، فإن على هذه القلة من الصفوة أن تقود وتبشر وتمارس الديموقراطية فى تنظيماتها المدنية الحديثة. وأن تكون تنظيمات المجتمع المدنى هذه هى القاطرة أو المحرك لبقية مجتمعنا العربى الأكبر فى عملية التحول الديموقراطى. فلم تعد

الديموقراطية ترفا سياسيا نستمتع به، بل هى أصبحت ضرورة للخروج من زقاق التاريخ إلى طريق التقدم، طريق القرن الحادى والعشرين، طريق المستقبل.

الهوامش

(١) انظر سعد الدين إبراهيم : اتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ص ص ٧٩-٩٤.

(٢) انظر ضياء الدين زاهر: كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل؟ عمان: منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٠٥-١٠٧.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٠.

الفصل الثالث

◙◙ المجتمع المدنى فى الخليج العربى ◙◙



- مقدمة
- فى ضبط مفردات الخطاب
- من القبلية إلى الدولة فى الخليج
- تبلور المجتمع المدنى فى الخليج
- تأثير الطفرة النفطية على المجتمع المدنى الخليجى
- حاضر المجتمع المدنى وتحديات المستقبل
- مستقبل المجتمع المدنى والديموقراطية فى الخليج

الفصل الثالث

المجتمع المدنى فى الخليج العربى

١- مقدمة

نتناول فى هذا الفصل وصفا تحليليا لحالة المجتمع المدنى فى بلدان الخليج الست، والعوامل التاريخية والسوسيولوجية والسياسية التى أسهمت فى نمو تكوينات المجتمع المدنى أو عرقلت وعطلت نمو هذه التكوينات.

كما نتأمل تداعيات الحقبة النفطية على المجتمع المدنى الخليجي، والعلاقه الجدلية بين هذا المجتمع والتنمية السياسية عموما ، والدولة خصوصا ، والآفاق المستقبلية للتحول إلى الديموقراطية بشكل أخص.

وبقدر ما هناك الكثير مما هو عام ومشترك بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، بقدر ما هنالك من فروق وتباينات فى مسيرة هذه البلدان فى القرنين الاخيرين عموما، وفى النصف الثانى من القرن العشرين خصوصا.

وبداية، نشأت أول مؤسسة خليجية حديثة مما ينطبق عليها وصف مؤسسات المجتمع المدنى فى البحرين عام ١٩١٩، وهى "النادى الأدبي"، وتأسس بعده بثلاث سنوات، أى عام ١٩٢٢، نادى مماثل فى الكويت. أى أن أول بذرة جنينية للمجتمع المدنى غرست منذ ما يقرب من ثمانين عاما. وفى السياق العربى العام، فإن هذه البذرة أرسيت بعد أول بذرة مشابهة فى مصر بحوالى مائة عام، وهى تأسيس الجمعية المصرية- الهلينية عام ١٨٢١. فى داخل بلدان الخليج نفسها، سبقت البحرين والكويت بقية الأقطار الست، التى تكون مجلس التعاون الخليجي، بحوالى ربع قرن أى إلى أن نمت مؤسسات مشابهة فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. وقد نمت هذه البذرة الجنينية الأولى إلى شبكة معقولة من منظمات المجتمع المدنى قوامها حوالى ٤٠٠ مؤسسة أهلية مسجلة،

وأكثر من ثلاثين صحيفة يومية، وعشر قنوات تليفزيونية- إذاعية خاصة، فضلا عن المجلات والدوريات ودور النشر الخاصة، ومجلس تشريعي برلماني منتخب واحد كامل الأهلية (الكويت) وخمسة مجالس شورى ذات سلطات تقديرية متفاوتة.

فلنبدأ في استعراض تفاصيل مسيرة المجتمع المدني الخليجي.

◈ ٣- في ضبط مفردات الخطاب ◈

أن الهم الرئيسي هو "المجتمع المدني"، وهو مفهوم حديث نسبيا في العلوم الاجتماعية عموما، وفي لغتنا العربية خصوصا . وليست هذه الحداثة مصادفة تاريخية. فالأمر كذلك، لأن ما يصفه أو يشير إليه مفهوم "المجتمع المدني" لم يوجد في بلداننا العربية إلا حديثا. ولذلك سنبدأ بتعريف هذا المصطلح؛ ثم المصطلحات ذات العلاقة الوثيقة به، وأهمها "الدولة"، والمؤسسات "الأولية-الإرثية" مثل "العائلة" و"العشيرة" و"القبيلة" و"الطائفة" - والتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية "الثانوية المكتسبة" مثل الطبقة والمهنة والنقابة والحزب.

ودون استغراق في التعريفات، فإننا نوجز أهم ما تعنيه المفاهيم المذكورة أعلاه في الفقرات التالية (ونحيل القارئ إلى مصادر ومراجع إضافية في نهاية الفصل):

❋ ١.٣ المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة التطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية، أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن الدولة من ناحية وعن المؤسسات "الإرثية" من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يضم المنظمات غير الحكومية، والنقابات بكل أنواعها المهنية والعمالية، والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية؛ وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية ذات الأهداف الموقوتة أو المرحلية.

والذى يضفى على كل هذه التنظيمات والأنشطة والممارسات صفة "المدني" هو طبيعتها السلمية واحترامها "للآخرين". "فالمدنى" من "التمدين" أو "التحضر" تشير إلى قبول واحترام والتعايش مع التنوع الاجتماعى والإنسانى فى نفس المجتمع. و"المدني" بهذا المعنى أيضا يختلف عن -وإن لم يتناقض بالضرورة- "العائلى" و"الديني" و"العسكري". فالعائلى والدينى هو انتماء أولى "موروث" و"مفروض" على الفرد. فنحن لا نختار العائلة (أو العشيرة أو القبيلة) التى نولد فيها، ولا الدين (أو المذهب) الذى نشب عليه ويتم غرس معتقداته فينا. ويختلف المدنى عن "العسكرى" فى أن الأول يقبل التنوع والاختلاف ويعتمد، الأسلوب السلمى نهجا لتسوية الخلافات والصراعات، أما الثانى فهو يقوم على التماثل والانضباط فى الزى (الميرى أو الكاكي) والسلوك (الضبط والربط)، ويعتمد القوة والعنف أو التهديد بهما لحسم الخلافات والصراعات.

ولا ينطوى تباين هذه الفروق بين "المدني" والعائلى والدينى والعسكرى على تفضيل أحدها على الآخرين. فلكل من هذه الأنواع المجتمعية وظيفته أو وظائفه الاجتماعية. كما لا تنطوى عضوية الإنسان أو المواطن لأى من هذه التكوينات على إنكار أو منع عضوية نفس الإنسان لبقية تلك التكوينات. فالقاعدة هى عضوية الفرد فى التكوينات الإرثية المفروضة والتى لا خيار له فى أمرها. فكل منا عضو فى أسرة أو عائلة، وينتمى إلى دين أو طائفة أو ملة. ولكن ليس كل منا عضو فى نقابة أو نادى أو حزب. فهذه تتم بالاختيار المحض؛ فهى أمر تطوعى سواء فى الانضمام إليه أو الخروج منه. وبينما كل منا عضو فى عائلة واحدة أو ينتمى إلى دين واحد، فإنه من الممكن أن يكون عضوا فى اكثر من تنظيم مدنى فى نفس الوقت. فقد يختار أن يكون عضوا فى عدة أندية أو جمعيات أو روابط، ما دامت لا يمنع أى منها ذلك، والقيمة المركزية التى تحكم المجتمع المدنى هى "الحرية" (Liberty).

❋ ٢.٢ التكوينات الإرثية:

التكوينات أو المنظمات أو المؤسسات الإرثية هى تلك الجماعات القرابية التى يولد فيها الفرد؛ وتقوم على رابطة الدم، وبالتالى فإن عضويتها إجبارية. ويترتب على الانتماء لها واجبات وحقوق مسبقة ولا دخل أو خيار له فيه. والقيمة الأساسية التى تحكمها هى التضامن أو "الولاء" الكامل (أو حتى الأعمي) بحق أو بغير حق! و"الأسرة" هى المؤسسة الإرثية القرابية الأولى؛ وتتكون فى أصغر أشكالها من الأب والأم والأبناء. ومجموعة الأسر التى تنحدر من جد واحد، تكون معا "عشيرة". ومع تكاثر العشائر وتجاورها وتعايشها معا تتكون "القبيلة"، وتصبح هى الجماعة القرابية الأكبر. فإذا كانت الأسرة وهى اصغر هذه الجماعات القرابية تتكون من عدة أفراد، فإن القبيلة وهى اكبر هذه الجماعات القرابية قد يصل حجمها إلى عدة آلاف.

كذلك يدخل ضمن التكوينات الإرثية "الجماعة الدينية" أو "الملة" أو "الطائفة". وهى جماعة ينتمى أفرادها إلى نفس العقيدة الروحية الميتافيزيقية "الأخروية"، بحكم انتماء آبائهم وأسرهم لها ويمارسون طقوسها وعباداتها (على الأقل فى سنوات الحياة المبكرة). وبنفس الطبيعة الإرثية فى الأسرة والعشيرة والقبيلة، فإن الرابطة الدينية أو الملية أو الطائفية هى رابطة إجبارية غير طوعية- على الأقل إلى أن يشب الفرد عن الطوق ويمارس بعض الاختيار، ومن ثم قد يغير معتقده الديني، وإن كان ذلك أمر نادر الحدوث، حتى فى اكثر المجتمعات الليبرالية الحرة.

❋ ٣.٢ الدولة:

الدولة هى كيان سياسى- قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها على جماعة بشرية معينة فى رقعة جغرافية محددة. والدولة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تمارس كل أنواع الضبط، بما فى ذلك استخدام القوة المادية، على كل من يعيشون ضمن حدودها الجغرافية. فإذا كانت القيمة المركزية فى المجتمع المدنى هى "الحرية"، وفى المؤسسات الإرثية هى "الولاء"، فإن القيمة المركزية فى الدولة هى

"السيطرة"، أو الضبط (Control). فكل ما يصدر عن الدولة من قوانين ولوائح هو بفرض السيطرة والضبط أو التنظيم والجباية. وبالتحديد الذى ينطوى عليه التعريف السابق، فإن الدولة مؤسسة حديثة، تعود فى نشأتها إلى القرن السادس عشر فى أوربا. ومنها انتقلت إلى مختلف أرجاء المعمورة، بما فى ذلك الوطن العربي، ومنطقة الخليج. ولا يعنى ذلك أن البشرية لم تعرف إلا هذا الشكل من أشكال السلطة السياسية. فلم توجد أى حياة بشرية منظمة أو مستمرة بلا سلطة حاكمة. فقد وجدت فى كل الجماعات والمجتمعات "سلطة" سياسية تضبط وتقنن، سواء على مستوى القبيلة الأصغر أو على مستوى الإمبراطورية التى تضم بلدانا وشعوبا وقبائل مختلفة. ولكن الدولة بالتعريف الذى أوردناه، هى أخر وأحدث هذه الأشكال. وهى وحدة التنظيم الدولى منذ معاهدة وستفاليا (Treaty of westphalia) عام ١٦٤٨.

وقد أصبحت "الدولة" بهذا المعنى التنظيم المجتمعى السياسى المفضل، لأنه ينطوى، ضمن أشياء أخرى، على الاعتراف المتبادل "بالسيادة" بينه وبين الدول الأخرى، واهم من ذلك بينه وبين شعبه ومواطنيه. فالجماعة البشرية التى تتسيد عليها الدولة ضمن حدودها الجغرافية هى "شعب" ذو سيادة أيضا؛ وأفراده هم "مواطنون"، لكل منهم أيضا "سيادة" معترف بها من الدولة ذاتها، بمعنى أن له حقوقاً لابد أن تراعيها وتحميها الدولة، مقابل واجبات يقوم بها الفرد حيال الدولة (مثل دفع الضرائب والخدمة العسكرية وطاعة القوانين). أى أن الدولة الحديثة قدمت أول فرصة ممكنة لتبادل السيادة مع مواطنيها وشعبها.

لذلك حرصت الشعوب طوال القرون الأربعة الأخيرة أن تكون دولها بهذا المعنى الحديث وأصبحت "الدولة المستقلة"، هدفا ووسيلة وعنوانا للرقى السياسي. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الدولة تراعى فى كل الأحوال شروط السيادة المتبادلة مع مواطنيها أو تحرص عليها. ففى كثير من الأحيان تنزع الدولة إلى تجاهل سيادة مواطنيها أو حتى الجور عليها، أو انتهاكها. ومن هنا ستكون أحد وظائف المجتمع المدنى هى التوسط بين الفرد (المواطن) والدولة.

وعلى متصل العضوية الاختيارية (المجتمع المدني) والإجبارية (الأسرة)، فإن الدولة هى اقرب إلى المؤسسة الإجبارية. فنحن نولد فى دول لا نملك فى اختيارها بدا. ولكن ربما بالمخالفة للأسرة، يمكن للفرد، وخاصة فى الأزمنة الحديثة أن يفلت من هذه العضوية الإجبارية، حين يشب عن الطوق، فيغير إقامته وجنسيته، ولكن هذا أيضا نادر الوقوع.

❀ ٤.٢ المجتمع، والمجتمع المدنى، والدولة:

إن "المجتمع" -أى مجتمع- هو كيان جماعى من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة، والتى تسمح باستمرار هذا الكيان وتحده فى الزمان والمكان. وتتباين المجتمعات البشرية فى إحجامها، وتنوعها الداخلي، ودرجة تعقيدها، ومستوى تطورها. من ذلك أن هناك مجتمعات بسيطة وصغيرة الحجم وتعتمد على اقتصاد الكفاف (من صيد أو رعى أو زراعة). وهناك مجتمعات كبيرة الحجم معقدة طبقيا، ومتقدمة فى وسائل وأنماط إنتاجها . وبهذا المعنى فإن المجتمع الذى يولد فيه الفرد هو تكوين "إرثى" حيث إننا لا نختار المجتمع الذى نولد فيه.

والمجتمع يسبق "الدولة" فى النشأة والوجود، فكما ذكرنا يرجع ظهور الدولة الحديثة، وبالمعنى الذى اصطلحنا عليه أعلاه (٢-٣) إلى القرن السادس عشر فقط. بينما تعود نشأة المجتمع إلى بداية العمران البشري، أى إلى عدة آلاف من السنين. ويشتركان معا- أى الدولة والمجتمع -فى انهما إرثيان- أى أن عضويتهما المبدئية هى عضوية إجبارية وليس طوعية.

ولكن "المجتمع المدنى" (بالمعنى الذى اصطلحنا عليه فى ٢-١، أعلاه) هو أيضا حديث العهد مثل "الدولة". بل إن جمهرة المتخصصين فى الموضوع يربطون بين ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني، ويرجعونهما إلى القرن السادس عشر. فما علاقة "المجتمع المدنى" بالمجتمع عموما، وبالدولة خصوصا؟

الأساس فى "المجتمع المدنى" هو أنه ينشأ بالإرادة الحرة، وليست عضويته إجبارية - مثل المجتمع الأكبر أو الدولة. من هنا يمكن القول أن التنظيمات التى تنشأ

اختياريا أو تطوعيا بواسطة أبناء المجتمع الأكبر أو مواطنى الدولة هى المجتمع المدني. وبعض أبناء المجتمع أو بعض مواطنى الدولة لا ينشأون هذه التنظيمات إلا لأن لديهم "قضية" أو "مصلحة" تختلف أو تتباين عن قضايا أو مصالح بقية المجتمع ككل، وعن الدولة ككل؛ ومن ثم يبادرون إلى إنشاء هذه التنظيمات.

ويبدو أن ظهور المجتمع المدنى متزامنا مع ظهور الدولة الحديثة فى الغرب، كان وما يزال لحماية المواطنين من جور أو تغول أجهزة الدولة. فهذه الأخيرة - كما قلنا- تنزع إلى السيطرة والتحكم والضبط؛ بينما ينزع المجتمع المدنى وتنظيماته إلى "الحرية" فى المبادرة والعمل. وبهذا المعنى فإن أحد تعريفات المجتمع المدنى هو "مجموع التنظيمات الوسيطة بين الأسرة والدولة". وهى "وسيطة"، لا فقط بالمعنى المادى أو الهندسي، وإنما أيضا بالمعنى "الوقائي". فهى تغلف الفرد، وتسعى لحمايته ضد جبروت الدولة. وهى تحاول إشباع حاجاته فى مواجهة إهمال الحكومة أو استغلال السوق (رأس المال أو القطاع الخاص).

بل يذهب أصحاب نظريات العقد الاجتماعى (Social Contract)، إلى أن المجتمع المدنى هو الذى أضفى الشرعية على السلطة مقابل شروط تعاقدية، يلتزم بها الحاكم تجاه المحكومين. وقد برر بعض المنظرين مثل "جون لوك" (John Lock) و"جان جاك روسو" (J. J. Rouseau) حق الشعوب فى الثورة ضد حكامها إن أخفق هؤلاء الحكام فى احترام شروط العقد الاجتماعى المبرم معهم، ولكن هذه قصة طويلة، ليس هنا مجال الخوض فيها.

◈ ٣- من القبيلة إلى الدولة فى الخليج ◈

إذا كانت الخبرة التاريخية المعاصرة تفيد، كما ذكرنا أعلاه (٢-٤)، أن ظهور المجتمع المدنى قد تزامن مع ظهور الدولة الحديثة، فهل يعنى ذلك أن المجتمع المدنى فى بلدان الخليج لم يظهر إلا مع أو بعد انبثاق الدولة الحديثة فى هذه البلدان، أى فى القرن العشرين؟

ربما تكون الإجابة هى "نعم"، أى لم تظهر تنظيمات للمجتمع المدنى بمعناه الحديث، الذى اصطلحنا عليه (٢-١، أعلاه)، إلا قبيل، أو مع، أو بعد ظهور الدولة الحديثة فى منطقة الخليج، كما فى بقية الوطن العربى كله. وهذا ما سيتضح جليا فى الأقسام التالية.

ولكن ذلك لا يعنى أنه لم تكن هناك بذور جنينية لأشكال وتكوينات اجتماعية تقوم بوظائف المجتمع المدني- سواء من حيث حماية الفرد فى مواجهة "السلطة" أو ممارسة التأثير على هذه السلطة من اجل الحقوق والمصالح. ونذكر تحديدا فى هذا الصدد أن القبيلة أو العشيرة كانت تمثل مؤسسة وسيطة بين الفرد من أبنائها أو ممن يحتمون بها والسلطة المركزية- إن وجدت مثل هذه السلطة.

وفى مدن الخليج، حيثما وجدت تجمعات سكانية مستقرة تعتمد على أنشطة غير رعوية وغير زراعية، فقد كان المعادل الوظيفى للمجتمع "المدني" فيها هو "أهل الحل والعقد"، وهم الأعيان والعلماء ورؤساء الطوائف والحرف. وكان الحاكم يلجأ "لأهل الحل والعقد" كمجلس للشورى فى الأمور الهامة. وبدورهم كان "أهل الحل والعقد" يتوسطون لدى الحاكم (أو الوالى) من أجل حاجات ومصالح الناس (الرعية). وقد كانت هذه هى الصيغة التقليدية الإسلامية الشرعية.

* ٣.١ ظهور النخبات القبلية:

وبين سقوط بغداد فى القرن الثالث عشر وبداية الاختراق الأوروبى فى القرن الثامن عشر، عاشت بلدان الخليج والجزيرة العربية فى نمط اجتماعى- اقتصادى- سياسى يدور حول "القبيلة" كوحدة للتنظيم الإنسانى، تقدم لأفرادها الحماية والرعاية مقابل الطاعة والولاء. وكانت القبائل تعمل فى الرعى والزراعة والصيد والتجارة بشكل أساسي، وتمارس الغزو والنهب بشكل ثانوى أو استثنائي. أى أنه بعكس الانطباعات الشائعة عن إن حياة البشر فى الخليج والجزيرة كانت كلها غزو وقتال ونهب، فإن الوثائق التاريخية والدراسات المتعمقة تدل على غير ذلك. بل إن الشواهد تفيد على أن التجارة تكاد تكون النشاط الرئيسى لمعظم قبائل الجزيرة

والخليج - سواء تجارة المسافات الطويلة مع سواحل فارس والهند وشرق إفريقيا ومصر والشام، أو تجارة المسافات القصيرة بين سواحل الجزيرة والداخل. وكانت القبائل البدوية التى لا تعمل مباشرة بالرعى والزراعة تتوجه دوريا إلى أقرب المدن وتساهم فى هذا النشاط التجارى بيعا وشراء. (النقيب، ١٥-٨٥).

وكانت الأرستقراطيات القبلية هى التى لا تمارس الرعى والتجارة والزراعة مباشرة، وإنما تتولى تنظيم وحماية طرق التجارة والأسواق مقابل "رسوم" أو "خوات"، أو "مكوس"، أو جمع "الزكاة"، وإعادة توزيعها. وإذا كان هناك تغيير فى هذا التقسيم الاجتماعى للعمل، فإنه يكون غالبا لتعثر أو فشل أو طمع أحد هذه الأرستقراطيات القبلية فى القيام بدورها. وهنا قد تتحداها نخبة قبلية أخرى، أو أحد عشائر نفس القبيلة لتحل محلها. وأغلب الظن أنه فى مرحلة التحدى الانتقالية بين نخبة سابقة ونخبة لاحقة، كانت ممارسات الغزو والنهب تنتشر إلى حين. وهذا ربما هو الذى عمم منه الرحالة الصورة الشائعة عن الحياة فى الخليج والجزيرة، على أنها فوضى قتالية مستمرة، رغم أنه كان الاستثناء.

وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت بلدان الخليج والجزيرة تشهد تحولات هامة فى علاقاتها الداخلية والخارجية. فقد كانت هناك هيمنة اسمية للإمبراطورية العثمانية على الحجاز ونجد، وارثة فى ذلك نفوذ المماليك السابق. وكانت هناك هيمنة اسمية للإمبراطورية الفارسية على سواحل الخليج. واستفادت القبائل الكبيرة من الصراع والمنافسة بين الإمبراطوريتين فى الإبقاء على نفوذ كل منهما اسميا أو رمزيا. بل وظل الحال كذلك معظم القرن التاسع عشر بالنسبة للداخل. ولكن القوى الأوروبية الصاعدة عبرت الموازنة حينما دخلت حلبة الصراع والتطلع إلى الهيمنة على تجارة المسافات الطويلة - وخاصة فى بحر العرب والمحيط الهندى والخليج. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت هذه القوى الأوروبية قد انتزعت زمام السيطرة تماما من الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، ومن القوى المحلية على سواحل الجزيرة والخليج. وكان ذلك أساسا بفضل المراكب الأكبر والمدافع الأقوى، التى وفرها التقدم العلمى والتكنولوجى والملاحى للبلدان الأوروبية.

فتوفرت الغلبة للبرتغال أولا، ثم لهولندا، وأخيرا لكل من فرنسا وبريطانيا. ولأن هذه الأخيرة كانت قد سيطرت على الهند خلال القرن الثامن عشر، فإنها أصبحت القوة البحرية العسكرية الأهم بالنسبة لسواحل الخليج والجزيرة العربية، وقامت بإخضاع النخبات الحاكمة فيها لهيمنتها بمزيج من أساليب الترغيب والترهيب. وضمن أساليب الترغيب التى اتبعتها بريطانيا كان تثبيت وحماية بعض النخبات القبلية كحكام، وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات معهم، ومنحهم الأموال والسلاح نظير قيامهم بخدمات البريد والحماية لتجارة المرور (الترانزيت) من الخليج إلى العراق والشام ومصر وسواحل المتوسط. أما أسلحة الترهيب فقد تراوحت بين استخدام القوة المسلحة، أو مناصرة فرع من نفس القبيلة ضد فرع آخر، أو حتى قبيلة أخرى تماما، وتثبيتها والاعتراف بها وتوقيع الاتفاقات معها، وإعطائها الامتيازات والمساعدات.

❋ ٢.٣ ظهور الأسر الحاكمة:

وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت معظم النخبات القبلية التى تحكم بلدان الخليج اليوم قد استقرت وتم تثبيتها؛ وأصبحت المناطق التى يحكمونها تسمى "بالمحميات" أو بالإمارات "المتهادنة" أو "المتصالحة" مع بريطانيا، واصبح الساحل كله يعرف باسم "الساحل المتصالح" (Trucial Coast). ورغم تثبيت واستقرار النخبات القبلية كشيوخ أو أمراء، فإن ذلك لم يمنع الصراع العائلى بين أفراد الأسرة الواحدة. وكان هذا أيضا فى مصلحة بريطانيا، التى كانت دائما هى المرجعية فى حسم هذه الصراعات، بتقديم أو سحب الاعتراف بأى من الأطراف المتنازعة. ويبين الجدول رقم (١) المشيخات والأسر الحاكمة فى بلدان الخليج، كما جرى تثبيتها، والاعتراف بها، واستمرارها إلى الوقت الحاضر. ويمكن القول إنه باستثناء أسرة آل سعود، فإن بقية الأسر الحاكمة فى الخليج قد جرى تثبيتها والاعتراف بها بواسطة بريطانيا.

جدول رقم (١)

البلدان والنخبات القبلية التى تم تثبيتها كأسر حاكمة

البلد	الأسرة الحاكمة	الانتماء القبلى	سنة التثبيت وبداية الحكم	سنة الاستقلال
الكويت	آل صباح	عنزة	١٧٥٤	١٩٦١
عمان	آل بوسعيد	بوسعيد	١٧٥٥	١٩٧٢
البحرين	آل خليفة	عنزة	١٧٨٣	١٩٧١
الشارقة	القواسم	القواسم	١٧٩٠	١٩٧١
نجد	آل سعود	عنزة	١٧٩٢	١٩٣٢
عجمان	القواسم	القواسم	١٨٢٠	١٩٧١
أم القوين	المعلا	المعلا	١٨٢٠	١٩٧١
أبو ظبى	آل نهيان	بى ياس	١٨٥٥	١٩٧١
قطر	آل ثانى	بنى تميم	١٨٧٨	١٩٧١
دبى	آل مكتوم	بنى ياس	١٨٩٤	١٩٧١
السعودية	آل سعود	عنزة	١٩٠٢	١٩٣٢

أما آل سعود فقد كانت مسيرتهم عصامية، اعتمدوا فيها على قبيلتهم الكبرى "عنزه"، وعلى تحالفهم مع حركة دينية إحيائية سلفية، بشر بها الداعية محمد بن عبد الوهاب، فى أواخر القرن الثامن عشر فى إقليم نجد، ومنها انتشروا فى بقية الجزيرة، وحاولوا إقامة دولتهم على الأقل مرتين فى القرن التاسع عشر. ولكن كانت دائما تعترضهم قوى خارجية من الدولة العثمانية، أو واليها المصرى محمد علي. وأخيرا نجح أحد أبناء القبيلة وهو عبد العزيز آل سعود، بمزيج من الشجاعة والدهاء والمصاهرات أن يستأنف المسيرة عام ١٩٠٢؛ وأن يوحد أقاليم الجزيرة خلال العقود الثلاثة التالية؛ ويعلن قيام مملكته التى أطلق عليها اسم أسرته - المملكة العربية السعودية. والتى ستصبح اكبر واقوى وأغنى بلدان الخليج والجزيرة، لا فقط بسبب وجود الأماكن الإسلامية المقدسة فيها (الحجاز)، ولكن أيضا بسبب اكتشاف

النفط فى إقليمها الشرقى بعد إعلان المملكة بعدة سنوات. وتحتاج المسيرة الطويلة للسعودية إلى دراسة مستقلة، ويمكن الاطلاع على المزيد فى مراجع ومصادر شتى.
ويلاحظ من الجدول رقم (١)، أنه مع نهاية القرن التاسع عشر كانت كل الأسر الحاكمة الحالية قد تثبت أقدامها فى مشيخات وإمارات الخليج والجزيرة العربية. وبالطبع هناك اسر ونخب قبلية أخرى كانت موجودة، ولكنها اختف أو تهمشت خلال تلك الحقبة أو فى بدايات القرن العشرين (مثل آل الرشيد والهاشميين فى نجد والحجاز على التوالى).

كما نلاحظ أن قبيلة "عنزة" النجدية كانت الوعاء الذى فرخ ثلاث اسر حاكمة، أقدمها فى الكويت وهم آل الصباح (١٧٥٤)، وأخرهم فى السعودية وهم آل سعود (١٩٠٢)، مرورا بآل خليفة فى البحرين (١٧٨٣). ويلى قبيلة عنزة فى هذا الصدد قبيلة "القواسم"، التى أفرخت حكام الشارقة (١٧٩٠) وعجمان (١٨٢٠) التى دخلتا دولة الإمارات فيما بعد؛ وقبيلة بنى ياس، التى أفرخت حكام أبو ظبى (١٨٥٥) ودبى (١٨٩٤).

* ٣.٣ ظهور السلطة الحكومية:

كان تحول النخبات القبلية إلى أسر حاكمة وتثبيتها وإضفاء الشرعية عليها بواسطة القوة الأكثر هيمنة فى منطقة الخليج وهى بريطانيا، خطوة عملاقة فى التطور السياسى لبلدان المنطقة. وقد رافق هذه الخطوة العملاقة تأسيس "إدارة" لكل منطقة تحكمها أسرة، وذلك للحفاظ على الأمن الداخلى، والقيام بالحد الأدنى المطلوب من الخدمات والمنافع العامة. ولأن بريطانيا كانت صاحبة مصلحة فى تأمين الاستقرار والاستمرار لهذه البلدان؛ ولأنها كانت مسئولة عن دعم "الأسر الحاكمة" ماليا وأدبيا، وعن إدارة علاقاتها الخارجية (بحكم الاتفاقيات والمعاهدات) فإنها وفرت أو فرضت على هذه الأسر الحاكمة مستشارين إنجليز يعاونهم موظفون هنود أو محليين؛ حيث كانت شئون الخليج تدار من مكتب المندوب السامى البريطانى فى الهند، ومرة أخرى كانت السعودية هى الاستثناء من هذا التعميم.

على أى الأحوال نمت تدريجيا نواة جهاز للإدارة العامة حول كل أسرة حاكمة. وتطور هذا الجهاز، وخاصة فى فترة ما بين الحربين، ثم فى سنوات الحرب العالمية الثانية ليصبح بمثابة جهاز حكومي، بموازنة عامة وبمصالح وأقسام متخصصة، تشبه الوزارات فى أى حكومة اعتيادية.

ومع زيارة الطلب على الخدمات العامة، من تعليم وصحة ومرافق، بدأت هذه الأجهزة الحكومية تقنن جمع الرسوم والضرائب، وخاصة على الأعمال التجارية والإتصالية التى انتعشت ونمت باطراد بين بلدان الخليج والهند من ناحية، والعراق (التى أصبحت تحت الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الأولى) من ناحية ثانية، وبريطانيا (وأوروبا عامة) من ناحية ثالثة. وهكذا أصبحت التجارة تدريجيا أهم الأنشطة الاقتصادية فى الخليج، وتقدمت عن الأنشطة الأخرى- من صيد وغوص ورعى وزراعة. واصبح التجار فئة متعاظمة الثروة والنفوذ، وخاصة إذا كانوا أصلا منحدرين من أصول قبلية معروفة. واصبح الأصل القبلى المرموق، ومع النشاط التجارى الناجح مؤشران للوجاهة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وقد رافق هذا وذاك فى فترة ما بين الحربين إقبال هذه الشريحة القبلية- التجارية على تعليم أبنائها تعليما حديثا، وخاصة فى البحرين والكويت ودبي، سواء فى مدارس تم افتتاحها محليا، أو إرسال هؤلاء الأبناء للالتحاق بمدارس مصر وبيروت وبغداد وبومباى (الهند). وهذه هى الشريحة التى سنسمع منها مرارا عند الحديث عن "المجتمع المدني" فى بلدان الخليج.

✻ ٤.٣ ظهور النفط:

إذا كان ظهور الأسر الحاكمة، ثم ظهور السلطة الحكومية، يمثلان خطوتين عملاقتين فى التطور السياسى لبلدان الخليج، فإن اكتشاف النفط فى أواخر الثلاثينيات، ثم البدء فى استغلاله اقتصاديا فى الأربعينيات، يمثل "طفرة" اقتصادية فى هذه البلدان بكل ما تنطوى عليه "الطفرة" من معانى.

فقد ضاعف هذا الحدث لا فقط من مصادر الثروة المالية لبلدان الخليج عدة مرات، ولكنه أدى أيضا إلى مضاعفة أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للقوى العظمى الخارجية، وفى مقدمتها بريطانيا، التى أحكمت قبضتها على الخليج ، أو حاولت ذلك خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٠. والذى يراقب إنتاج وأسعار وعوائد النفط فى تلك السنوات يدرك على الفور لماذا استماتت بريطانيا فى الحفاظ على هيمنتها فى الخليج، وخاصة وان معظم امتيازات التنقيب والإنتاج والتسويق لهذه المادة الحيوية كانت فى أيدى الشركات البريطانية. كما كانت عائدات النفط المتزايدة لحكومات هذه البلدان يتم التصرف فيها بمعرفة أو مشورة الموظفين والمستشارين الإنجليز.

ويكفى إلقاء نظرة فاحصة على الجدول رقم (٢) لإدراك أبعاد "الثورة" المالية التى أحدثتها "الثروة" النفطية. فمن ٤ مليون دولار عوائد نفطية عام ١٩٤٠ إلى ٧٢ مليون عام ١٩٥٠- أى بزيادة ١٨ مثلا فى عقد واحد من الزمن، وهو الأمر الذى لم تتضاعف ثروة بلدان الخليج بهذه الوتيرة فى هذه المدة القصيرة فى أى حقبة من تاريخه المسجل- أى خلال الألفى سنة السابقة. ويستمر تضاعف العائدات بنفس الوتيرة طوال العقدين التاليين- لتصل إلى ٨٩٢ مليون دولار عام ١٩٦٠، ثم إلى ٢٤٨٥ مليون عام ١٩٧٠، ثم إلى ١٤٥٠٠٠ مليون عام ١٩٨٠[1].

(١) المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1982

جدول رقم (٢)

تطور عوائد النفط فى بلدان الخليج

١٩٤٠ - ١٩٨٠

(ملايين الدولارات)

السنة	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	البحرين	الجملة
١٩٤٠	٣,٠	-	-	-	١,٠	٤,٠
١٩٥٠	٥٧,٠	١١,٠	-	١,٠	٣,٠	٧٢,٠
١٩٦٠	٣٥٥,٠	٤٦٥,٠	٣,٠	٥٤,٠	٣,٠	٨٩٢,٠
١٩٧٠	١٢٠٠,٠	٨٩٥,٠	٢٣٣,٠	١٢٢,٠	٣٥,٠	٢٤٨٥,٠
١٩٧٤	٣١١٦٣,٠	٤٧٦٥,٠	٦٣٠٦,٠	١٩٧٩,٠	١٧٠,٠	٤٤٣٨٣,٠
١٩٨٠	١٠٢٣٨٢,٠	١٧٢٤٦,٠	١٩٤٠٥٦,٠	٥٣٨٧,٠	٢٥٤,٠	١٤٤٧١٥,٠

❋ ٥.٣ ظهور الدولة المستقلة:

ولدت المملكة العربية السعودية بحدودها الحالية عام ١٩٣٢ دولة مستقلة. ولكن بقية بلدان الخليج لم تتطور إلى دول مستقلة إلا خلال العقود الأربعة التالية: الكويت عام ١٩٦١، ثم بعد ذلك بعقد كامل بقية بلدان الخليج فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢، كما هو مبين فى العمود الأخير من جدول رقم (١). وقد كان رمز الاستقلال لكل من هذه البلدان هو قبولها كعضو كامل العضوية فى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

ولكن الحصول على الاستقلال وإنهاء العلاقة التعاهدية مع بريطانيا لم يكن أمرا سهلا أو سلسا. فقد تمت فى كل من هذه البلدان حركات وطنية كافحت من اجل الاستقلال. وكان عماد هذه الحركات تنظيمات المجتمع المدنى الوليدة كما سنرى فى القسم (٥) أدناه. وكانت هذه الأخيرة نتاجا للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة من ناحية، ولتأثيرات الحركات الوطنية فى البلدان المجاورة، وخاصة للحركة القومية العربية التى قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر من

مصر، وحزب البعث العربى الاشتراكى وحركة القوميين العرب من المشرق العربى و(سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين).

وكانت بقية العالم العربى تشهد أحداثا جساما طوال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات مما كان له أثار مباشرة وغير مباشرة على أبناء الخليج. وفى مقدمة تلك الأحداث انفجار الصراع العربي- الإسرائيلى حول فلسطين (١٩٤٨)، وقيام ثورة يوليو فى مصر (١٩٥٢ وثورة الجزائر (١٩٥٤) وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى (١٩٥٦)، وقيام الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨)، والحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة فى يونيو١٩٦٧.

وانفعلت شعوب الخليج بكل هذه الأحداث، وشاركت فيها معنويا وجماهيريا من خلال المظاهرات العارمة، وخاصة فى الكويت والبحرين. ثم شاركت مشاركة فعلية فى بعضها اقتصاديا- مثلما حدث من قطع للنفط بسبب العدوان الثلاثى على مصر١٩٥٦، ثم فى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣.

المهم أن بريطانيا وهى تشاهد نمو الحركات الوطنية فى بلدان الخليج، وتصفية بقية مستعمراتها فى آسيا وإفريقيا، وتحاشيا لانفجار مقاومة مسلحة مشابهة لما كان دائرا فى الجزائر (منذ ١٩٥٤)؛ ثم بعد ثورة العراق (١٩٥٨)، فإنها بدأت بمنح الكويت استقلالها (١٩٦١)؛ ثم بتفاقم الأوضاع فى المنطقة الملاصقة لبلدان الخليج، وخاصة بعد ثورة اليمن (١٩٦٢) ثم انفجار المقاومة المسلحة فى عدن وجنوب اليمن وضفار (مسقط وعمان) فى منتصف الستينيات، وزيادة العداوة للغرب بعد حرب ١٩٦٧، فإنها سارعت فى أواخر عام ١٩٦٧، بإعلان نيتها عن الجلاء عن كل قواعدها شرق السويس خلال السنوات الثلاث التالية. وبالفعل حصلت اليمن ومحميات جنوب الجزيرة العربية على استقلالها أولا، فيما سمى "باليمن الديموقراطية« (١٩٦٧)؛ ثم بعد ذلك بأربع سنوات حصلت بقية بلدان الخليج على استقلالها تباعا . وتوحدت سبع من مشيخات الخليج الصغيرة معا فيما سمى باتحاد الإمارات العربية- وهى أبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة.

ولكن ماذا عن المجتمع عموما فى بلدان الخليج هذه؟ وماذا عن المجتمع المدنى خصوصا؟

◈ ٤- تبلور المجتمع المدنى فى الخليج ◈

فى عام ١٩٤٠، مع ظهور النفط فى اثنين فقط من بلدان الخليج الست، لم يكن إجمالى سكانها يتجاوز خمسة ملايين نسمة، منهم أربعة فى السعودية وحدها. ولم تتجاوز نسبة من يعرفون القراءة والكتابة (أى غير الأميين) فى ذلك الوقت ١٠ فى المائة. ولم يكن فى بلدان الخليج الست موضع هذه الدراسة اكثر من عشرين مدرسة ثانوية حديثة، كلها فى السعودية والكويت والبحرين- أى أنه كانت هناك ثلاثة من تلك البلدان بلا مدارس ثانوية على الإطلاق، وهى عمان والإمارات وقطر. ولم يكن فى كل منطقة الخليج والجزيرة العربية جامعة واحدة، أو حتى كلية جامعية واحدة.

ومع ذلك فإن القليل من المدارس المحلية التى وجدت، مع من تخرجوا من مدارس وجامعات البلدان المجاورة للخليج- العراق ومصر ولبنان - ناهيك عن المدارس الدينية التقليدية، وفرت فى فترة ما بين الحربين عدة آلاف من المثقفين الواعين الذين عملوا بالتجارة والمهن الحرة والأجهزة الحكومية التى استحدثها الإنجليز. ومن هؤلاء سنرى البذور الجنينية للمجتمع المدنى فى منطقة الخليج.

❋ ٤.١ بدايات المجتمع المدنى فى الخليج: البحرين والكويت

من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا أن المعالجة الحالية تدور حول منظمات المجتمع المدنى بمعناها الحديث، الذى يعنى إنشاء مؤسسات تطوعية بالإرادة الحرة لأصحابها. ومستقلة عن الحكومة. أى إننا نتجاوز هنا كل المؤسسات الإرثية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة- التى قد تسعى لنفس الأهداف وبنفس الأساليب السلمية التى تسعى لها منظمات المجتمع المدني. وهذه كانت وما تزال موجودة فى مجتمعات الخليج شأنها شأن كل المجتمعات العربية، بل والإنسانية كلها.

وقد نشأت أولى تنظيمات المجتمع المدنى مع نشأة أول النخبات الخليجية التى تلقت تعليما عصريا حديثا، وأصبحت نواة لتكوينات اجتماعية - اقتصادية جديدة، مثل الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. ومع تبلور وترعرع هذه التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة، تبلورت وترعرعت منظمات المجتمع المدنى فى الخليج على مدى الثمانين عاما الأخيرة. ونلاحظ أنه مثل أقاليم وأقطار أخرى فى الوطن العربى والعالم الثالث، كانت هذه المنظمات المدنية تنشأ، فى البداية، لأهداف تبدو غير خلافية، سواء من وجهة نظر السلطة المحلية الحاكمة، أو السلطة الخارجية الحامية، أو المهيمنة أو المحتلة. ولكن هذه التنظيمات كانت تتطور تدريجيا إلى الاهتمام العلنى الصريح بقضايا مجتمعية خلافية، مما كان يعرضها للحل أو يعرض أعضائها للملاحقة. وعادة ما كان الآخرون يكررون المحاولة تحت نفس الأسماء أو تحت مسميات جديدة.

كذلك سنلاحظ فى مراحل النشأة الأولى لتنظيمات المجتمع المدنى فى الخليج، أن الأهداف المعلنة قد تكون أدبية ثقافية أو رياضية، أو فنية، أو خيرية أو تنموية. ولكن بمجرد التقاء عدد من النشطاء أو المهتمين والمهمومين بهذا النشاط أو ذاك، فإنهم عادة ما يوسعون دائرة أو دوائر أنشطتهم إلى مجالات مجتمعية عامة أخرى، وخاصة المجالات السياسية والوطنية والقومية.

لقد أنشئ أول تنظيم مدنى خليجى فى البحرين عام ١٩١٩ باسم "النادى الأدبى"، وسرعان ما تبعه تنظيم مشابه وبنفس الاسم فى الكويت عام ١٩٢٢. وكما يقول د. باقر النجار (١٩٩٢، ص ٥٦٦) أن كلا من الناديين "مثل بالنسبة إلى الفئة المؤسسة له منتدى تلقى من على منبره المحاضرات الأدبية والأخلاقية، وتعالج فى رحابه المشاكل الاجتماعية.." لقد كان النادى فعلا واسطة لتبادل الآراء والأفكار. وعلى الصعيد المجتمعي، استحدث كل من الناديين مركزا لتعليم اللغة العربية، ومن خلال هذا وذاك روج الناديان للأفكار السياسية السائدة فى المراكز العربية الرئيسية - مثل القاهرة ودمشق وبيروت وبغداد. وتابع المترددون على الناديين لا فقط الصحف والكتب التى عالجت موضوعات الساعة، ولكن أيضا المناقشات

والحوارات التى كانت تدور فى أروقة النادى حول الحركات القومية والوطنية فى مصر والشام والعراق. وينقل د. باقر النجار عن الشيخ عبد الله الجابر الصباح أحد مؤسسى الناى الأدبى بالكويت:

"... كانت أهداف النادى هى الاجتماع اليومى لمناقشة قضايا الأدب والشعر والثقافة العامة. وكذلك استقبال الضيوف الذين يحضرون من الخارج والاجتماع بهم فى النادي، وإقامة الحفلات والندوات لهم. ولكن بعد سنتين من إنشائه، تأثر النادى بالسياسة، وبالذات بما كان يحدث فى مصر أيام مصطفى كامل وعدلى يكن باشا، وثروت باشا وسعد زغلول . وكانت الصحافة المصرية التى كنا نداوم على قراءتها هى التى أثرت فى اتجاه النادى إلى هذا الاتجاه السياسي، أهمها الأهرام والبلاغ والمقطم والجهاد المصرى والدستور والكشكول والهلال والمنار واللطائف المصورة والسياسة الأسبوعية .." (النجار، ص ٥٦٦).

وبصرف النظر عن الخلط التاريخى لصاحب الاقتباس (حيث كان مصطفى كامل قد توفى قبل إنشاء النادى بعده سنوات)، إلى أن مضمون الاقتباس يؤكد ثلاثة معانى هامة فى بداية ومسيرة تنظيمات المجتمع المدنى فى الخليج:

٤-١-١- التبادل الوظيفى لتنظيمات المجتمع المدني:

رغم إن ناديا البحرين والكويت كاناناديين "أدبيين"، إلا أن غياب منابر أخرى لتعاطى السياسة، قد دفع بالنادى الأدبى، أو المترددين عليه إلى أن يستحدثوا ويضيفوا الوظيفة السياسة غير المعلنة، كهدف من أهداف النادى الضمنية. وسترى ذلك يحدث مرارا وتكرارا، طوال العقود السبعة التالية. وكان آخر مظهر لذلك التبادل الوظيفي، ما فعلته التعاونيات الغذائية فى الكويت بعد الغزو العراقي. ففى غياب مؤسسات الدولة الوطنية الكويتية، اصبح مقار تلك التعاونيات هى الحل المختار لاجتماع أبناء الكويت لمناقشة أمورهم العامة، وتبادل الأخبار، وتلقى وتوزيع البريد والرسائل، وشاركت التعاونيات فى القيام بهذا الدور المساجد ودور العبادة.

٤-١-٢- التأثير الكبير لما كان يدور من أحداث فى العواصم العربية:

حدث تأثير كبير نتيجة ما كان يدور من أحداث فى العواصم العربية، وما تحفل به من تيارات سياسية وفكرية. وفى الاقتباس المذكور أعلاه، نجد هذا الإلحاح على قائمة الصحف المصرية التى كان أعضاء النادى الأدبى يتداولونها، وأسماء الزعماء والشخصيات العامة فى مصر، والتى كان لابد أن ترفع من وعيهم السياسى بصفة عامة، ومن توقعاتهم الوطنية بصفة خاصة. ولذلك سنجد أن الأعضاء النشطين فى الناديين، أو فى تنظيمات المجتمع المدنى الأخرى التى ستخلفها، هم الذين قادوا الحركات السياسية والنقابية المطالبة بالدستور والاستقلال فى أواخر الثلاثينيات (فى الكويت)، والأربعينيات والخمسينيات (فى البحرين).

٤-١-٣- التبدل والتبادل الوظيفى لتنظيمات المجتمع المدنى :

أن هذا التبدل والتبادل الوظيفى لتنظيمات المجتمع المدني، ودخول السياسة من أبوابها الخلفية أو نوافذها، لم يغب عن السلطات المهيمنة، سواء الأجنبية أو المحلية، فقد كانت سرعان ما تكتشف هذا التبادل الوظيفى فتقوم بإجهاض أو إغلاق هذه التنظيمات. وهذا ما حدث بالفعل فى غضون سنوات من إنشاد نادیی البحرين والكويت الأدبيين. فرغم واجهتهما غير السياسية، ووجود عدد من الرسميين أو أقاربهم كأعضاء فيهما، إلا أن السلطات البريطانية أوعزت أو ضغطت مباشرة لإغلاقهما.

وتلاحظ عالمة الاجتماع البحرانية د.منيرة فخرو أن إنشاء العديد من الجمعيات والنوادى الرياضية كان ظاهريا للحصول على إذن أو رخصة رسمية "إلا أنها تحولت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية" (منيرة فخرو، ص ٧٤).

* ٤.٢ مطالبات المجتمع بالإصلاح :

رغم وقف النادى الأدبى فى كل من البحرين والكويت، سرعان ما تكونت عدة أندية رياضية وثقافية أخرى وعدة جمعيات خيرية فى البلدين، مثل نادى البحرين

(١٩٣٧)، ونادى العروبة (١٩٣٩)، وكان عمادها أيضا القوى الاجتماعية الجديدة من التجار والمهنيين والطلاب. وبصرف النظر عن الأهداف المعلنة لهذه التنظيمات، فإن أعضائها كانوا لا يكفون عن مناقشة القضايا المحلية والعربية العامة. ولأن المصدر الرئيسى للثروة والنشاط الاقتصادى حتى ذلك الوقت كان فئة التجار، فأنهم أصبحوا عماد المجتمع المدني. ولأن تجار الخليج عموما وتجار الكويت والبحرين خصوصا كانوا الأكثر انفتاحا وتجوالا فى الرقعة الممتدة من الهند إلى الشام ومصر، فانهم كانوا الأكثر وعيا ورغبة فى الإصلاح الإدارى والسياسى والاجتماعى.

ولتوضيح الصورة العامة، فقد كانت التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، أو الطبقات الاجتماعية فى بلدان الخليج، كما رصدها د. شفيق الغبرا (الكويت - ١٩٩٥، ص ٥١- ٥٣)، تتكون من الأسر الحاكمة فى قمة الهرم، يليها طبقة التجار، يليها الطبقة العاملة من غواصين وصيادين وملاحين وصناع القوارب والمراكب داخل أسوار المدينة، والرعاة والبدو خارج أسوار المدينة، وطبقة العبيد (إلى عشرينيات القرن). وإذا كانت الأسر الحاكمة قد تفرغت للعمل السياسى والعسكري، فإن طبقة التجار كانت هى المحرك أو الدينامو الرئيسى فى كل مجالات الحياة الأخرى. فقد ارتبطت بهم مباشرة الطبقة العاملة بكل فصائلها، وكذلك البدو الذين اعتمدوا على ما يجلبه التجار من سلع، وعلى بيع منتجاتهم البسيطة لهم ولغيرهم من سكان المدينة. وكان التجار هم الطبقة الوحيدة تقريبا التى تدفع ضرائب للأسرة الحاكمة. وهم الذين أسسوا أول المدارس، وكذلك الأندية والجمعيات التى أشرنا إليها أعلاه. (للمزيد راجع النقيب، ١٠٣-١٣٢).

وكانت فئتا التجار والمثقفين فى كل من الكويت والبحرين هما اللتان قادتا فى عام ١٩٣٨، الحركة الحديثة المطالبة بالمشاركة فى الحياة السياسية، من خلال مجلس تشريعي، وإدارة حكومية منضبطة يمكن مساءلتها بواسطة أجهزة رقابية (الغبرا، ١٥). ومع نمو الطبقة العاملة فى البحرين، التى اكتشفت فيها النفط أولا، وبدأ إنتاجه بكميات تجارية منذ عام ١٩٣٢، أصبحت القوى الحديثة من التجار والطلاب والمثقفين اكثر تهيؤا للانتقال من مرحلة المطالبة الهادئة إلى مرحلة

التظاهر الجماهيري. لذلك حينما تلكأت الحكومة وشركة نفط البحرين (بابكو) فى الاستجابة لبعض المطالب النقابية المتواضعة، اجتاحت البحرين مظاهرات وإضرابات عامة سنة ١٩٣٨. وكانت تلك المظاهرات والاضطرابات هى الأولى من نوعها فى منطقة الخليج كلها.

والجدير بالتنويه فى هذه التحركات الجماهيرية المبكرة فى أواخر الثلاثينيات، وخاصة فى البحرين، هى إنها جمعت أصحاب المصالح والقضايا المشتركة بصرف النظر عن انتماءاتهم الإرثية المذهبية والطائفية والقبلية.وبهذا المعنى كانت تجسيما حقيقيا لتحرك "مدني" أصيل. وقد رصدت د. منيرة فخرو عالمة الاجتماع البحرينية تلك الظاهرة فى وصفها لمظاهرات وإضرابات ١٩٣٨، وتميزها عن الإضرابات السابقة التى كانت تشهدها البحرين بأنها اتصفت "بتوحيد طائفتى السنة والشيعة لموقفهما لأول مرة، وتقديمها لشكوى مشتركة، وكذلك ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين هما عناصر من طبقة التجار وعناصر من الطلاب وعمال شركة النفط (بابكو). وقد أدخلت تلك القيادة أفكارا جديدة إلى الحركة الوطنية. وكانت أهم المطالب التى صدرت عن الاجتماعات بين وجهاء السنة والشيعة فى تلك السنة (١٩٣٨) أهمها:

١- تسمية الشيخ سلمان (والد الأمير الراحل عيسى) وليا للعهد.

٢- إنشاء هيئة تشريعية.

٣- تنفيذ الإصلاحات فى إدارة الشرطة.

٤- عزل مفتشى التعليم.

٥- عزل بعض القضاة واستبدالهم بآخرين.

٦- أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين فى شركة النفط.

٧- أن تكون الهيئة التشريعية مؤلفة من عدد متساو من الشيعة والسنة على أن يرأسها الشيخ سلمان بن حمد، ولى العهد آنذاك. (فخرو، ٦٤).

وأهمية توقفنا عند حدث مظاهرات وإضرابات عام ١٩٣٨، فى كل من الكويت والبحرين، هو أنه مع اختلافات طفيفة بين البلدين، إلا أن معظم المطالب السبعة المذكورة أعلاه كانت تجسم نموا مبكرا لما سيعرف فيما بعد أو ما نسميه باسم "المجتمع المدنى"، والذى عرفناه فى البداية بأنه "التنظيمات والمبادرات التى تتم بالإرادة الحرة لأصحابها من اجل قضية أو مصلحة مشتركة أو للتعبير عن مشاعر جماعية رمزية، وتتم مستقلة عن الدولة أو فى مواجهتها». والدولة فى السياق الخليجى فى ذلك الوقت كانت السلطة المشتركة للأسرة الحاكمة (آل الصباح فى الكويت ، وآل الحمد فى البحرين) والمقيم البريطاني. فالمطالب السبعة فى مجملها تهدف إلى زيادة المشاركة الشعبية فى الحكم، وأحكام الرقابة على أجهزة الدولة، ومحاصرة الفساد، وتوسيع الفرص أمام أبناء البلد.

وقد تمت الاستجابة لبعض، وليس كل، هذه المطالب فى كل من الكويت والبحرين فى وقتها، واستمرت الحركة الوطنية، وخاصة من خلال المثقفين والطلاب والعمال تلح، أو تتظاهر دوريا، طوال الأربعينيات من اجل استكمال هذه المطالب أو لتلبية مطالب مستجدة. ولم يضعف من زخم تنظيمات المجتمع المدنى فى العقود الخمسة التالية إلا نجاح السلطة فى استغلال الاختلاف الطائفى (بين السنة والشيعة)، أو غواية بعض القيادات من التجار أو المثقفين. وتلاحظ منيرة فخرو، مثلا، أن التجار، وخاصة الكبار منهم كانوا يتراجعون عن المضى فى الحركات الاحتجاجية بعد نقطة معينة، فيتولى المهمة الطلاب والعمال الذين يوزعون المنشورات ويقومون بالتظاهرات..." (فخرو، ٤٦).

وفى الخمسينيات، حدثت انتفاضات شعبية فى البحرين مشابهة لتلك التى وقعت عام ١٩٣٨، وقد سجل هذا التشابه د. محمد الرميحى (١٩٣٨، ص ١٢٢)، حيث أفلحت أحداث ١٩٣٨ فى إثبات نمو التحرك الشعبى وازدياد الوعى السياسي، خاصة بين صفوف العناصر الشابة من العمال والطلاب، واصبح هؤلاء بمثابة "الصمغ« الذى يوحد الحركة الوطنية عبر الانقسام الطائفي. فهم الذين نجحوا فى احتواء فتنة طائفية وقعت بين السنة والشيعة عام ١٩٥٣، وتجاوزوا ذلك إلى اختيار

هيئة تنفيذية عليا للحركة الوطنية قوامها ثمانية أعضاء من جمعية عمومية للحركة يصل أعضاؤها إلى حوالى ١٢٠ عضوا. وكانت المعادلة الصائبة فى هذه الحالات هى التمثيل المتساوى للسنة والشيعة . وفور تشكيل الهيئة تقدمت للحاكم بمطالب (تذكرنا بمطالب ١٩٣٨) وهى :

١- تأسيس برلمان منتخب من الشعب، ليصبح صوت الشرعية الأوحد فى البلاد.

٢- وضع قانون مدنى وجنائى موحد للبحرين.

٣- إنشاء محكمة استئناف تضم فى عضويتها متمرسين فى القانون.

٤- السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

ونلاحظ على الفور أن هذه المطالب قد تطورت بمفردات الخطاب السياسى فى اتجاه مزيد من تقنين السلطة التنفيذية المشاركة الشعبية ودولة القانون. ولأول مرة تستخدم كلمات "برلمان" و"منتخب"؛ و"الشرعية"، أى وضع حدود على سلطة "الدولة" "بواسطة" المجتمع. ورغم أن الحاكم رفض وقتها مقابلة وفد الهيئة العليا، إلا أنه استجاب لبعض مطالبها، حتى تهدأ الأمور... ولكن الأمور لم تهدأ، ورفضت الهيئة العليا التعاون مع مجلسين للتعليم والصحة عينهما الأمير، وطالبا بقية "الشعب" مقاطعتهما. ثم تطورت الأمور إقليميا مع المد القومى الناصرى وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر. فتأججت الحركة الوطنية اكثر واكثر. وخرجت المظاهرات ضد السلطة (أى بريطانيا والأمير)، عند مرور وزير الخارجية البريطانى "سلوين لويد" بالبحرين فى نوفمبر ١٩٥٦، فقذف المتظاهرون موكبه بالحجارة. واعتقلت السلطات زعماء الهيئة، وحكمت عليهم أحكاما بالسجن تراوحت بين ١٠ و ١٤ سنة، كما نفت ثلاثة منهم إلى جزيرة سانت هيلانة (التى كان قد نفى إليها وتوفى فيها نابليون).

ويلاحظ فؤاد الخورى (١٩٣٨، ٣٢٥) أنه رغم فشل الحركة الوطنية فى تنفيذ معظم مطالبها إلا أنها نجحت فى تعبئة الجماهير للعمل السياسى، وحركت

قطاعات كبيرة من المجتمع البحريني، واكتشفت آليات لاحتواء الخلاف أو الصراع الطائفي سلميا، وتفويت الفرصة على استغلال السلطة لهذا الخلاف. ومع استمرار التوسع في التعليم وزيادة الوعي السياسي، وعودة مئات الطلاب البحرانيين من دراساتهم الجامعية في الخارج، شهد العام ١٩٦٥ (شهر مارس) انتفاضة شعبية ثالثة، بدأت إضراب العمال في شركة النفط (بابكو) ثم انضم إليها الطلاب، فتجاوزت المطالب الفئوية العمالية تجاه الشركة إلى مطالب اكثر عمومية شملت:

١- وقف جميع إجراءات فصل العمال من وظائفهم.

٢- إعادة جميع العمال المفصولين منذ عام ١٩٥٦ (الانتفاضة الشعبية الثانية).

٣- الاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي.

٤- إنهاء حالة الطوارئ، التي كانت ما تزال سارية على البلاد منذ عام ١٩٥٦.

٥- الاعتراف بحرية الصحافة والاجتماعات العامة وحرية الكلام والتعبير.

٦- إطلاق سراح السجناء السياسيين.

٧- السماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد.

٨- إنهاء القمع الذي تمارسه الشرطة على الناس.

٩- إقصاء الموظفين البريطانيين والأجانب عن شركة نفط البحرين (بابكو).

ونلاحظ على الفور أن هذه القائمة من المطالب قد اتسعت لتشمل تلك التي وردت في انتفاضة ١٩٣٨، وتلك التي رفعتها انتفاضة ١٩٥٦. كما نلاحظ تأثرها بالشعارات والممارسات الجديدة التي تداولتها الحركة القومية العربية في الستينيات- مثل "نفط العرب للعرب"، وحقوق العمال وغيرها من المبادئ الاشتراكية. وكالعادة، واجهت السلطة هذه المطالب في البداية بعمليات القبض والمحاكمة والسجن والنفي للقيادات، ثم الاستجابة لبعض المطالب تدريجيا وبحذر شديد. مثل إصدار قانون للصحافة، والتصريح بجريدة أسبوعية، وتحسين ظروف العمل والأجور للعمال في شركتي النفط والكهرباء.

وقد توجت مثل هذه المطالب من قوى المجتمع المدنى الصاعدة فى الكويت أولا بإصدار دستور جديد (١٩٦٢) مع الاستقلال عام ١٩٦١، وانتخاب مجلس نيابى جديد. وكان المجلس التأسيسى الذى وضع الدستور (عشرين عضوا منتخبا و ١١ عضوا بالتعيين هم الوزراء) من قيادات تنظيمات المجتمع المدنى من التجار والمثقفين والمهنيين، والذى يعود نشاط بعضهم فى العمل العام إلى انتفاضة ١٩٣٨ التشريعية. بل إن أمير البلاد فى ذلك الوقت، الشيخ عبد الله السالم، كان هو نفسه رئيس الهيئة التشريعية التى تكونت نتيجة انتفاضة ١٩٣٨. ورغم إن تلك الهيئة التشريعية التى تكونت نتيجة انتفاضة ١٩٣٨، لم تعمر كثيرا، حيث حلت بعد ست شهور ثم قامت الحرب العالمية الثانية وفرضت حالة الطوارئ، إلا أن تلك الخبرة المبكرة للشيخ عبد الله السالم قد جعلته اكثر تجاوبا مع قيادات المجتمع المدنى الكويتي، والعكس صحيح.

فجاء الدستور الكويتى نموذجا توفيقيا مبهرا بين النظام الملكى التقليدى المنفرد (الذى كان وما يزال سائدا فى بقية بلدان الخليج) والنظام الملكى الدستورى التعددى (كما هو فى الغرب، مثلا). فقد قنن الدستور وضع الأسرة الحاكمة، وحرص على دور رئيسى مرموق لها فى السلطة التنفيذية؛ إلى جانب تكريس مبدأ المشاركة الشعبية الحقيقية ، وضمانات الحريات العامة. وفى رأى كثير من المراقبين أن دستور الكويت والممارسات الديموقراطية المبكرة، وطوال مدة الحكم الأبوى المستنير للشيخ عبد الله السالم الصباح (الذى بدأ عام ١٩٥٠ وامتد إلى منتصف الستينيات) قد جعل من الكويت نموذجا فريد فى منطقة الخليج والجزيرة العربية. لذلك فرغم التحديات التى واجهتها الكويت منذ الاستقلال ، فقد استجابت لها باقتدار - بدءا من أول تهديد بالغزو عام ١٩٦١ صبيحة الاستقلال، إلى الغزو والاحتلال الفعلى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١، مرورا بالثورة الإيرانية عبر مياه الخليج، والحرب العراقية - الإيرانية التى وصلت معاركها إلى حدود الكويت، بل ربما هذه التحديات نفسها هى التى قوت تنظيمات المجتمع المدنى والتجربة الديمقراطية وشرعية نظام الحكم والدولة نفسها (الغبرا، ٧٣- ٧٥) كما أن هذه

جميعا مع تقاليد المدينة للطبقة التجارية التى امتدت لقرنين على الأقل هو الذى جعل الكويت تتعامل مع ثروتها النفطية الطائلة منذ الأربعينيات بحكمة غير مسبوقة أو ملحوقة فى بقية بلدان الخليج.

ولا يعنى ذلك أن التجربة الكويتية كانت بلا ثغرات أو عثرات أو هزات. فمع الطفرة النفطية سنجد جدلية مضادة لنمو المجتمع المدنى فى الكويت، كما فى غيرها من بلدان الخليج، وذلك بسبب اختلال التوازن الذى كان قائما، والذى عبر عنه دستور ١٩٦٢ بين الدولة (الأسرة الحاكمة) والمجتمع المدنى.

❋ ٣.٤. جدلية الهيمنة الخارجية:

لأن التجارة كانت المصدر الرئيسى الأول للحياة الاقتصادية فى الخليج، يليها الرعى والصيد والغوص والزراعة، فإن من يتحكم فى التجارة يتحكم فى مقدرات الخليج، وقد كان التجار المحليون إلى منتصف القرن السابع عشر يتمتعون بحرية نسبية فى تجارة المسافات الطويلة بين الهند وشرق إفريقيا والشام. وكانوا هم الذين يمولون خزانة الحاكم بما يدفعون من ضرائب ورسوم، ويحركون الدورة الاقتصادية لبلدانهم بالبيع والشراء واستخدام العمالة فى الملاحة أو الغوص أو الصيد.

ورغم انتقال هيمنتهم على التجارة للقوى الأوروبية الصاعدة- البرتغال وهولندا ثم فرنسا وبريطانيا - فى المحيط الهندى وبحر العرب والبحر الأحمر طوال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، فأنهم ظلوا يؤدون الدور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى داخل إماراتهم ومشيخاتهم؛ وذلك بفضل استمرارهم فى الهيمنة على تجارة المسافات القصيرة وتغيير أدوارهم فى تجارة المسافات الطويلة كوكلاء ومندوبين وشركاء صغار للشركات الأوروبية، وخاصة شركتى الهند الشرقية الهولندية والبريطانية. أى أن طبقة التجار فى الخليج أسوة بالنخبات الحاكمة فى بلدانهم كيفوا أوضاعهم طوال القرنين الأخيرين كتوابع للقوى الخارجية التجارية والعسكرية.

ومن الناحية الاجتماعية الثقافية البحتة لم تكن تلك الهيمنة الأجنبية شرا خالصا. فمقابل "التبعية" حصلت القوى المحلية على مزايا عديدة. فالنخبات

الحاكمة تم تثبيتها والاعتراف بها، بواسطة القوى الخارجية، وخاصة بريطانيا؛ وتلقت الحماية العسكرية والدعم المالى وبناء أجهزة إدارية حديثة. طبقة التجار تلقت الوكالات التجارية، وتمرست على طرق التجارة الحديثة وانفتحت على العالم، وطبقة العبيد تحررت تدريجيا حينما قررت الدول الأوروبية إنها لم تعد فى حاجة إلى نظام الرق فى بلادها ومستعمراتها وبدأت تضغط على الآخرين لإلغائه أسوة بهم. واستفادت الفئات المثقفة بفرص التعليم الحديث، حيث كانت تحتاج القوى الخارجية إلى خريجين كمترجمين وموظفين فى الأجهزة الإدارية التى استحدثوها فى بلدان الخليج. ومن حيث لم تقصد ولم ترغب هذه القوى الأجنبية المهيمنة فأنها قد حركت جدلية تغير اجتماعى داخلى اشتد وتكثف تدريجيا، وخاصة مع بداية اكتشاف واستغلال النفط فى الأربعينيات والخمسينيات، وكانت الفئات الحديثة هذه التى ساعدت الهيمنة الأجنبية على توليدها أو تسريعها هى نفسها القوى الجديدة للمجتمع المدنى التى قادت الصراع ضد الوجود الأجنبى وضد استئثار النخبات الأميرية الحاكمة بالسلطة.

* ٤-٤. تدفق موجات المجتمع المدنى فى الخليج :

يلاحظ القارئ أن معظم المعالجة للبذور الجنينية للمجتمع المدنى فى بلدان الخليج قد ركزت على فترة ما بين الحربين فى كل من البحرين والكويت. وذلك لأن البدايات الحقيقية لمجتمعات مدنية بالتعريف الحديث قد ظهرت هناك منذ العشرينيات، وتطورت على النحو الذى أشرنا إليه. وكما ذكرنا فى موضع سابق، فإن تنظيمات المجتمع فى هذين البلدين الرائدين خليجيا قد ظهرتا بعد قرن كامل من ظهورها فى مصر وبلدان المشرق العربي. وعلى نفس الشاكله، فإن ظهور التنظيمات المدنية المستقلة (عن السلطة والقبيلة) قد ظهرت تباعا فى بلدان الخليج الأخرى.

وكانت مشيخة "دبى" هى ثالث بلدان الخليج من حيث ظهور التنظيمات المدنية، ولنفس العوامل والأسباب، وبنفس مسيرة التطور تقريبا، وإن يكن بعد

البحرين والكويت بحوالى عشر سنوات. من ذلك أن مدينة دبى تعتمد حتى اكثر من البحرين والكويت كانت تعتمد على التجارة والتجار؛ بدأوا يقدمون نفس المطالبات واستخدموا نفس الوسائل، وحصلوا على نفس النتائج. وربما تحت تأثير الحركة الوطنية الدستورية فى كل من البحرين والكويت عام ١٩٣٨، نشأت حركة مشابهة فى دبى وطالبت تحديدا بالمطالب التالية:

١- إنشاء مجلس تشريعي.

٢- إعادة تنظيم الجمارك.

٣- استحداث حرس للأسواق.

٤- تحديد مخصصات مالية معلومة للحاكم وأفراد أسرته.

٥- استحداث ميزانية عامة محددة للإمارة .

٦- إلغاء الاحتكارات الخاصة بالأمير وأفراد أسرته المباشرة.

٧- استحداث وسائل الرعاية الصحية فى مدينة دبي.

وكان رد الفعل المباشر للحاكم وبريطانيا هو رفض هذه المطالب؛ وتأليب قبائل البدو الموالية للحاكم (آل مكتوم) لاحتلال مدينة دبي، مما أدى إلى قتل بعض قادة الحركة وتسليم الآخرين أنفسهم للحاكم (النقيب، ١١٧).

وفى الخمسينيات والستينيات توالت مبادرات مدنية مماثلة فى الشارقة وأبو ظبى وقطر والسعودية وعمان؛ وكانت النتائج أيضا مختلطة، وزاد من اختلاطها زيادة عوائد النفط التى أعطت النخب الحاكمة ترسانة إضافية لاحتواء واختراق تنظيمات وقوى المجتمع المدنى (للمزيد، عبد المعطي، ١٩٩٧، ٥١ - ٧٣، عبد الله وآخرون، ٥٧ - ١١٧).

◈ ٥- تأثير الطفرة النفطية على المجتمع المدنى الخليجى ◈

ربما منذ ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية فى القرن السابع الميلادي، لم تشهد تلك المنطقة قوة طاغية غيرت وجه الحياة الطبيعية والبشرية والاجتماعية فيها مثلما فعل النفط، الذى اكتشف فى البحرين عام ١٩٣٢، وفى الكويت والسعودية عام ١٩٣٨، وفى قطر عام ١٩٣٩، وفى أبو ظبى ودبى وعمان عام ١٩٦٦. وفى غضون سنوات قليلة من كل اكتشاف بالتوالي، كانت تبدأ سلسلة من التغيرات والتداعيات لم تتوقف، وقد رأينا نتائجها الأولى فى البحرين والكويت فى أواخر الثلاثينيات. وقد حدثت نفس التداعيات فى بقية بلدان الخليج فى العقدين التاليين.

❋ **١.٥ الدولة الريعية:** (Rentier State):

طالما كانت السلطة فى بلدان الخليج تعتمد فى مواردها على الضرائب من مواطنيها، فإن هؤلاء كانوا يملكون القدرة على المطالبة بالمشاركة فى السلطة، أو على الأقل فى التأثير على القرار، وخاصة إذا كانوا منتظمين فى مؤسسات مدنية- مثل الأندية والنقابات والروابط والجمعيات، مثلما رأينا فى حالتى البحرين والكويت فى فترة ما بين الحربين. ولكن الذى حدث بعد الطفرة النفطية، وخاصة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، هو أن السلطات الحاكمة فى بلدان الخليج لم تعد تعتمد، بل لم تعد فى حاجة، إلى ضرائب تجمعها من مواطنيها. وبذلك بدأت قوة الضغط أو القدرة على المساومة بواسطة المجتمع المدنى مع السلطة تتناقص.

ومع الزيادة الفلكية فى عائدات النفط، والتى تصورها أرقام الجدول (٢)، فإن الدولة الجديدة فى الخليج، وكانت كل بلدانه قد استكملت استقلالها عام ١٩٧١، أصبحت هى التى تضغط وتحتوى وتخترق وتغوى قوى وتنظيمات المجتمع المدني. وفى ذلك يقول د. عبد الخالق عبد الله وآخرون (١٩٩٥، ٤٨-٤٩).

"يعود ضعف وعدم استكمال مؤسسات المجتمع المدنى فى دول الخليج إلى عدة عوامل خاصة، يأتى فى مقدمتها عامل النفط والثروة، لقد أحسنت دول وحكومات الخليج استغلال العائدات النفطية والوفرة المالية خلال عقدى

السبعينات والثمانينات، وتمكنت من تحقيق برامج تنموية طموحة. كما قدمت خدمات اجتماعية مجانية. وقامت بتوزيع جزء من الثروة على الفئات الاجتماعية التى تم احتواؤها والتى ازدادت تهافتا للحصول على الرفاهية والانغماس فى الحياة الاستهلاكية الترفيه المغرية، وادى هذا التوظيف الاجتماعى لعامل النفط إلى كسب الولاء السياسي، والحصول على التأييد الشعبى والشرعية. وبالتالى إضعاف أطروحات وبرامج الحركات الوطنية. وكانت سياسة الترغيب وتقديم الحوافز المالية والإغراءات الحياتية اكثر فعالية من سياسات الترهيب فى التخفيف من التوترات والمعارضة وتقليل الحاجة إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الاجتماعية، التى لم تعد ضرورة ملحة فى ظل قيام مؤسسات الدولة بدور الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد..".

إن الدولة التى لم تعد تحتاج إلى ضرائب مواطنيها لتسيير شئونها وإدارة أجهزتها، بسبب موارد بديلة تجنيها من مصادر طبيعية، دون مجهود يذكر، يطلق عليها الاقتصاديون والعلماء الاجتماعيون مصطلح "الدولة الريعية". وهو يعنى اعتماد الدولة على ما يشبه "تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية". فهو ريع خارجى غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية الفعلية للاقتصاد الوطنى، ويتبع ذلك منطقيا أن الدولة التى تعيش أو تعتمد فى معاشها على الريع الخارجى هى دولة ريعية" (النقيب، ١٢٢). ولهذا النوع من الدولة الريعية خصائص استثنائية يجملها عالم الاجتماع الكويتى خلدون النقيب فيما يلى :

"إن الاقتصاد الوطنى لهذا النوع من الدولة لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريق غير مباشر، وهو طريق مصروفات الدولة أو الإنفاق العام الذى يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط. وهذا يبرز الدور المركزى الذى تلعبه الدولة، من حيث كونها المستلمة لدخل النفط، فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدول الأخرى التى تعتمد على الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد الوطني، والدخل من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبيا عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها فى الدول الأخرى، ولذلك فهى

تتمتع بمرونة فى العمل وحرية فى المناورة تفوق إلى حد كبير تلك التى تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الإنتاجية..." (النقيب، ١٢٥).

ومع أن ممارسات الدولة الريعية التى يصفها النقيب قد بدأت منذ أواخر الأربعينيات، إلا أنها وصلت قمتها من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات، وبالأخص بين عام ١٩٧٣ و١٩٨٦، وهى حقبة الطفرة النفطية الكبرى (سعد الدين إبراهيم، ١٤٩ -١٦٨).

* ٣.٥ الهرم الاجتماعى الطبقى المشوه:

من مفارقات الدولة الريعية فى الخليج أنها أغدقت على الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة والإسكان، حتى أصبحت فى مصاف اكثر بلدان الرفاه(Welfare States) . ولكن بينما بلدان الرفاه الغربية، مثل المجتمعات الاسكندنافية، قد وصلت إلى ما وصلت إليه نتيجة تطور اجتماعي- اقتصادي- سياسي- ثقافى استغرق قرنين، وتبلورت فيه القوى الإنتاجية والتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية ، التى أصبحت هى العمود الفقرى لتنظيمات المجتمع المدني؛ فإن بلدان الخليج قد قفزت إلى مرحلة دولة الرفاه فى عقدين اثنين، منذ اكتشاف النفط فى الأربعينيات إلى زيادة عائداته بسرعة فائقة بدءا من عقد الستينيات. لذلك لم يتسن لمجتمعات هذه البلدان وقت كاف لإنضاج التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية الحديثة، القادرة من ناحية على تحمل أعباء العملية الإنتاجية والخدمية، والراغبة، من ناحية ثانية فى تأسيس تنظيمات مدنية تلح فى المطالبة بالمشاركة فى السلطة والثروة، وتراقب وتحاسب جهاز الدولة.

لقد قنع معظم مواطنى بلدان الخليج بثمرات مجتمع الرفاه التى وفرتها الدولة الريعية، دون مشقة العمل الإنتاجى، الذى تفرز جدليته فئات وطبقات اجتماعية متباينة، متنافسة، متصارعة بالمعنى الإيجابى التراكمى الذى يدفع بالمجتمع إلى الأمام. وبدلا من ذلك، تم الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة من كل المستويات، والتى وصلت نسبتها فى بعض بلدان الخليج فى قمة الطفرة النفطية (١٩٨٠) إلى ٧٥ فى المائة من قوة العمل - كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

تطور نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الإجمالية فى بلدان الخليج

فى قمة الطفرة النفطية (١٩٧٠- ١٩٨٠)

٪

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الإمارات	٥٤	٧٠	٧٥
قطر	٥٩	٦٤	٦٧
الكويت	٥٣	٥٣	٥٩
السعودية	٢٧	٤٠	٤٢
البحرين	١٨	٢٤	٣٢
عمان	٧	٢٠	٣٠

والذى لا يوضحه الجدول هو توزيع قوة العمل هذه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فأعمال الإنتاج السلعى والخدمات التى تحتاج إلى مهارات يدوية وكذلك المهن العليا كانت أساسا من نصيب العمالة الوافدة؛ ولم يمارسها إلا نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز عشرين فى المائة فى أحسن الأحوال من العمالة الوطنية، التى فضل أصحابها وظائف فى الدولة والقطاع العام، كما يتضح من الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)(*)

تطور اعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام من المواطنين والوافدين

فى قمة الطفرة النفطية (١٩٧٥-١٩٨١)

	١٩٧٥			١٩٨١		
	الجملة	**مواطنون**	**وافدون**	**الجملة**	**مواطنون**	**وافدون**
الإمارات	٩٤,٦٠٠	٤١,٠	٥٩,٠	١٩٧,٩٣٥	٣٦,٠	٦٤,٠
قطر	١٠,٨٢	٦٤,٠	٣٦,٠	٣٧,٥٨٧	٤٨,٥	٥١,٥
الكويت	١١٣,٢٧٤	٤٠,١	٥٩,٩	١٦٧,٦١٦	٣٤,٦	٦٥,٤
السعودية	١٨٤,٧٤١	٧٧,٠	٢٣,٠	٢٥٢,٨٩٨	٧٢,٦	٢٧,٤
البحرين	٣٧,٧٥٨	٨٤,٠	١٦,٠	٤٦,٢٥٠	٨١,٠	١٩,٠
عمان	١٩,٠٠٠	٧٨,٩	٢١,١	٣٨,٨٤٠	٦٠,٤	٣٩,٦
الجملة	٤٦٠,١٩٣			٧٤١,١٢٦		

ولم يتغير الموقف كثيرا فى عقد التسعينات، فإذا أخذنا دولة قطر على سبيل المثال، فإن غالبية قوة العمل الوطنية، ذكورا وإناثا، تركزوا فى القطاع الخدمي، الذى استأثر بأكثر من ٧٣٪ (١٥,٢٢٠) عموما، وإلى أكثر من ٩٨٪ من الإناث القطريات العاملات (٢٩١٦)؛ بينما لم تحظ قطاعات الضغط والمناجم والمحاجر والكهرباء والغاز وهى مصادر الثروة الرئيسية فى البلاد، إلا بحوالى ٥ر٣١٪ من العمالة القطرية. كما أن الغالبية من القطريين فى سن العمل (١٥- ٦٥ سنة) يعملون فى القطاع الحكومي، حيث وصلت نسبتهم فيه اكثر من ٨٨٪ (٨٧٪ للذكور و ٩٨٪ للإناث). ولم يكن يعمل فى القطاع الخاص من قوة العمل القطرية اكثر من ١٠٪ (٢٠٦١). وكما يخلص د. عبد الباسط عبد المعطي، "أصبحت غالبية العاملين القطريين يعملون بأجر نقدى لدى الحكومة فى قطاع الخدمات" (عبد المعطي، ٣٦).

(*) المصادر: حسن الخياط، الرصيد السكانى لدول الخليج العربية، الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٢، مواضع متفرقة؛ خلدون حسن النقيب، "دراسة عن البيروقراطية الحكومية فى الكويت" القبس، ١٩٨٥/٢/٢١، الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٤، ص٦٤.

ومغزى هذا النموذج القطرى، ربما بشكل أقل درامية فى أقطار الخليج الأخرى، هو أن الدولة الريعية أصبحت أيضا هى المستخدم الأول والأكبر لقوة العمل الوطنية. واهم تداعيات هذه الحقيقة بالنسبة لتكوينات المجتمع المدنى لابد وان تكون سلبية. فنحن نتذكر من تعريفنا للمجتمع المدنى فى بداية هذا الفصل، هو أنها "تكوينات مستقلة عن الدولة"، صحيح أن العمل فى وظائف حكومية لا يعنى بالضرورة انتفاء القدرة على إنشاء تنظيمات تطوعية مستقلة عن الدولة. ولكن واقع الحال وبالدليل الامبريقى الكمى هو وجود علاقة عكسية بين الضخامة النسبية لجهاز الدولة وتكوينات المجتمع المدني. ومن ثم فليس الأمر محض صدفة، أن المجتمع المدنى فى دولة قطر، حيث يعمل اكثر من ٨٨٪ من قوة العمل الوطنية فى أجهزتها الحكومية، هو الأضعف فى بلدان الخليج، وكما سيتضح اكثر فى أجزاء تالية من الدراسة.

حقيقة الأمر، إذن، هو أن "الثروة النفطية" عموما كانت ذات أثار مختلطة على نمو المجتمع المدنى فى منطقة الخليج. فهي، من ناحية قد وفرت من الموارد المالية ما مكن الدولة من الإنفاق والتوسع فى التعليم والخدمات الأخرى. وساعد ذلك بدوره على رفع مستوى الوعى ونمو حجم الطبقة الوسطى . وعادة ما تكون هذه الأخيرة هى عماد تنظيمات المجتمع المدني- من أندية وروابط وجمعيات ونقابات. وهذا ما حدث إلى حد ما بين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات. ولكن "الطفرة النفطية" والتضخم السريع للعائدات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، جعل الدولة هى المنفق الأول، والمستخدم الأول، وهى الأكثر استقلالا عن المجتمع، بل وجعلت المجتمع هو الأكثر اعتمادا وتبعية لها. فحتى ما تم إنشاؤه من تنظيمات تطوعية مدنية فى السبعينيات والثمانينيات فقدت اعتماديتها على أعضائها وزاد اعتمادها على الدولة. ونجد ذلك واضحا، مثلا ، فى دولة الإمارات.

فالدستور المؤقت لدولة الإمارات ينص فى المادة ٣٣ على أن "حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة فى حدود القانون"، وقد صدر بالفعل القانون الاتحادى رقم ٦ لعام ١٩٧٤ الخاص بالجمعيات ذات النفع العام لهذا الغرض. وقد

شجع القانون فى نشأة حوالى مائة جمعية خلال العشرين عاما التالية (١٩٧٤-١٩٩٤) ضمت حوالى ٣٥,٠٠٠ عضوا. ولكنها من حيث التمويل يعتمد معظمها على إعانات من وزارة الشئون الاجتماعية. وقد ارتفعت هذه الإعانات من ٣٠٠,٠٠٠ درهم (الدرهم ٠,٧٢ دولار أمريكى) فى السنة الأولى لصدور القانون (١٩٧٤) إلى ٨,٠ مليون درهم عام ١٩٨٤، فى آخر سنوات قمة الطفرة النفطية. وهذا معناه زيادة الدعم الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى بنسبة تفوق ٢٦٠٠٪ فى عشر سنوات. ولكن على ما يبدو فقد كانت تلك الزيادة بمثابة "قبلة الموت" بالنسبة للعديد من جمعيات النفع العام. فبعد إن اعتادت هذه الأخيرة على الإعانات الحكومية، دون تنمية مواردها الذاتية المستقلة، فمجرد أن قلصت أو قطعت الحكومة الاتحادية إعانتها، ارتفع "عدد الجمعيات التى أصبحت فى حكم المغلقة... وتقلص دور ونشاط جمعيات أخرى بسبب ارتفاع العجز فى ميزانيتها" (عبد الله وآخرون، ٦٦).

ولأن نسبة العمالة الوافدة (الأجنبية) فى الإمارات تصل إلى ٧٥٪ من قوة العمل، فقد سمح القانون ٦ لعام ١٩٧٤ للجاليات الأجنبية بتكوين الجمعيات، دون أن يكون لها حق الحصول على إعانات من الدولة . وبالفعل تكونت ١٧ جمعية للجاليات الأجنبية، واعتمدت على مواردها الذاتية. وتزايد نشاطها بمرور السنوات. وبعد أن تم تعديل قانون الجمعيات بالقانون ٢٠ لعام ١٩٨٠، الذى أوقف السماح للجاليات الأجنبية بتكوين جمعيات جديدة، فقد زاد الإقبال على الـ ١٧ جمعية القائمة فعلا، وتضاعف نشاطها. بتعبير آخر، إن تنظيمات المجتمع المدنى الحقيقية، أو الأكثر صحة، فى الإمارات فى الوقت الحاضر هى تلك التى تعتمد على مواردها الذاتية، وبالتالى تتمتع بحد أقصى من الاستقلالية عن الدولة. والمفارقة هى أن معظم هذه الأخيرة هى للأجانب المقيمين العاملين فى الإمارات.

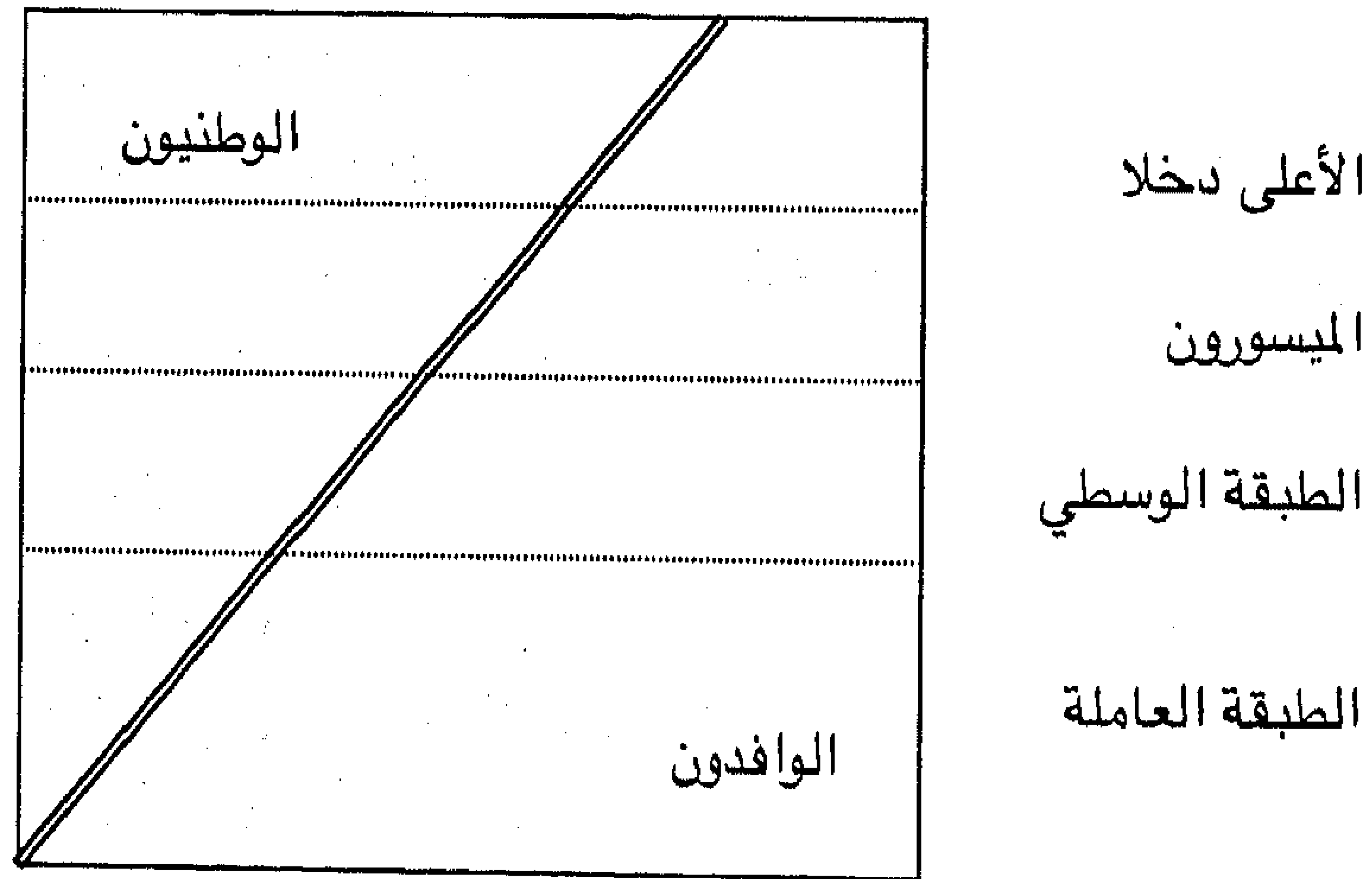
وأصبح الوضع الاجتماعى -الاقتصادى- الطبقى فى الإمارات، كما فى معظم بلدان الخليج، ينطوى على هرمين متكاملين فى مربع واحد، أحدهما يجلس تقريبا فوق الآخر- الأول، ومجموع سكانه حوالى ٢٥٪ للوطنيين، والثانى، أسفله،

ومجموع سكانه ٧٥٪ للوافدين، كما هو موضح فى الشكل (١). فالأغلبية العظمى من الوافدين ومن قوة العمل، ولكنها لا تحصل على نسبة من الدخل الإجمالى متسقة مع حجم إسهامها فى الناتج القومى الإجمالى؛ والعكس صحيح بالنسبة لقوة العمل الوطنية (أى أبناء البلاد) الذين تتضاءل مساهمتهم فى قوة العمل مع تعاظم نصيبهم من الثروة. ولأن هذه الأخيرة هى فى معظمها "ثروة ريعية" تقوم الدولة باستلامها وإعادة توزيعها، فقد خلقت "مجتمعا تابعا". وما نشأ من تنظيمات مدنية فى هذا المجتمع التابع خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، فقد نشأ بدوره "تابعا". ولأن الأصل فى المجتمع المدنى أن يكون "مستقلا" عن الدولة، فإن معظم تكوينات هذا المجتمع المدنى قد ولدت معوقة أو مشوهة عند الولادة، أو أصابها التشويه فى مرحلة تالية.

الشكل رقم (١)

توزيع قوة العمل والدخل بين الوطنيين والوافدين

فى بلدان الخليج العربية



ولعل الدولة الريعية، خاصة إذا كانت حديثة "الاستقلال" هى نفسها، فإنها لا تطيق كيانات أخرى "مستقلة" عنها على نفس التراب الوطني. وحينما تشعر بأن مثل هذا الكيان المستقل قد يولد، فإنها قد تعطل ولادته بإعمال مواد قانونية من وضعها ومن تفسيرها. ومرة أخرى نستشهد بالقانون الاتحادى رقم ٦ لعام ١٩٧٤ بالإمارات. فحينما عدل بالقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٨٠، فقد وضع قيودا تكبل الحركة المستقلة للجمعيات (تكوينات المجتمع المدني). ومنها ما أشرنا إليه بالفعل وهو تحريم إنشاء الجمعيات على الوافدين، الذين يكونون فى الوقت الحاضر، ثلاثة أرباع السكان. ولكن حتى الربع الباقي- أى الوطنيين من أبناء البلد، فإن سلطة الإدارة (ممثلة عادة فى وزارة الشئون الاجتماعية وأجهزة الأمن) تمتنع عن الموافقة لهم بإشهار أى جمعية يشتم منها إنها ستكون كيانا مدنيا حقيقيا- أى مستقلا. من ذلك ما يورده د. عبد الخالق عبد الله وآخرون من "أن هناك عددا آخر من الجمعيات التى تقدمت خلال السنوات الأخيرة بطلب الحصول على إشهارها. بيد إنها لم تحصل عليه من وزارة الشئون الاجتماعية. وتأتى فى مقدمة هذه الجمعيات جمعية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات. لقد تقدمت الجمعية بطلب الحصول على الإشهار حسب الشروط الواردة فى القانون ... منذ عام ١٩٩١، ولم تتلق ردا على طلبها (إلى عام ١٩٩٥)، الأمر الذى دفع هذه الجمعية إلى الإقدام على خطوة غير معهودة، وذلك بالإعلان عن الإشهار الذاتي، وممارسة نشاطها. وأصبحت أول جمعية قائمة بحكم الواقع ودون إشهار قانونى رسمي« (عبد الله وآخرون، ٦٣-٦٤).

❋ ٣.٥- سطوة الدولة الريعية: حالتى الكويت والبحرين:

وصلت الدولة الريعية الخليجية إلى أقصى ثرائها واحتوائها أو اختراقها للمجتمع المدنى الخليجى فى منتصف الثمانينيات. ومع نهاية نفس العقد كانت هذه الدولة الريعية الخليجية قد أنجزت قدرا مبهرا من النمو والإصلاح المادي، وقدرا اقل إبهارا من الإصلاح الاجتماعي، وقدرا هزيلا من الإصلاح السياسي. لذلك بدت الدولة الخليجية فى نهاية الثمانينيات كما لو كانت بجسم عملاق من البنية الأساسية المادية - الأسمنتية، ولكنه يقف على سيقان من طين أو عجين. ونقصد

بذلك تحديدا الضعف الشديد للبنية الاجتماعية- السياسية لبلدان الخليج؛ والتى ما كان لها أن تظل بهذا الضعف لو أن قوى المجتمع المدنى الواعدة منذ الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات، قد سمح لها أن تنمو وتتطور تطورا طبيعيا فى السبعينات والثمانينيات. فقد كان من شأن هذا النمو التطورى أن يقوى بدوره الهياكل السياسية للبلاد، ويجعلها اكثر ديموقراطية، واكثر حصانة ضد الأنواء الخارجية، واكثر استجابة للتحديات الداخلية.

أما وقد تغولت الدولة الريعية، وخاصة مع الطفرة النفطية فى السبعينيات، فإنه حتى البلدان الخليجية التى كانت قد أنجزت إنجازات مدنية - سياسية فى العقود الثلاثة السابقة، مثل الكويت والبحرين، فأنها قد انتكست. فعلى سبيل المثال، فإن الكويت التى ظلت فيها الحياة التعددية والفكرية والصحفية مزدهرة بلا انقطاع لأكثر من عقدين قبل الاستقلال (١٩٦١) واكثر من عقد ونصف من الحياة النيابية بعد الاستقلال، فإنها حلت البرلمان مرتين خلال سنوات الطفرة النفطية (عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦). وأسوأ من ذلك ما حدث فى البحرين، التى كانت اسبق بلدان الخليج جميعا فى تكويناتها المدنية. فمجلسها الوطنى البرلمانى الذى استحدث بعد الاستقلال عام ١٩٧١، لم يعمر طويلا بعد بداية الطفرة النفطية (١٩٧٣ - ١٩٨٦). وتستحق هذه التجربة البحرينية التى كانت واعدة والتى أجهضتها الدولة الريعية تنويها سريعا.

ففى خطابه الأول بمناسبة الاستقلال ركز أمير البحرين على ضرورة إيجاد دستور ينظم ويرعى الشئون التشريعية فى البلاد. وقد بدى وقتها أن البحرين ستسير فى ذلك على نفس النهج الذى كانت قد اتخذته الكويت قبل عقد سابق. وبالفعل، وجه الأمير الحاكم فى مايو ١٩٧٢ دعوات لبعض قيادات المجتمع المدنى من ممثلى الأندية والجمعيات للاستئناس برأيهم حول افضل الطرق لإعداد دستور للبحرين على غرار الدستور الكويتي. وتم بالفعل إنشاء "المجلس التأسيسي" عام ١٩٧٢ من ٢٢ عضوا منتخبا و٨ أعضاء معينين. وبعد اجتماعات ومداولات ومناقشات مستفيضة، تمت صياغة مشروع الدستور، الذى نص على إنشاء مجلس

وطنى من ٣٠ عضوا يتم اختيارهم بالانتخاب و١٤ عضوا يتم اختيارهم بالتعيين من الوزراء، ويكون لهم حق التصويت، بما فيهم رئيس الوزراء. واقبل البحرينيون على المشاركة فى أول تجربة برلمانية ديموقراطية بحماس شديد، وبلغت نسبة التصويت لمن لهم هذا الحق (الذكور فقط) حوالى ٨٥٪. وقد أسفرت الحملة الانتخابية عن بروز ثلاثة تيارات رئيسية تمثل معا المجرى الرئيسى للحياة السياسية فى البحرين، وهى تيار "الكتلة الشعبية" وفازت بثمانية مقاعد، والتى ضمت الأحزاب الأيديولوجية من شيوعيين (نائبين) وبعثيين وناصريين وقوميين عرب (٦ نواب)؛ وتيار "الكتلة الدينية"، التى كانت قواعدها ريفية شيعية، و"كتلة الوسط المستقل" والتى فازت بسبعة عشر مقعدا، كان أعضاؤها من أبناء الأسر الكبيرة والتجار والمهنيين والأسماء المرموقة فى البحرين. وسارت الأمور بشكل معقول فى السنة الأولى من حياة المجلس، ولكن السنة الثانية فى حياة المجلس والأولى فى الطفرة النفطية بعد حرب أكتوبر (١٩٧٤) كانت سنة عاصفة، نتيجة رغبة الدولة فى إصدار قانون أمنى استثنائى دون الرجوع للمجلس يبيح للحكومة سلطة القبض على أى شخص مشتبه فيه أمنيا دون محاكمة لمدة ستة اشهر، قابلة للتمديد. وكان لتحالف الكتلة الشعبية (علمانية اشتراكية قومية) مع الكتلة الدينية (شيعية)، وانضمام عدد من نواب الوسط المستقل، ومعارضتهم الشديدة لهذا القانون الاستثنائى أوخم العواقب، خاصة وان منظمات المجتمع المدنى الأخرى، خارج المجلس، من أندية وروابط ونقابات فتحت حوارا واسعا حول الموضوع؛ وكان واضحا وقوفها مع المعارضة ضد الحكومة. وخشيت الحكومة من إصرار المجلس على التصويت على القانون، الذى كان سيسقطه بالقطع. فسارع الأمير فى أغسطس ١٩٧٥، بإصدار أمرا بحل المجلس الوطني، استنادا إلى حقه الدستورى فى ذلك (فخرو، ٥٠ - ٥٤).

❋ ٤.٥- المسكوت عنه فى أسس شرعية أنظمة الحكم الخليجية:

رغم الأصل القبلى للأسر الحاكمة الخليجية، إلا أن الاتجاه العام منذ ظهور المنظمات المدنية فى العشرينيات، بداية بالبحرين والكويت، كان تطوير الأساس

القبلى للشرعية المستند إلى حماية أجنبية (بريطانية)؛ إلى أساس مدنى تعاقدي، يستند إلى المشاركة والشعبية وحمايتها وطنيا. وكانت الأسر الحاكمة قد بدأت تقبل، ولو على مضض، هذا الاتجاه، والذى رمز له أحيانا بالمجالس البلدية المنتخبة فى العشرينيات، أو الانتفاضة التشريعية فى البحرين والكويت فى نهاية الثلاثينيات. ولكن الأمر لم يسلم من الشد والجذب: خطوتان إلى الأمام، وخطوة إلى الخلف طوال الأربعينيات والخمسينيات. فالمجالس المنتخبة شعبيا كان ينضم إليها عدد مساو يعينه الأمير حاكم البلاد، ويرأسه أحد هؤلاء المعينين ، عادة رئيس الوزراء أو أحد أعضاء الأسرة الحاكمة. وتدريجيا تقلص عدد المعينين إلى الثلث، ثم اقتصر على الوزراء، كما نص دستور الكويت (١٩٦٢) ثم دستور البحرين (١٩٧٢). فالأساس "القبلى - التاريخي" للشرعية لم يختف من أنظمة الحكم الخليجية، ولكن تم تقنينه وتقليصه، وإضافة أسس أخرى للشرعية استوجبتها متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، وأهمها نمو تكوينات المجتمع المدني.

ولكن الأساس القبلى للشرعية، والذى لم يختف أبدا، يعود للإطلال برأسه كلما "شعر" النظام الحاكم بخطر على سلطته المباشرة، ثم "يستأسد" كلمة "شعر" بتعاظم قوته المادية (قاعدة الثروة الريعية) أو حمايته الخارجية. وهذا هو المسكوت عنه فى جدلية القبيلة والدولة، أو جدلية "القبلى" و"المدنى" فى بلدان الخليج (الخوري، ٢٣٣- ٣٥٢).

ومن ذلك، مثلا، اعتقاد الأسر الحاكمة، أن أجدادهم هم الذين خلقوا الأساس لدولهم، وبالتالى فهم "يملكون" البلد، لا فقط مجازيا ولكن فعليا أيضا، أى أنهم "يحكمون" و"يملكون". وقد حسم المجلس الوطنى الكويتى هذه القضية أى جدلية "الحكم" و"الملك"، فجعلها "حكما" فقط، حينما اقر قانونا عام ١٩٦٣ يقضى بملكية الدولة لجميع الأراضى العامة فى الكويت، والتى كانت من قبل تحت تصرف الأمير حاكم البلاد، يتعامل فيها ومعها كما لو كانت ملكية خاصة. وتذهب الدكتورة منيرة فخرو إلى أن مشروع قانون الأمن العام ربما كان هو السبب المباشر أو الظاهر لحل البرلمان البحرينى فى أغسطس ١٩٧٥؛ ولكن السبب الآخر وربما الأهم

هو أن "كتلة الشعب" كانت قد تقدمت بمشروع قانون، مماثل للقانون الكويتى، "يسحب سلطات الأمير حاكم البلاد من التصرف بتلك الأراضى، وجعلها ملكا خالصا للدولة أسوة بما حدث فى الكويت حين استقلالها" (فخرو، ٥٤).

وظل المجلس الوطنى البحرينى المنتخب محلولا منذ عام ١٩٧٥ وإلى تاريخه (١٩٩٨)، أى تعليق الديموقراطية البرلمانية لحوالى ٢٣ عاما. وفى أعقاب حرب الخليج الثانية، وبسبب تضاؤل القاعدة الريعية للدولة، اصدر الأمير حاكم البلاد (الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة) أمرا بإنشاء مجلس الشورى، عام ١٩٩٢، بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء (شقيق الأمير). ونصت المادة الثانية من الأمر الأميرى رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ باختصاصات المجلس وهى "إبداء الرأى والمشورة فى مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها، وكذلك إبداء الرأى فى وسائل تنمية القطاع الاقتصادي. كما يناقش الأمور التى تحال إليه من مجلس الوزراء. وللمجلس أن يناقش من تلقاء نفسه الأمور المتعلقة بالاقتصاد والعمالة«. وشتان ما بين ما كان مخولا للمجلس الوطنى (البرلمان) من سلطات. ولكن ما حدث بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٢ هو نموذج واضح على الجدلية المحتدمة بين المجتمع المدنى والدولة فى كل بلدان الخليج: خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. وان كانت فى حالة البحرين فأن حل المجلس الوطنى عام ١٩٧٥، كان يمثل ثلاث خطوات إلى الخلف. وفى رأينا أن تكوين مجلس الشورى عام ١٩٩٢ يمثل خطوة واحدة فقط إلى الأمام. وهى خطوة جاءت متأخرة للغاية، وفقط بعد تضاؤل القاعدة الريعية للدولة، وبعد حربين ضروستين فى الخليج.

❋ ٥.٥- حروب الخليج وقرب نهاية الدولة الريعية:

شهدت منطقة الخليج طوال الثمانينيات ومطلع التسعينيات حربين ضروستين، أفنتا من البشر والأموال والزرع والضرع ما لم تفعله أى حروب أخرى فى تاريخ المنطقة منذ هولاكو وتيمورلنك فى القرن الثالث عشر، كانت الأولى بين

الجارتين الكبيرتين لبلدان الخليج العربية، وهما إيران والعراق، واستمرت ثماني سنوات (١٩٨٠- ١٩٨٨). ورغم أن البلدان الست موضع الدراسة فى هذا الفصل لم تكن أطرافا مباشرة فى تلك الحرب، إلا أنها تأثرت بها بشكل غير مباشر. وضمن هذه التأثيرات إنشاء "مجلس التعاون الخليجي" بعد نشوب الحرب بعدة شهور (١٩٨١/٥/٢٥)، كإجراء دفاعى وقائى فى حالة امتداد رقعة المعارك إلى خارج البلدين المتحاربين. اما التأثير غير المباشر الثاني، فهو تمويل جزء من تكاليف الحرب، على هيئة قروض للعراق، وصلت إلى اكثر من عشرة مليارات دولار، معظمها من الكويت، اقرب الجارات الخليجيات. وكان النظام العراقى فى طلبه (أو ابتزازه) للدعم المادى من بلدان مجلس التعاون الخليجى يبررها بأنه "يحمى البوابة الشرقية للوطن العربي من المد الفارسي عموما، ومن خطر الثورة الإسلامية الإيرانية على بلدان مجلس التعاون الخليجى خصوصا".

أما حرب الخليج الثانية، فقد مست بلدان مجلس التعاون الخليجى مباشرة، وإن يكن بدرجات متفاوتة. وقد اشتعلت تلك الحرب من جراء غزو العراق لأراضى دولة الكويت فى عملية، مباغته، فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠. وقد أدى الاحتلال وما تبعه من نهب واسع النطاق لموارد الكويت، ثم اشتعال أول حرب إليكترونية، قادتها الولايات المتحدة، مع تحالف من دول مجلس التعاون الخليجى ودول عربية وغربية أخرى ضد العراق لتحرير الكويت فى شهرى يناير وفبراير ١٩٩١. وقد نجح التحالف الدولى فعلا فى تحرير الكويت. ولكن كثيرا من الدمار أصاب الكويت والعراق. والاهم لموضوعنا هو أن الاحتلال العراقى والحرب الذى تبعته قد تكلف ما يزيد على خمسمائة مليار دولار، تحملت الجزء الأكبر منها دول مجلس التعاون، وخاصة الكويت والسعودية.

وقد تزامن الجزء الثانى من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠- ١٩٨٨) وكل حرب الخليج الثانية مع بداية انخفاض أسعار النفط فى الأسواق الدولية (بدءا من عام ١٩٨٦) وبالتالى تناقص العائدات المالية لدول مجلس التعاون، وهو الأمر الذى أدى إلى التآكل السريع للاحتياطات النقدية الضخمة التى كانت دول المجلس قد

راكمتها منذ أوائل السبعينيات. بل إن معظم هذه البلدان قد أصبحت تشهد عجزا سنويا متزايدا فى ميزانياتها العامة، نتيجة تكاليف تلك الحرب المدمرة، وما تبعها من تكاليف إعادة تعمير الكويت.

ورغم التداعيات العديدة لحربى الخليج على المجتمع والدولة فى بلدان الخليج، إلا إننا فى هذه النقطة تحديدا نشير إلى ما أحدثته الحربان اقتصاديا وماليا- أى استنزاف معظم الاحتياطات، وإفقار دول الخليج إلى ما كانت عليه قبل الطفرة النفطية للسبعينيات، ولكن ليس إلى المستوى الذى كانت عليه فى الستينيات، وبالقطع ليس إلى مستو ما قبل عصر النفط. وبتعبير آخر، فإن القاعدة "الريعية" قد تقلصت إلى حد كبير مع بداية التسعينيات.. ومن ثم لم تعد الدولة بنفس القوة أو السطوة أو القدرة على تدجين أو طمس المجتمع المدنى فى التسعينيات كما كانت فى السبعينيات والثمانينات. ولابد أن يكون لذلك تداعياته بالنسبة لتكوينات المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى بلدان الخليج.

◈ ٦- حاضر المجتمع المدنى وتحديات المستقبل ◈

❋ ١.٦. حجم المجتمع المدنى فى الخليج فى الوقت الحاضر:

فى تعريفنا المبكر للمجتمع المدني، ذكرنا أنه شبكة من التنظيمات والمبادرات التى تتم بالإرادة الحرة لأصحابها، مستقلة عن الدولة، من أجل قضية أو مصلحة مشتركة أو للتعبير عن مشاعر جماعية. أى أن "التنظيمات" التطوعية هى الجانب "المؤسسي" الملموس للمجتمع المدني. طبعا هناك جوانب "معنوية" أخرى للمجتمع المدني، مثل الالتزام بقيم ومعايير وسلوكيات متحضرة فى قبول التنوع والحوار مع "الآخر" بوسائل سلمية. وإذا كان من الصعب رصد الجوانب "المعنوية" للمجتمع المدنى فى البلدان الخليجية بدقة، فليس الأمر كذلك فى الجوانب المؤسسية، والتى أصبحت تحكمها قوانين ولوائح رسمية صادرة عن الدولة. فما هو حجم المجتمع المدنى فى الخليج، بهذا المعنى المؤسسي؟

جدول رقم (٥) (*)

حجم المجتمع المدنى فى بلدان الخليج العربية

فى التسعينيات

البلد	العدد	العضوية	معدل السكان لكل عضو	معدل السكان لكل جمعية	مؤسسات الإعلام الجماهيرية المشتغلة	
					الصحف	القنوات التليفزيونية
السعودية	١٢٥	٢٥,١٥٧	٦٩١٧	١٣٩,٢٠٠	٨	٣
الإمارات	٩٢	٣٤,٣٣٣	٥٤	١٩,٥٦٥	٥	٣
البحرين	٦٦	٥,٤٢٠	٩٢	٧,٥٧٦	٤	-
الكويت	٥٥	١٨,٨١٣	٩٦	٣٢,٧٢٧	٧	-
عمان	١٦	١,٥٠٠	١٣٣٣	١٢٥,٠٠٠	٥	-
قطر	٦	٥,٤٩٣	٩١	٨٣,٣٣٣	٥	١
الجملة	٣٦٠	٩٠,٧١٣	٢٥٤,٠	٦٣,٨٨٩	٣٤	٧

من الجدول رقم (٥) يتضح أن عدد منظمات المجتمع المدنى المسجلة رسميا فى أوائل التسعينيات لم يتجاوز أربعمائة مؤسسة فى البلدان الخليجية الستة معا. وقياسا إلى عدد السكان، فان هذا يعنى تنظيم مدنى واحد لكل ٦٤,٠٠٠ من السكان. ويعتبر هذا المعدل مؤشرا على الضعف النسبى للمجتمع المدنى الخليجى مقارنة، مثلا، بمصر التى يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدنى واحد إلى كل ٤,٠٠ من

(*) المصادر: التقارير السنوية لمركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥- ١٩٩٧، أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى الوطن العربي، القاهرة: ١٩٩٦؛ عبد الله عبد الخالق وآخرون، المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الإمارات العربية المتحدة، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥؛ شفيق الغبرا، الكويت، دراسة فى آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥؛ منيرة فخرو، المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى البحرين، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥ عبد الباسط عبد المعطي، المجتمع والتحول الديموقراطى فى قطر، القاهرة: ابن خلدون، ١٩٩٧.

السكان، ناهيك عن بلد مثل الولايات المتحدة التى يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدنى واحد إلى كل ٣٨٠ من السكان.

ولكننا نلاحظ أيضا من جدول رقم (٥) أن البلدان الخليجية تتفاوت تفاوتا كبيرا فى معدلات مؤسسات المجتمع المدني؛ واهم من ذلك معدلات العضوية فى هذه المؤسسات. ففى الإمارات العربية المتحدة، مثلا، نلاحظ اعلى معدل للمشاركة فى عضوية الجمعيات أو التنظيمات التطوعية، والذى وصل فى منتصف التسعينات إلى عضو واحد لكل ٤٥ من السكان، بينما للمعدل العام لبلدان مجلس التعاون الست معا هو عضو واحد لكل ٤٥٢. ويلى الإمارات فى ارتفاع معدل المشاركة كل من قطر (٩١) والبحرين (٩٢) والكويت (٩٦). وكانت عمان والسعودية هما اقل البلدان من حيث معدلات المشاركة فى التنظيمات المدنية- حيث كان هناك عضو واحد من كل ٣٣٣ مواطن فى عمان، وعضو واحد من كل ٦,٩١٧ مواطن فى السعودية.

❋ ٦-٣. المجتمع المدنى الأجنبى فى الخليج: حالة الإمارات:

ويسترعى انتباه أى مهتم بدراسة المجتمع المدنى من تفحص تفصيلات الثلاثمائة وستين تنظيما تطوعيا فى بلدان الخليج الست غياب "الأحزاب السياسية" تماما فى الوقت الحاضر. كذلك لا توجد تنظميات نقابية إلا فى الكويت والبحرين. ومن المعروف أن الأحزاب والنقابات هى أحد الأعمدة الرئيسية لأى مجتمع مدني. وبالطبع لا يعنى الغياب الرسمى للأحزاب والنقابات غيابها فعليا فى الواقع الخليجي. فكما سنرى، هناك مبدأ "التبادل الوظيفي" بين تنظيمات المجتمع المدني. فما لا يسمح به رسميا، ولكنه مطلب فئوى أو جماهيري، يتم تلبيته من خلال تنظيمات أخرى مسموح بها. من ذلك، مثلا، انه حينما أوقف القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى الإمارات حق الجاليات الأجنبية فى تأسيس وإشهار الجمعيات، فأنه قد تم إنشاء ٦٤ جمعية لهذه الجاليات، تمارس نشاطها بلا إشهار بعد صدور القانون رقم ٢٠، مقارنة بالـ ١٧ جمعية التى كانت قد أشهرت رسميا

طبقا للقانون ٦ لسنة ١٩٧٤. أى أن ما تم تأسيسه بلا إشهار يصل إلى اكثر من ضعفى ما تم تأسيسه قانونيا. وربما تلك السوابق هى التى شجعت جمعية هيئة تدريس جامعة الإمارات للمجازفة بإعلان شهر نفسها ذاتيا، بعد طول انتظار للموافقة الرسمية، على نحو ما أشرنا فى موضع سابق (عبد الله وآخرون، ١٧٨-١٧٩).

والملفت للنظر فى جمعيات الجاليات الأجنبية غير المشهرة رسميا، ولكنها تمارس نشاطها فى الإمارات، أنه من الـ ٤٦ جمعية، هناك ٤٠ جمعية هندية، و٣ من بنجلاديش، وواحدة من فلسطين، وواحدة من سوريا، وواحدة من السودان. ولا يعكس ذلك فقط ثقل العمالة الوافدة من خارج الإمارات، ولكن أيضا نوعية الخلفيات القومية والاثنية لمجموعاتهم. فلأن الهند هى من اكثر المجتمعات الآسيوية من حيث تضح مجتمعها المدنى والممارسات الديموقراطية والنقابية، فان الهنود قد بادروا، ونظموا أنفسهم رغم القانون ٢٠ الذى يحرم عليهم ذلك. ولابد أنهم أحسوا بما يكفى من القوة والكثرة العددية ما جعلهم يحسبون أن السلطات الاتحادية فى الإمارات، أو فى بعض الإمارات على الأقل، ستغض النظر عما يفعلون . كذلك يسترعى الانتباه، أن الوافدين من ولاية "كيرالا" الهندية قد استأثروا بعشر من هذه الجمعيات النشطة غير المشهرة، أى ما يساوى ٢٥٪ من جملة الجمعيات الهندية، رغم أن الولاية نفسها لا يتعدى سكانها ٨٪ من جملة سكان الهند. ولكن المطلع على الشئون الهندية يدرك أن هذه الولاية من اكثر ولايات الهند "ثورية" و"يسارية". ويبدو أن أبنائها الوافدين على الإمارات وبلدان الخليج الأخرى جاءوا وهم يحملون ثقافة المجتمع المدنى التى نشأوا عليها فى "كيرالا".

الملفت للنظر أيضا فى قائمة الجمعيات النشطة غير المشهرة، هى أن بعضها ذو صفة مهنية، أى انه يقوم بوظيفة "النقابة" فى غياب تنظيم نقابى رسمي. من ذلك، مثلا، "جمعية الصيادلة الهندية"، و"معهد مهندسى الهند".

أما الجمعيات الأجنبية المشهرة طبقا للقانون ٦ لعام ١٩٧٤، والمستمرة فى نشاطها، وعددها ١٧ جمعية، فقد توزعت إلى ٨جمعيات هندية، وجمعيتين أردنيتين،

وجمعيتين سودانيتين، وجمعية واحدة مصرية، وأخرى سورية، وأخرى صومالية، وواحدة بنجلاديشية.

وأهمية الاستطراد في هذا النموذج الإماراتي لجمعيات الجاليات الأجنبية، هو لأهميتها القصوى فيما يسمى "بتأثير المحاكاة" (Demonstration Effect). فقد بدأت تنظيمات المجتمع المدني في مصر، مثلا، بتكوين "الجمعية الهيلينية-المصرية" على يد الجالية اليونانية في الإسكندرية عام ١٨٢١؛ وسرعان ما نسج مصريون كثيرون على منوالها، حتى وصل عدد هذه الجمعيات المصرية القحة إلى حوالى مائة قبل نهاية القرن التاسع عشر. هذا فضلا عن أن معظم جمعيات الوافدين، وخاصة العربية تفتح أبوابها لأبناء البلد المضيف، الذي هو في هذه الحالة دولة الإمارات. ويتحقق ذلك بشكل خاص في النشاط الثقافي لهذه الجمعيات والأندية. فعلى سبيل المثال، نظمت الجمعية الأردنية والنادي الاجتماعي في أبو ظبي ودبي، موسما للمحاضرات عام ١٩٩٣ لموضوعات حيوية مثل: "المثقفون العرب وتحديات المستقبل" (د.على حمدان)، "الإسلام ودوره في محاربة الأمراض الفتاكة" (د. محمد إبراهيم الديك)، "الإنجازات التنموية والمرتكزات السياسية لدولة الإمارات" (أ. خلفان مصبح).

❋ ٣.٦. المآتم والديوانيات والصناديق: خصوصيات خليجية

من الظواهر الفريدة الخصوصية بمنطقة الخليج نوعان من التكوينات المدنية لا يتم تسجيلها أو إشهارها مع وزارات الشئون أو أي جهة رسمية حكومية أخرى، وتمثلان خصوصية خليجية: الأولى هي ما يطلق عليه في البحرين "المآتم"، وهي أبنية يتبرع بها الميسورون من الشيعة لإقامة المناسبات الدينية والاجتماعية - من شعائر عاشوراء، إلى الزواج، والوفاة، وكمنابر لنشر الدعوة. ويصبح المأتم (المبنى) فور الانتهاء من بنائه "وقفا" للإمام الحسين، فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه كسلعة تجارية. أما نفقات المأتم وتدبيره وإدارته فتبقى مسئولية المؤسس أو ذريته من بعده، أو تحت إشراف دائرة الأوقاف الجعفرية. والذي يدفعنا إلى إدراج هذه المآتم ضمن تكوينات المجتمع المدني، هو إنها تتم طواعية أو تبرعا من مؤسسها بإرادته الحرة، ثم تصبح ملكية عامة لأبناء المجتمع المحلي من الشيعة، واهم من

ذلك أنها فى حالة البحرين أصبحت وسيلة فعالة لنشر الوعى والتعبئة السياسية لأبناء الطائفة الشيعية. وقد ساعدت المآتم على تقوية الروابط بين أبناء الطائفة، وأعطتهم بدائل للاجتماع والحوار والتعبير عندما يتم تعليق الحريات العامة أو العمل الحزبي والنقابي- كما هو الحال فى معظم سنوات ما بعد الاستقلال. ويوجد من هذه المآتم فى ا لبحرين حوالى خمسمائة، ولكنها لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية للجمعيات وهيئات النفع العام البحرانية (فخرو، ١١٩) فإذا أدرجناها، فإن عدد تنظيمات المجتمع المدنى فى البحرين تقفز من ٦٦ إلى ٦٣٩.

وبنفس المنطق نجد شكلا خليجيا فريدا للاجتماع والتداول والسجال الحر فى الكويت، وهو المعروف باسم "الديوانية"، وهى مجلس أو مضيفة فى بيت كبار الميسورين من أبناء الأسر المرموقة، تستضاف فيه الاجتماعات العامة لصفوات منتقاة من المهمومين بالقضايا العامة، فى يوم محدد أسبوعيا. وبهذا المعنى فإن "الديوانية" الكويتية تؤدى كل الوظائف التى تؤديها أى منظمة من منظمات المجتمع المدني، كما عرفناها فى صدر هذه الورقة ، ويقدر عدد الديوانيات المعروفة فى منتصف التسعينيات بأكثر من مائة ديوانية (الغبرا، ١٠٢). والديوانية الكويتية، بهذا الشكل وتلك الوظيفة، تعتبر إبداعا مدنيا كويتيا يجمع بين الممارسات التقليدية لمجلس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، وبين الممارسات الحديثة لجمعيات الخريجين أو حتى الأحزاب السياسية. ومثل المآتم البحرينية، فإن الديوانيات الكويتية لا تظهر فى سجلات وزارة الشئون الاجتماعية ضمن جمعيات النفع العام. فإذا أضيفت، فإن عدد تكوينات المجتمع المدنى فى الكويت تقفز من ٥٥ إلى ٢٠٧.

كذلك من الخصوصيات المدنية الخليجية ما ظهر فى البحرين فى التسعينيات تحت اسم الصناديق الخيرية، والتى أنشأت لمساعدة المحتاجين فى قرى البحرين وإحياء المدن التى لا تصلها لا خدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية، ولا جهود الجمعيتين الخيرتين الوحيدتين فى البحرين، وهما جمعية البحرين الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر البحريني، والتى ركزتا على الجوانب الصحية فى غالب الأحوال. وقد فوجئت السلطات البحرينية بالزيادة السريعة للصناديق الخيرية، حيث تجاوز عددها الأربعين فى غضون ثلاث سنوات (١٩٩٠

-١٩٩٣)، مع مزيد من طلبات الإشهار، مما دفع الحكومة إلى تجميد منح الرخص لها، خاصة وإنها رغم "براءة" المقصد، إلا أنها تقع جميعا فى قرى وأحياء شيعية، وبمبادرات من أبناء الطبقة الوسطى الشيعية؛ ولأنها توسعت فى خدماتها إلى إرسال المحتاجين إلى علاج أو استكمال دراسة إلى الخارج، وإيجاد فرص عمل للشباب العاطل. وقد شكك البعض فى أن وراء هذه الصناديق تنظيمات سياسية معظمها إسلامية (فخرو، ١٠٨).

ولتعدد وتنوع هذه الأشكال غير الرسمية من تنظيمات المجتمع المدنى فى معظم بلدان الخليج، فقد اعددنا الجدول رقم (٦) الذى يشمل ما هو مسجل رسميا كجمعيات وهيئات "نفع عام"* وما هو غير مسجل.

جدول رقم (٦)

أنواع التنظيمات المدنية فى بلدان الخليج فى منتصف التسعينات (مسجلة وغير مسجلة)

	الإمارات	البحرين	الكويت	قطر	عمان	السعودية
دينية	٦	٥٠٣	١٤	٢	-	٤٢
نسائية	٥	٥	٥	٢	١١	١٨
مهنية (٣٦)	١٠	١٧	١٦	١	٨	١٦
فنون ومسرح	٣٨	-	٣	١	-	-
خيرية إنسانية	١٣	٤٣	١١	٤	٢	٦٣
تعاونية	٢٦	-	١٠٢	-	-	-
ثقافية	٨	٦	٦	٢	٣	٣٢
جاليات	١٧	-	٣	-	-	-
رياضية شبابية	١٥	٥٦	١٢	٣٢	٦	١٨
أحزاب سياسية	-	٧	-	-	-	-
نقابات	-	٢	٣	-	-	-
أخرى	-	-	٣٢	-	-	١٨٩
الجملة	١١٨	٦٣٩	٢٠٧	٤٤	٣٠	١٢٤٦

ومن الجدول نلاحظ أن حجم التكوينات المدنية قد قفز من الـ ٣٦٠ جمعية المسجلة رسميا طبقا للقانون فى كل دولة خليجية، إلى ١٢٤٦ تنظيم مدنى يشمل ما هو غير مسجل، والذى اهتدينا واهتدى له الباحثون فى الموضوع. ولاشك أن هناك تنظيمات أخرى إضافية غير رسمية، وينطبق عليها كل مواصفات المجتمع المدنى ، ولكننا لم نتمكن فى رصدها أو تقدير عددها.

*** ٤.٦. القنوات الفضائية المستقلة: ريادة خليجية**

يوضح الجزء الأيسر من الجدول رقم (٤) عدد وسائل الاتصال الجماهيرى المستقلة فى بلدان الخليج. ويسترعى الانتباه الكثرة النسبية للصحف اليومية مقارنة بعدد سكان البلدان الخليجية الستة. وتجعل هذه الوفرة النسبية للصحف معدلها فى الخليج اعلى منه فى كل البلدان العربية الأخرى، ربما باستثناء لبنان.

ولا يقل عن ذلك أهمية، وربما يتجاوزها بكثير، ظهور قنوات فضائية تليفزيونية مستقلة منها أربع سعودية، وان كانت تبث من خارج المملكة، وثلاث إماراتية، وواحدة قطرية. وتتمتع القنوات الثمانى بحرية كاملة، لا تقل عن مثيلاتها فى الغرب الليبرالي.

وأهمية هذه الظاهرة والتى بدأت بعد حرب الخليج الثانية، وتحديدا منذ عام ١٩٩٢، هو فى وفرة البرامج الحوارية والسجالية والخلافية، والتى تتيح للمشاهدين الاستماع ورؤية "الرأى والرأى الآخر"، و"الرأى المعاكس"، و"على الهواء" مباشرة، دون رقيب أو حسيب. واكثر من ذلك أن المشاهدين لهذه البرامج الحوارية يشاركون فى طرح الأسئلة والتعليق وإبداء الآراء تجاه ما يطرحه ضيوف هذه البرامج الحوارية من وجهات نظر.

إن مؤشرى الصحف اليومية المستقلة والقنوات الفضائية المستقلة تمثل، فى رأينا، دفعة عملاقة لأدبيات وسلوكيات المجتمع المدني، "المعنوية" والتى يصعب "تكميمها" أى حسابها بالأرقام والنسب المئوية. ولكن قيم التسامح وقبول الاختلاف والتنوع تمثل الشرايين الدقيقة لأى مجتمع مدنى حقيقي. فالمنظمات قد

تكون شرط "ضرورة" للمجتمع المدني، ولكن التسامح وقبول التنوع هو شرط "الكفاية" لنمو وتوطيد هذا المجتمع. وإذا كانت معدلات تنظيمات المجتمع المدنى الخليجى متدنية قياسا لأقطار عربية أخرى، فانه يعوضها إلى حد كبير هذا الزخم الإعلامى الحر الذى تمثله القنوات الفضائية المستقلة، إنها بمثابة "برلمانيات شعبية" على الهواء. فهل فى ذلك تعويض جزئى عن التلكؤ الشديد للبرلمانات المنتخبة فى معظم أقطار الخليج العربية؟

❋ ٥.٦. أسلمة السياسة وتسييس الإسلام: الكويت نموذجا

رغم الجذور الدينية والقبلية العميقة للمجتمع والدولة فى بلدان الجزيرة والخليج، إلا أن لغة الخطاب السياسى التى سادت بين الحربين وفى الخمسينيات والستينيات كانت لغة وطنية وقومية. وقد حمل لواء اللغة المجتمعية الجديدة التنظيمات المدنية الحديثة وخاصة فى البحرين والكويت، وعلى نحو ما أشرنا عدة مرات فى مواضع سابقة من هذه الدراسة. وقد تمثل ذلك بشكل درامى فى المجلس النيابى الوحيد المنتخب فى منطقة الخليج منذ عام ١٩٦٣، وهو مجلس الأمة الكويتي.

فالجمعيات والروابط والأندية والهيئات المدنية التى كانت موجودة بالفعل فى الكويت قبل الاستقلال (١٩٦١) هى التى وضعت الأجندة السياسية قبيل وخلال التجربة البرلمانية. وكان الأبرز والأكثر تنظيما بينها هى الحركة الوطنية القومية، المتأثرة بالناصرية (مصر) وحزب البعث العربى الاشتراكي، وحركة القوميين العرب (الشام والعراق). واعتمدت الحركة الوطنية القومية على أبناء الطبقة الوسطى المدينية (الحضرية) وأبناء الأسر الكبيرة والقبائل المعروفة التى حظوا بقسط من التعلم العصري، وخاصة خارج منطقة الخليج. وكانت لهذه العناصر الريادة والسيادة فى أول برلمانين (١٩٦٣، و ١٩٦٨) إلى أن أصابت هذه الحركة ما أصاب الحركة العربية القومية عموما من انكسار بعد هزيمة ١٩٦٧، ومن انحسار بعد رحيل عبد الناصر (١٩٧٠). فقد انقسمت الحركة على نفسها، وأصبح لها جناح اكثر يسارية، يقوده د. أحمد الخطيب وسامى المنيس؛ فى مواجهة الجناح القومى الناصرى

الوسطى الذى يقوده جاسم القطامي. ودارت منافسة حامية الوطيس بينهما للهيمنة على العديد من الجمعيات والروابط والاتحادات والهيئات المدنية، التى كانوا معا وجيل سابق قد خلقوها منذ العشرينات.

المهم، أنه فى أجواء الهزيمة والانكسار والانحسار والتشرذم هذا، تسلل تيار ثالث، قديم الجذور جديد الوجوه، وهو تيار "الإسلام السياسي"، وكان عام ١٩٦٧ نقطة تحول كاشفة عن انتقال الهيمنة فى الشارع السياسى من الحركة الوطنية- القومية (بكل فصائلها) والتى ظلت تشغل مقدمة مسرح الحياة العامة لنصف قرن، إلى القوى الإسلامية الصاعدة. ففى ذلك العام، حلت الحكومة البرلمان (مجلس الأمة)، وانتقدتها القوى الوطنية - القومية وتنظيمات المجتمع المدنى أشد الانتقاد. ولكن القوى الإسلامية الصاعدة، وخاصة الإخوان المسلمين، لم تشارك فى حملة إدانة الحكومة. وكافأتها هذه الأخيرة على موقفها، بتعيين أحد رموزها من قيادة "جمعية الإصلاح الاجتماعى الإسلامية" وزيرا للأوقاف، وذلك لأول مرة منذ استقلال الكويت، وقد وفر ذلك لجمعية الإصلاح خصوصا وللقوى الإسلامية عموما "موقعا جيدا لاستغلال حالة الضعف والانقسام فى صفوف العديد من الجمعيات القومية، فى الوقت الذى تفيد فيه من هذه العلاقة الجديدة مع الحكومة" (الغبرا، ١١٠).

ثم انفجرت الثورة الإسلامية فى إيران، عبر الخليج، عام ١٩٧٩، وهبت ريحها على الكويت، وتأثر بها خصوصا أبناء الكويت من الشيعة، بما فى ذلك الجمعيات الإسلامية الشيعية، التى كانت إلى ذلك الوقت تنحو منحا وعظيا خيريا أخلاقيا، بعيدا عن السياسة. وكما برزت جمعية الإصلاح الاجتماعى الإسلامية السنية إلى مسرح الأحداث فى أوائل السبعينيات، برزت "الجمعية الثقافية الاجتماعية" لتعبر عن مصالح وطموحات "شرائح كبيرة من الشيعة الكويتيين (الذين يؤلفون ما بين ٢٠ و ٣٠٪ من مجموع المواطنين) فى أوائل الثمانينات، وأصبحت هذه الجمعية التى كانت قد تأسست عام ١٩٨٦، بعد الثورة الإيرانية وبتأثيرها، وتأثير المد الإسلامى عموما، فاعلا سياسيا شعبيا رئيسيا على المسرح الكويتي. واستخدمت الجمعية الثقافية الاجتماعية مسجد شعبان فى الحى الشرقى من المدينة

للتظاهرات الجماهيرية الشيعية. وكان يقود هذه التظاهرات شخصية شيعية كاريزمية هو عباس المهيري. وقد أدى تحركه إلى صدامه مع الدولة واعتقاله، ثم إسقاط الجنسية الكويتية عنه وعن عائلته وإبعاده إلى إيران"- (الغبرا، ١١٤). والجدير بالذكر، أن السيد عباس المهرى عاد إلى الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقى فى فبراير ١٩٩١، ورغبة النظام الحاكم فى مصالحة عامة مع كل القوى التى كان متخاصما معها قبل الغزو.

وخلاصة القول، هو أنه كما كانت الجمعيات والهيئات المدنية هى الوعاء الذى نمت فيه الحركة الوطنية القومية بين العشرينات والستينيات؛ فإن جمعيات مشابهة كانت أيضا هى الوعاء والمدرسة التى نشأت فيها الحركة الإسلامية فى السبعينيات والثمانينيات؛ وأصبحت فى التسعينيات تحظى بنصيب وافر من مقاعد مجلس الأمة ومقاعد الوزارة. وبتعبير أخر أضفت تنظميات المجتمع المدنى على الحركة الإسلامية من الممارسات والمهارات ما جعل أصحابها يخرجون من إسلامهم "السلفي" المحافظ الزاهد، إلى إسلام سياسى مبادر ومقتحم.

❋ ٦.٦. بدايات مختلفة ونهايات متشابهة:

تختلف بدايات المجتمع المدنى فى بلدان الخليج اختلافا واسعا من حيث توقيت "الولادة"، "نوع" المولود الأول، والنمو والترعرع، وقوة البنيان، والعلاقة بالأصول والفروع. ورغم هذا الاختلاف الواسع فى البدايات، فإن المسارات القطرية العديدة تقاربت أو توازت أو تقاطعت فى العقود الثلاثة الأخيرة. وتكاد البلدان الستة تدخل القرن الحادى والعشرين وهى اكثر تشابها فى نوعية مجتمعاتها المدنية وتهيؤها للتحول الديمقراطي.

وللتدليل على البدايات المتفاوتة، لنتذكر أن هناك ما يزيد عن خمسين سنة كفارق زمنى بين تكوين أول جمعيات أهلية فى البحرين وهو نادى البحرين الرياضى عام ١٩١٨، وأول جمعية أهلية فى قطر، وهى الجمعية القطرية لرعاية المعوقين عام ١٩٧٣، كذلك كانت البداية نسائية فى رأس الخيمة بالإمارات لأول

جمعية أهلية مدنية عام ١٩٦٧- أى قبل تأسيس الدولة الاتحادية المستقلة بخمس سنوات. وكذلك كانت بداية العمل الأهلى المدنى التطوعى كله فى السعودية بجمعية نسائية هى الجمعية الخيرية النسائية فى جدة عام ١٩٨٣، والتى سرعان ما لحقت بها جمعية نسائية أخرى فى الرياض فى نفس العام. ثم تكاثرت الجمعيات النسائية فى السعودية إلى أن وصلت إلى ١٨ جمعية فى منتصف التسعينات ولم يعد ينافس هذا العمل الأهلى النسائى من حيث عدد التنظيمات إلا الأندية الرياضية وغرف التجارة. ولا يخفى أن الجمعيات النسائية أصبحت المنافذ الشرعية الوحيدة المقبولة دينيا واجتماعيا لدخول المرأة السعودية مجال العمل العام. وقد طورت بعض هذه الجمعيات النسائية أنشطتها لتشمل بنوك السيدات، وفصول محو الأمية، ومحاولات لإبداع "تفسير نسوي" جديد لنصوص الشريعة.

ومع نهاية القرن العشرين، تجمعت خيوط هذه البدايات المختلفة والألوان المتعددة لأنواع المبادرات الأهلية المدنية الخليجية، لتدفع بالدولة والمجتمع نحو "الديموقراطية"، التى أخذت أيضا لونا وطعما ونكهة خليجية.

❋ ٧.٦. جذور وواقع المشاركة الشعبية: السعودية نموذجا

يوجد فى منطقة الخليج برلمان منتخب واحد فى الكويت، وخمسة مجالس للشورى، يتم تعيين اعضائها بواسطة رأس السلطة التنفيذية.

وعلى عكس ما يبدو للكثيرين من خارج منطقة الخليج فإن للديموقراطية جذور تضرب فى أعماق الهياكل التقليدية: مجالس الأسرة والعشيرة والقبيلة، من ناحية، و"الفردية" البدوية المشتطة أحيانا خارج إطار الجماعة القرابية من ناحية ثانية، وممارسات الشورى من أهل الحل والعقد فى التراث العربى الإسلامى من ناحية ثالثة.

وكان لابد لهذه الجذور الثلاثة أن تشذب وتصقل وتنصهر فى قوالب حديثة معاصرة، تقربها مما يطلق عليه علماء السياسة والاجتماع بالتحول الديموقراطي. ومن الطريف أن السعودية هى التى كانت قد بدأت أول تجربة ديموقراطية فى عام ١٩٢٤، بمبادرة من الملك عبد العزيز الذى استحدث "مجلس الشورى الأهلى"، والذى

تكون من ممثلي ثلاث فئات هي: الأعيان (رؤساء القبائل والعائلات الكبيرة)، والعلماء (رجال الدين) والتجار. وكانت كل فئة هي التي تختار ممثليها الخمسة في مجلس قوامه ١٥ عضوا (منذ عام ١٩٢٥، بعد أن كان ١٤ في البداية). وتحددت اختصاصات مجلس الشورى الأهلي السعودي في سن اللوائح والقوانين الخاصة بالبلديات والتعليم والصحة العامة والمحاكم الشرعية والأمن الداخلي. إلا أن التجربة لم تستمر بهذا الشكل الطموح إلا لأربع سنوات. فمع عام ١٩٢٨، تضاءل عدد أعضاء المجلس إلى ٨ أعضاء، وأصبحت مهماته استشارية فقط، وحسب ما يطلب ذلك ملك البلاد. ثم مع استكمال بناء الدولة عام ١٩٣٢ وإعلانها تحت اسمها الحالي، اختفى كل حديث عن الشورى أو المشاركة الشعبية في السلطة، إلى أن تشكل مجلس الشورى الحالي في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٤- أي بعد سبعين سنة؛ وكان بذلك آخر مجالس الشورى التي تأسست في بلدان الخليج العربية. كان المجلس الأول (الشورى الأهلي) يتكون من ١٥ عضوا من ثلاث فئات هي التجار والأعيان والعلماء، وكانوا يمثلون أهم قوى المجتمع المدني في ذلك الوقت (١٩٢٤). أما مجلس الشورى السعودي الحالي (الذي أعلن عام ١٩٩٢ ولكنه تشكل فعليا عام ١٩٩٤) فيضم ٩٠ عضوا، ويشمل إلى جانب الفئات الثلاث المشار إليها، والتي مثلت في مجلس ١٩٢٤، دخلت فئات إضافية عديدة أهمها المهنيون بمختلف تخصصاتهم الحديثة، والمثقفون والكتاب، وشخصيات عامة وإعلامية. وسواء من حيث العدد أو الفئات، فإن مجلس ١٩٩٤ يجسم إلى حد كبير ما طرأ على المجتمع المدني السعودي من تغيير وتطوير خلال السبعين سنة التي تباعد بين التاريخين.

وبين أول مجلس للشورى (١٩٢٤) وأخر مجلس للشورى (١٩٩٤)، جرت مياه كثيرة في الخليج، وهبت عواصف رملية هائلة على الجزيرة؛ وانفجرت ثورات، وحيكت مؤامرات، وحدثت انقلابات، ونشبت حروب، واختفت ممالك وإمبراطوريات داخل الجزيرة وفي دول الجوار المحيطة بها: كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين، أمير مكة(١٩١٦)، وكانت المسيرة المظفرة لعبد العزيز آل سعود من الكويت إلى نجد إلى حائل إلى الحجاز إلى إعلان المملكة

العربية السعودية ١٩٠٢- ١٩٣٢) وترسيم الحدود فى العشرينيات (١٩٢٢) لتظل أساسا للدول الجديدة فى العراق والكويت وسوريا والأردن والسعودية، إلى الوقت الحاضر، ثم تقوم جامعة عربية ينضمون إليها جميعا ويكرسون شرعيتهم فى مواجهة بعضهم البعض كدول، وفى مواجهة شعوبهم كحكومات ذات سلطة وسيادة، كذلك شهدت السعودية خلال تلك المرحلة الوسيطة ثلاث ثورات على حدودها: الثورة العراقية (١٩٥٨)، والثورة اليمنية(١٩٦٢)، والثورة الإيرانية (١٩٧٩)؛ ودخلت حربين على حدودها- غير معلنة مع مصر (١٩٦٢ -١٩٦٧) فى اليمن، ومع العراق، ضمن التحالف الدولي، لتحرير الكويت (١٩٩١). هذا فضلا عن الثورة الاقتصادية -المالية- النفطية. لقد كان من شأن هذه الأحداث الجسام أن تعيد الحياة من جديد إلى مفهوم المشاركة السياسية الشعبية فى السعودية.

ومجلس الشورى السعودى الجديد ما يزال ابعد ما يكون عن مجلس برلمانى تشريعى منتخب، مثل مجلس الأمة الكويتى مثلا، ولكنه اكثر من أخر صيغة لمجلس الشورى الأصلى الذى توقف عام ١٩٢٨. فمجلس الشورى السعودى الحالى يحظى ببعض الامتيازات، والتى منها منع فصل أو تخلى العضو قبل انقضاض دورة المجلس (أربع سنوات)، وحق أى عشرة أعضاء فى المجلس اقتراح قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة، مادامت الأغلبية فى المجلس توافق على ذلك ويعتمدها الملك بمرسوم ملكي.

إن المرحلة الوسيطة للنموذج السعودى القديم- الجديد (١٩٢٤-١٩٩٤)، هى المرحلة التى ظهرت فيها أشكال جديدة واكثر تطورا للمشاركة الشعبية والتحول الديموقراطي. إن أكثر هذه الأشكال تقدما على الإطلاق فى الجزيرة والخليج، بل ربما فى المشرق العربى كله، هى التجربة البرلمانية الكويتية، والتى لا ينقصها إلا إباحة الأحزاب صراحة (لأنها موجودة ضمنا)، استكمال المرأة الكويتية لحقوقها السياسية - المدنية كاملة، بما فيها حق الانتخاب والترشيح للمناصب العامة؛ واستكمال حقوق الجنسية والمواطنة كاملة لفئة الكويتيين من أصول بدوية أو

وافده بعد عام ١٩٢٠. وقد بدأت التجربة الكويتية البرلمانية الرائدة منذ بداية الاستقلال ، وصمدت للعديد من الاختبارات والمحن.

ويلى الكويت من حيث الريادة فى المشاركة الشعبية البرلمانية دولة البحرين، التى استقلت بعد الكويت بعشر سنوات (١٩٧١)، وسارت على نهجها- من صياغة دستور، وانتخاب مجلس تشريعي- لعدة سنوات، ولكنها نكصت عن التجربة، وعلقت ديمقراطيتها الوليدة، حينما حل المجلس الوطنى فى أغسطس ٥٧٩١، وعاشت البحرين فى ظل قوانين طوارئ أمن الدولة لأكثر من عقد ونصف. وفى عام ١٩٩٢، وبعد حرب تحرير الكويت، ومع السعودية تقريبا، أعلنت البحرين عن تكوين مجلس شوري، من ثلاثين عضوا، يعينهم الأمير الحاكم، وذو صلاحيات استشارية فقط، ولا تختلف كثيرا عن مجلس الشورى السعودى الجديد.

أما قطر، فقد بدأت تجربتها فى المشاركة السياسية بتواضع شديد عام ١٩٧٢، بتأسيس مجلس للشورى من ٢٠ عضوا فى البداية . ولم يطرأ على المجلس تغيير يذكر الا زيادة أعضائه إلى ٣٠ عضوا فى الوقت الحاضر، لتمثيل الفئات الجديدة من المهنيين والتجار والمثقفين ذوى التعليم الحديث. والميزتين الجديدتين بالتنويه فى مجلس الشورى القطرى هو أن الأعضاء هم الذين ينتخبون رئيس المجلس ونائبه، ومن حقهم مسائلة الوزراء، ولكن دون حق طرح الثقة على الوزراء أو أى مسئولين تنفيذيين آخرين. وفيما عدا ذلك فمجلس الشورى القطرى مشابه فى بقية الاختصاصات لمجلس شورى السعودية والبحرين.

❋ ٦-٨. آفاق التحول الديموقراطى: الإمارات وعمان

منذ التجربة الديمقراطية الرائدة للكويت فى منطقة الخليج، لم تشهد المنطقة تخطيطا واعيا للتحول الديموقراطى الطوعي، يقوده رأس النظام الحاكم، بقدر ما يوجد فى دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان.

ففى الإمارات تشكل منذ البداية مجلس وطنى اتحادي، عام ١٩٧٢، والمجلس يمثل السلطة التشريعية الفعلية للبلاد، ويتكون من ٤٠ عضوا، موزعين حسب الثقل النسبى للإمارات التى يتشكل منها الاتحاد:

- ٨ مقاعد لكل من أبو ظبى ودبي.
- ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة.
- ٤ مقاعد لكل من عجمان والفجيرة.

ولم ينص دستور الاتحاد على أسلوب معين لاختيار ممثلى كل إمارة، وان كان ذلك يتم بالتعيين من شيخ كل إمارة إلى الآن. ومدة العضوية فى المجلس هى سنتان قابلتان للتجديد. وظل الباب مفتوحا لكل إمارة أن تعتمد الانتخابات أسلوبا لاختيار ممثليها فى المجلس الوطني. ولهذا الأخير كل الاختصاصات التشريعية المتعارف عليها فى برلمانات العالم، ما عدا طرح الثقة الحكومة، ومادامت القوانين التى يقرها تعتمد من رئيس الاتحاد فى النهاية.

أما فى سلطنة عمان، فقد تشكل فيها أول مجلس للشورى عام ١٩٨١، وكان يضم ٤٥ عضوا معينين، منهم ١٧ يمثلون الحكومة، والبقية يمثلون محافظات السلطنة. ثم جرى توسيع المجلس عام ١٩٨٤ إلى ٥٥ عضوا، منهم ١٩ يمثلون الحكومة وبعدها بثلاث سنوات (١٩٨٧) أيد عدد الأعضاء إلى ٨٠ عضوا، منهم ٢ يمثلون الحكومة والباقى يتم انتخابهم، بواسطة القبائل، وغرف التجارة، والأندية، والجمعيات المهنية فى المحافظات، طبقا لشروط واضحة.

ولكن النقلة النوعية فى مجلس الشورى العمانى أتت عام ١٩٩٠، لتجعله متميز عن كل مجالس الشورى الخليجية والأقرب إلى مجلس الأمة الكويتي. فيتم اختيار أعضاء المجلس فى الوقت الحاضر من خلال آلية مركبة من اكثر من مرحلة، على النحو التالي:

❀ يقوم شيوخ القبائل والأعيان والوجهاء والمثقفون والمهنيون والتجار بإعداد لوائح للمرشحين من كل فئة من هذه الفئات الست، والمحددة بمقتضى مرسوم سلطاني، بشروط عضوية معروفة سلفا. وعادة ما يتم ذلك من خلال انتخابات داخلية في كل تنظيم من هذه التكوينات، سواء كانت تقليدية (القبائل والأعيان والوجهاء) أو حديثة (المثقفون والتجار والمهنيون).

❀ ترفع لوائح المرشحين هذه إلى وزارة الداخلية، التى تقوم بدورها برفعها إلى السلطان، ليختار نصف الأعضاء الذين رشحتهم كل مجموعة أو تنظيم تقليدى أو مدني.

ويتم تطوير التجربة العمانية مع كل دورة انتخابات لمجلس الشورى، ويأخذ هذا التطوير دائما باتجاه توسيع القاعدة التى يتم منها اختيار المرشحين للمجلس، وباتجاه زيادة عدد من يشاركون فى العملية الانتخابية. ففى دورة مجلس الشورى الأخيرة التى جرت انتخاباتها عام ١٩٩٣، مثلا، تم الآتى :

١- زيادة عدد الناخبين إلى ٥١,٠٠٠ ناخب، يتوزعون على ٥٩ دائرة انتخابية طبقا للكثافة السكانية، مع ضمان حد ادنى لكل منطقة، وحد أقصى لا تتجاوزه أى منطقة. من ذلك إن أى منطقة (دائرة) يقل عدد سكانها عن ثلاثين ألفا، فإن ناخبيها يختارون مرشحين، يعين السلطان أحدهما فى مجلس الشورى. أما إذا زاد السكان عن ثلاثين ألفا فتختار أربعة مرشحين، يعين السلطان منهم اثنين فى المجلس.

٢- إضفاء درجة اكبر من التنظيم على الانتخابات، تستهدف مزيدا من ضمانات الأمانة والشفافية. فاللجان التى تشرف على العملية الانتخابية تضم الآن إلى جانب ممثلى وزارة الداخلية عددا مماثلا من القضاة الشرعيين.

٣- استحداث وتوسيع نطاق مشاركة المرأة العمانية فى الانتخاب والترشيح. وفى ذلك فان عمان تحتل موقع الصدارة فى كل الخليج، وتتفوق حتى على الكويت. وفى الانتخابات الأخيرة تم بالفعل اختيار ١٦٤ عضوا من مجموع ٧٣٦ متنافسا، بما فيهم عدد من النساء. وتم تعيين ٨٢ عضوا منهم لمجلس الشورى العماني، بما فى ذلك امرأتين لأول مرة.

* ٨-٧- مستقبل المجتمع المدني والديموقراطية في الخليج:

في التجربة الإنجليزية، حصل أقل من ١ في المائة من السكان من النبلاء ورجال الدين، بعد ثورة دامية، على حق المشاركة في مجلس يقر الضرائب، ويملك سلطة الاعتراض على القوانين التي يصدرها الملك. واعتبرت الوثيقة التي أعطت هذا الحق لهذه النسبة الضئيلة من كبار القوم الإنجليز "بالعهد الأعظم" (Magna Carta) وكان ذلك عام ١٢١٥. وعد ذلك وقتها ثورة هائلة على طريق المشاركة الديموقراطية، رغم أنها لم تشمل إلا أقل من واحد في المائة من الرجال البالغين. وكان مجلسهم يسمى مجلس اللوردات.

جدول رقم (٧) (*)

مؤشرات اجتماعية - اقتصادية مختارة لبلدان الخليج العربية في منتصف التسعينيات

	حجم السكان (مليون نسمة)	المساحة (ألف كم٢)	الكثافة (شخص/كم٢)	الناتج القومي الإجمالي بالمليار	معدل التعليم (٪ غير الأميين)	نصيب الفرد من الإنتاج القومي بالدولار	معدل الإنفاق العسكري من الإنفاق المشترك على التعليم والصحة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي على مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العربي على مؤشر التنمية البشرية
السعودية	١٧.٤	٢.١٥	٨.٨	٩٠.٠	٦١.٣	١١	٥.٩٨٤	٠.٧٧١	٦٣	٦
عمان	٢.٠	٢١٢	٩.٣	٧.٨	٣٥.٠	٢٩٣	١٠.٤٢٠	٠.٧١٦	٨٢	١٠
الإمارات	١.٨	٨٤	٢١.٤	٢٨.٤	٧٨.٢	٤٤	٢٠.٩٤	٠.٨٦٤	٤٢	٢
الكويت	١.٨	١٨	١٠.٠	٣٣.١	٧٧.٤	٨٨	٢١.٦٣	٠.٨٣٦	٥١	٤
البحرين	٠.٥	٧	٧١.٠	٣.٠	٨٤.١	٤١	١٥.٥	٠.٨٦٦	٣٩	١
قطر	٠.٥	١١	٤٥.٥	٤.١	٧٨.٥	١٩٢	٢٢.٩	٠.٨٣٩	٥٠	٣
الجملة	٢٣.٠	٢.٤٨٢	٩.٣	١٦٦.٤	٦٥.٠	٤٠	٧.٢٣٥	-	-	-

(*) N. Hopkins and Saad E. Ibrahim, Arab society, (third edition), Cario: American University in Cairo press, 1997, PP. 4-10.
[UNDP, Human Development Report, New York, Jhons Hopkins University Press, 1997. 1.

وبعد ذلك بأربعة قرون كاملة، ثارت الطبقة الوسطي، ورفعت السلاح ضد الملك وضد النبلاء ورجال الدين (مجلس اللوردات) مطالبين بالمشاركة فى السلطة. وبعد عشرين سنة تقريبا من الحرب الأهلية، وإعدام ملك بواسطة العامة لأول مرة فى التاريخ البريطاني، حصلت الطبقة الوسطي، التى قادها أوليفر كرمويل على حق المشاركة السياسية، بانتخاب ممثلين لها في مجلس جديد، سمى "بمجلس العموم" (أى عامة الشعب). وكان لابد من الانتظار قرنين آخرين إلى أن حصل العمال على نفس حق المشاركة فى تسعينيات القرن التاسع عشر. وكان لنساء بريطانيا أن ينتظرن إلى عام ١٩٢٠، قبل أن يحصلن على نفس حقوق المواطنة الكاملة. أى أنه بين الماجناكارتا/ العهد الأعظم (١٢١٥) وحصول النساء على حقوقهن الانتخابية (١٩٢٠) كان قد مر سبعة قرون، وسالت دماء إنجليزية غزيرة.

وما حدث ويحدث فى الخليج منذ عشرينيات القرن العشرين هو تطور فى نفس الاتجاه- بتقدم خطوتين أو ثلاث وينتكس خطوة أو خطوتين إلى الوراء. ولكن المنحنى هو منحنى صاعد فى اتجاه مزيد من المشاركة ومزيد من المحاسبة. وما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية، وعوامل إقليمية ودولية. وتكوينات المجتمع المدنى التى توفرنا على عرضها وتحليلها فى هذا الفصل هى ملتقى التفاعل بين الداخلى والإقليمى والعالمي؛ وهى الأكثر حساسية واستجابة وإلحاحا على مزيد من المشاركة. ومع كل تردد النخبات الحاكمة فى الخليج (كما فى كل الدنيا) فى إشراك قوى أخرى معها فى السلطة، الا أن هذا التردد وتلك المقاومة لم تكن حديدية أو صماء. وتعكس الأرقام والمؤشرات فى الجدول رقم (٧) حقائق كاشفة للواقع، وحقائق مؤسسة للمستقبل.

- فمعدلات التعليم فى ارتفاع مستمر، ويكفى أن نسبة الأمية قد تقلصت إلى ٣٥٪ أى أقل منها فى مصر (٤٠٪) التى بدأت مسيرة التحديث قبل بلدان الخليج بقرن كامل على الأقل. والتعليم يعنى نمو حجم الطبقة الوسطى، وهذه بالتالى تعنى زيادة تنظيمات المجتمع المدني، عددا وعضوية، وبالتالى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

- يدعم زيادة الطلب على المشاركة السياسية من الطبقات الوسطى الخليجية عدة عوامل منها أن الاحتياجات الأساسية، ومعظم الحاجات الثانوية والكمالية لأبناء المجتمعات الخليجية قد أشبعت بفضل الثروة النفطية الطائلة وعائداتها الفلكية فى عقدى السبعينيات والثمانينيات. ولا أدل على ذلك من "مؤشر" التنمية البشرية، والذى يضع بلدان الخليج فى الثلث الأعلى بين بلدان العالم المائة والثمانين، التى تتوفر عنها بيانات. بل إن بعض البلدان الخليجية قد أحرزت موضعا متقدما فى الخمسين دولة الأكثر تقدما على مؤشر التنمية البشرية- وهى البحرين (ترتيب ٣٩ فى العالم)، والإمارات (٤٢) وقطر (٥٠)، والكويت (٥١). أما بين الأقطار العربية الواحد والعشرين، فإن المراكز الخمسة الأولى هى كلها لبلدان الخليج: فالأولى هى البحرين، تليها الإمارات، فقطر، فالكويت، فالسعودية. وجاءت عمان فى المرتبة العاشرة. وكما يخلص عالم النفس الاجتماعى الشهير "ماسلو" Maslow الحاجة إلى المشاركة واثبات الذات تأتى فى المرحلة الثالثة بعد إشباع الحاجات الأولية (الأساسيات من طعام وشراب ومأكل وملبس ومأوي) والثانوية (من تعليم وصحة وترويح واجتماع).

- ويقوى من الطلب على المشاركة السياسية فى بلدان الخليج تقلص سطوة وإغراءات "الدولة الريعية"، التى كان لها من "ذهب المعز وسيفه" الشيء الكثير فى السبعينيات والثمانينيات، وبالتالى تمكنت خلال هذين العقدين من احتواء، أو حصار، أو تقليص، أو إجهاض، تنظيمات المجتمع المدنى فى بلدان الخليج (تعليق برلمان البحرين لأكثر من عقدين، وحل البرلمان الكويتى مرتين، وتمرير القانون ٢٠ لعام ١٩٨٠ بالإمارات والذى قيد إنشاء الجمعيات، وتلكؤ السعودية فى تنفيذ الوعد بإنشاء مجلس شورى والذى كانت قد قطعته على نفسها عام ١٩٤٦ فى أعقاب الثورة اليمنية عام ١٩٦٣ لمدة ثلاثين عاما). لقد تآكلت الاحتياطات النقدية الهائلة بسبب حروب الاستنزاف البشرى (الخليج الأولى) أو الحروب الإلكترونية الخاطفة ولكنها باهظة التكاليف. وفى كل الأحوال

فالاكتشاف أو إعادة الاكتشاف الضمني للأنظمة الحاكمة في الخليج، كما في غيره من البلدان العربية والنامية، أن البديل للبطش السياسي أو الإغراء المالي هو الشرعية بالمشاركة المنصفة (إن لم تكن العادلة أو المتساوية) في الثروة والسلطة.

- حتى الحماية الأجنبية لأنظمة الحكم في الخليج ليست بديلا حقيقيا عن الشرعية بالمشاركة الديمقراطية. فهذه الحماية هي، أولا، مستفزة لكثير من القوى المحلية والإقليمية، ويتم مقاومتها، حتى بوسائل تدخل في باب الإرهاب (حادث الخبر ١٩٩٦). وهي، ثانيا، مكلفة، وتستنزف الموارد المحلية، إذا تم دفع هذه التكلفة من ميزانيات بلدان الخليج، أو هي تثير المعارضة في دولها (الكونجرس) لان دافع الضرائب في مثل هذه المجتمعات الديموقراطية هو الذي يتحمل العبء في النهاية. وفي كل الأحوال فان هذا الأخير من خلال تنظيمات المجتمع المدني في بلاده (التي تراقب وتحاسب) يتساءل على معنى ومغزى تحمل أعباء إنسانية ومادية لحماية أنظمة غير ديموقراطية. ومن هنا فان الضغط من أجل شرعية بالمشاركة، يشتد أيضا من الخارج، ومن البلدان الغربية "الصديقة". فسلاح النفط الذي كان يمكن معه تبرير حماية أنظمة أوتوقراطية في الخليج لم يعد بنفس القوة أو الإقناع الذي كان بهما منذ عقدين أو حتى منذ عقد واحد. أن هناك وفرة في الأسواق العالمية من المعروض من النفط؛ ولم يعد الخليج هو المصدر الرئيسي أو الوحيد لما يحتاجه الغرب من نفط.

- إلى جانب هذا وذاك، فان العالم كله يمر بما يسميه عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتجتون "بالموجة الثالثة للديمقراطية (Huntington, The Third Wave of Democracy) والتي اجتاحت العالم منذ ثورة البرتغال (١٩٧٤) بدءا بجنوب أوروبا، ثم أمريكا اللاتينية، ثم شرق آسيا (كوريا وتايوان والفليبين وماليزيا وإندونيسيا) ثم شرق أوروبا (مع انهيار الاتحاد السوفيتي)، ثم إفريقيا جنوب الصحراء. ولم يبق من مناطق العالم الرئيسية أمام هذه الموجة الا الوطن العربي. وقد بدأت معظم أنظمته (باستثناء العراق وسوريا وليبيا والسودان)

تغازل البدائل الديموقراطية قولا، إن لم يكن عملا بعد. وانتقال عدوى المشاركة السياسية والتعددية الثقافية (Multi - culturalism) أصبح عاما وشائعا، وخاصة مع ثورة المعلومات والاتصالات التى تصل إلى المواطنين بلا قيود أو حدود، ومن خلالها التأثير بالقدوة والمحاكاة (Demonstration Effect) ، على نحو ما أشرنا سابقا.

وهكذا فإن مستقبل المجتمع المدنى والديموقراطية فى بلدان الخليج هو مستقبل مؤكد من استقراء كل الدلائل والمؤشرات. والسؤال هو فقط كيف، ومتي، وبأى ثمن؟ والأمل هو أن يكون مع مطلع القرن الحادى والعشرين، وأن يكون تدريجيا، وسلميا.

المراجع

❁ النقيب ، خلدون حسن، **المجتمع والدولة فى الخليج**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

❁ النجار، باقر، "المجتمع المدنى فى الخليج والجزيرة العربية"، ضمن بحوث ومناقشات ندوة فكرية، **المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديموقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٥٦٥- ٥٨٧.

❁ المتوكل، محمد عبد الملك، "تعقيب على ورقة باقر النجار"، **فى: المجتمع المدنى فى الوطن العربي...**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٥٨٨-٥٩٣.

❁ غلوم، محمد حسين، "تعقيب ٢" على ورقة باقر النجار المجتمع المدنى فى الخليج والجزيرة العربية"، **فى: المجتمع المدنى فى الوطن العربى...**، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٩٤ -٥٩٩.

❁ فخرو، منيرة أحمد، **المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى البحرين**، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥.

❁ الغبرا، شفيق، الكويت: **دراسة فى آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، القاهر: مركز ابن خلدون: ١٩٥٠.

❁ عبد الله، عبد الخالق، وطه حسين حسن، وراشد محمد راشد، **المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الإمارات العربية المتحدة**، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥.

❁ عبد المعطي، عبد الباسط، **الدولة والمجتمع المدنى فى قطر**، القاهرة : مركز ابن خلدون، ١٩٩٧.

❁ الخوري، فؤاد، **القبيلة والدولة فى البحرين تطور نظام السلطة وممارستها**، بيروت، ١٩٨٣.

- الرميحي، محمد غانم، البحرين: **مشكلات التغير السياسي والاجتماعي**، الكويت: دار كاظمة، ١٩٨٣.
- إبراهيم، سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد: **دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
- إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، وعمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.
- قنديل، أماني، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، القاهرة: سفيكس، ١٩٩٦.
- Hopkins، N. & Saad Eddin Ibrahim, **Arab Society** (third edition), Cairo: American University in Cairo, Press 1997.
- Huntington, Samuel, **The Third Wave of Democracy**, Norman: Oklahoma University Press, 1992.

الفصل الرابع

▣▣ نماذج أخرى من التحول الديموقراطى في الوطن العربى ▣▣



◈ رياح الديموقراطية تهب على الوطن العربى.

◈ المسألة الديموقراطية فى العراق.

◈ رياح الديموقراطية تهب على العراق.

◈ نسيم الديموقراطية فى الأردن.

◈ شعب اليمن .. سندريلا الوطن العربى.

◈ من فيينا إلى المغرب مروراً بإفريقية.

◈ القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن وتحالفات المجتمع المدنى.

الفصل الرابع

نماذج أخرى من التحول الديمقراطى في الوطن العربى(*)

◈ رياح الديموقراطية تهب على الوطن العربى(*) ◈

منذ عدة سنوات، وبالتحديد فى خريف ١٩٨٣، أراد مائة مفكر عربى أن يجتمعوا ليتدارسوا "أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى". ولم يجدوا وقتها عاصمة عربية واحدة تسمح لهم بعقد مثل هذا الاجتماع. واضطروا لذلك أن يبحثوا عن مكان خارج الوطن العربى، يأوى اجتماعهم لعدة أيام، لكى يتحدثوا بحرية عن مسألة الديموقراطية. وكانت جزيرة قبرص ملجأهم المؤقت للحديث عن هذا الهم من هموم الوطن الكبير.

وفى هذا الأسبوع الأخير من مارس/ آذار ١٩٨٩، يلتئم فى عاصمة عربية هى العاصمة الأردنية عمان، حوالى مائتى مفكر وسياسى ونقابى عربى للحديث عن نفس المسألة فى المؤتمر الكبير الذى ينظمه منتدى الفكر العربى.

❋ بين خريف قبرص وربيع عمان:

يفصل بين قبرص غير العربية وعمان العربية حوالى ستمائة كيلو متر من الأرض والبحر. ويفصل بين تاريخ الندوتين حوالى ست سنوات، وكانت إحداهما فى الخريف والثانية فى الربيع. المسافة قريبة فى عرف المكان، والمدة قصيرة فى عرف الزمان. ولكن شتان ما بين المكانين والزمانين والفصلين. وأهم من ذلك شتان ما بين المزاجين، وما بين الخريف والربيع.

(*) جريدة الجمهورية - مصر - ٢٤ أغسطس ١٩٨٨.

(*) جريدة الجمهورية - مصر - ٢٥ مارس ١٩٨٩.

كان المناخ الذى خيم على ندوة المفكرين العرب فى قبرص منذ ست سنوات مناخا ثقيلا حزينا كئيبا، فقد جاءت ندوة قبرص بعد سنة من الاجتياح الإسرائيلى للبنان وحصار بيروت، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية منها، ثم احتلال المدينة نفسها، وارتكاب المذابح فى صبرا وشاتيلا فى خريف ١٩٨٢. وطوال العام الذى تلى تلك الأحداث المأساوية، كان المثقفون العرب يلتئمون فى جماعات صغيرة، حيث وجدوا للحديث وتبادُل الهموم والشجون حول نكبات الأمة. ثم تحرك بعضهم واقترح أن يلتئموا جميعا فى مكان واحد لتبادل وجهات النظر حول ما ينبغى أن يكون لخلاص الأمة من هذه النكبات.

وكان هناك شبه إجماع، قبل أن يلتقوا فى اجتماعهم الكبير، على أن مفتاح الخلاص يكمن فى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان العربى. وحينما حزموا أمرهم على مناقشة هذا الموضوع بحثوا عن عاصمة عربية يجتمعون فيها. ولكن جميع العواصم العربية التى طرقوها أوصدت الأبواب فى وجوههم. وكان ما كان من ذهابهم إلى قبرص على نحو ما ذكرنا أعلاه.

رغم جو الكآبة الذى خيم على ندوة قبرص إلا أن المشاركين فيها صمموا على ألا يذعنوا للأمر الواقع، وأن يكفوا عن لطم الخدود وشق الجيوب وجلد الذات. واعقبوا ندواتهم بسلسلة من الاجتماعات فى قبرص أيضا، تمخضت عن تأسيس عدد من المنظمات العربية غير الحكومية التى تهدف إلى تغيير الأوضاع العربية المتردية من خلال العمل السلمى الجاد والملتزم. ومن هذه المنظمات الجديدة التى وضعت بذورها الجنينية فى قبرص:

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- الجمعية العربية لعلم الاجتماع.
- الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- الجمعية العربية للدراسات الاقتصادية.
- الجمعية العربية الفلسفية.

وكان القصد من هذه المنظمات العربية غير الحكومية الجديدة أن تعطى المفكرين العرب فى مجالات النشاط والمعرفة والمهن المختلفة إطارا يلتمون فيه، ويعبئون جهودهم من خلاله لخدمة قضايا الأمة، وفى مقدمتها قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان. وسرعان ما تضامنت معهم منظمات عربية أخرى كانت موجودة بالفعل على الساحة، وفى مقدمتها اتحاد المحامين العرب، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومنتدى الفكر العربى.

وباشر السابق واللاحق من هذه المنظمات العربية غير الحكومية الدرس والتبشير والعمل من أجل الديموقراطية والحريات الأساسية فى الوطن العربى. وطوال السنوات التالية منذ لقاء قبرص كانت ثمرات عملهم متواضعة وبطيئة. ولكن صبر هذه المنظمات ومثابرتها لم يفترا. وبدءا من عام ١٩٨٥ بدأت ثمرات عمل هذه المنظمات وغيرها من القوى الحية فى الوطن تتزايد وتتراكم. وأصبح حديث الديموقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان يتردد فى دوائر أوسع وأوسع. حتى الأنظمة العربية الحاكمة التى كانت هذه الكلمات والمفاهيم تمثل بالنسبة لها شعارات عدائية، بدأت هى، وإن كان على مضض تقبلها، ثم ترددها.

وها هو عدد أكبر من المفكرين والسياسيين والنقابيين العرب يجتمعون فى عمان فى ربيع ١٩٨٩ ليتداولوا ويناقشوا فى مؤتمرهم الكبير موضوع "التعددية السياسية فى الوطن العربى". ويسبق نقاشهم هذا استعراض لحالة الأمة العربية فى العام المنصرم (١٩٨٨). وهم يفعلون هذا وذاك فى عاصمة عربية، ومع هامش كبير فى الحرية، ومع رصيد متراكم من إنجازات عربية تمت فى العامين الأخيرين، وتحديدا منذ قمة عمان (نوفمبر/ تشرين ثانى ١٩٨٧) والانتفاضة الفلسطينية الباسلة (منذ ديسمبر / كانون أول ١٩٨٧).

*** رياح الديموقراطية العربية:**

فى السنوات التالية لاجتماع المفكرين العرب فى قبرص بدأت نسمات الديموقراطية تهب بشكل خفيف على قطر عربى هنا أو قطر عربى هناك.

فالديموقراطية فى مصر التى كانت قد حوصرت فى أواخر عهد الرئيس الراحل أنور السادات جرى فك الحصار عنها فى عهد الرئيس حسنى مبارك، بل وتكرست تدريجيا.

وحدث نفس الشىء فى المغرب ومع مجئ عام ١٩٨٥، شهدت السودان اقتلاع حكم الرئيس جعفر نميرى واستعادة الديموقراطية فى السودان عام ١٩٨٦. ومع عام ١٩٨٧، انتهى حكم بورقيبة فى تونس، الذى كان قد تسلط على مقاليد البلاد باسم الحزب الواحد (الحزب الدستورى الجديد)، وتحولت تونس إلى الأخذ بنظام التعدد الحزبى.

وأجرت اليمن العربية أول انتخابات ديموقراطية فى تاريخها. ومع عام ١٩٨٨، شهدت الجزائر تحولا نحو الديموقراطية التعددية، وأجرت استفتاءين شعبيين لتكريس هذا التحول - أحدهما لانتخاب الرئيس الذى أعلن فى برنامجه الانتخابى عن هذا التحول، والثانى على دستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية لأول مرة منذ استقلال الجزائر (عام ١٩٦٢).

ولم ينته عام ١٩٨٨ إلا وكانت العراق، فى شخص الرئيس صدام حسين، قد أعلنت عن عزمها على التحول الديموقراطى. وخلال أسبوع (أول أبريل/ نيسان ١٩٨٩) تجرى فى العراق أول انتخابات نيابية ديموقراطية على أساس التعددية - أى أن المرشحين لها ليسوا فقط من الحزب الحاكم، وهو حزب البعث العربى الاشتراكى، الذى يحكم البلاد منفردا منذ عام ١٩٦٨. بل إن الشاهد هو أن أغلبية المرشحين للمجلس الوطنى العراقى (البرلمان) ليسوا من حزب البعث.

خلاصة القول أن نسمات الديموقراطية التى هبت خفيفة مترددة فى منتصف الثمانينيات قد تحولت مع نهاية الثمانينيات إلى رياح قوية. ففى غضون السنوات الست التالية لاجتماع المفكرين العرب فى قبرص للدعوة والتبشير بالديموقراطية فى وطنهم الكبير. تكرست هذه الديموقراطية فى مصر والمغرب، وبدأ التحول الديموقراطى فى السودان، وتونس، واليمن، والجزائر، والعراق، وهذه البلدان

السبعة تضم فيما بينها ثلثى سكان الوطن العربى. وهناك بلدان عربيان مرشحان لاستئناف مسيرتهما الديموقراطية فى الأمد المنظور، بعد تعليقها مؤقتا لظروف أقليمية، وهما الكويت والأردن، وللبلدين تراث سابق وراسخ فى الممارسة الديموقراطية. ولا شك لدى هذا الكاتب أن رياح الديموقراطية ستصل إلى عدة أقطار عربية أخرى فى بقية هذا العام أو أوائل عقد التسعينيات. ولن ينتهى عقد التسعينيات إلا وقد أخذت كل الأقطار العربية بصورة أو أخرى من صور الديموقراطية التعددية.

*** مشكلات احتكار السلطة ومشكلات الديموقراطية:**

إن الديموقراطية التى تهب رياحها على الوطن العربى فى هذه السنوات تهب أيضا على بلدان عديدة أخرى فى العالم الثالث من الفليبين إلى الأرجنتين، ومن تايوان إلى باكستان. بل إن بلدان الكتلة الشرقية نفسها - بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى بدأت تتعرض لهذه الرياح الديموقراطية. وقد أخذت المجر وتشيكوسلوفاكيا مؤخرا بالتحول إلى التعددية الحزبية. كما تشهد بولندا نضالا واسعا فى نفس الاتجاه، وتقوده نقابة التضامن العمالية المستقلة ضد انفراد الحزب الشيوعى البولندى وحده بالسلطة. وقد حققت نقابة التضامن مكاسب متراكمة على امتداد السنوات الخمس الأخيرة.

وهبوب رياح الديموقراطية على بلدان الحزب الواحد، أو التنظيم الواحد، أو الزعيم الواحد، معناه أن احتكار السلطة ينكسر فى بلد بعد الآخر. ولذلك أسباب عديدة، ليس هنا مجال الخوض فى تفاصيلها. ويكفى أن نقول أن مشكلات المجتمعات المعاصرة - شرقا وغربا، شمالا وجنوبا - قد أصبحت من التعقيد والتشابك بحيث لا يستطيع حزب واحد أو تنظيم واحد أو زعيم واحد أن يتعامل معها باقتدار، مهما أوتى هذا الحزب أو التنظيم أو الزعيم من عبقرية، ومهما أدعى تمثيل "الجماهير العريضة" فى بلده. فحتى "الطبقة العاملة" التى طالما احتكرت بعض الأحزاب السلطة باسمها، لم تعد تقبل هذا الاحتكار. وقد رأينا ذلك بوضوح

فى بولندا. فالحزب الشيوعى البولندى ادعى لنفسه تمثيل الطبقة العاملة البولندية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أى لأكثر من أربعين عاما. ولكن ثورة العمال البولنديين على هذا الحزب، والانصراف عنه، والانضمام إلى نقابة جديدة مستقلة، هى نقابة التضامن، كشفت عن امتعاض الطبقة العاملة البولندية من احتكار الحزب الواحد للسلطة باسمها.

إن الطبقة العاملة الحديثة أصبحت فى المجتمعات المعاصرة أكثر تعلما وتنوعا ووعيا. فهى ليست بنفس المواصفات التى كانت عليها فى بداية "الثورة الصناعية" الأولى خلال القرن التاسع عشر، حينما وضع كارل ماركس مقولاته عن "ديكتاتورية البروليتاريا" لقد مر العالم منذ ذلك الوقت "بثورة صناعية ثانية" فى منتصف القرن العشرين. وها هو العالم يدخل فى العقود الأخيرة من القرن العشرين "بثورة صناعية ثالثة". لم يعد "العمال" اليوم هم نفس "عمال" القرن الماضى، أو حتى "عمال" منتصف هذا القرن. لم يعد عمال اليوم يعملون ست عشرة ساعة، على آلات تعمل بالبخار والفحم، تحت ظروف بالغة القسوة والاستغلال، كما كان الحال بالأمس وأول أمس. لقد أصبح عمال اليوم يعملون فى ظروف مادية أفضل بكثير، وأصبحوا أكثر وعيا وتطلعا. ولم يعودوا كلا هلاميا متجانسا. بل بدأت تظهر فى صفوفهم أنفسهم تنوعات واختلافات وتناقضات. وأصبح بعضهم يملكون أسهم فى شركاتهم، وعقارات ومدخرات وسيارات. أى أنهم أصبحوا "عمالا" و"ملاكا" شبه رأسماليين فى نفس الوقت. لذلك يعد الاستقطاب بينهم وبين أصحاب الأعمال بنفس الدرجة من الصرامة والتناقض كما كان الحال فى حقبات سابقة.

وفى بلدان العالم الثالث، ومنها الوطن العربى، أصبح نظام الحزب الواحد أو الزعيم الواحد فى مأزق، إن لم يكن فى أزمة طاحنة، لقد تغيرت الخريطة الاجتماعية فى معظم هذه البلدان تغيرات هائلة منذ الاستقلال - أى على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. أصبح هناك طبقة وسطى كبيرة، وطبقة عاملة حديثة، وتضخم حجم السكان وتضاعف حجم المدن، وارتفع وعى الأقليات بذاتها وهويتها، ولم يعد ممكنا مع هذا التنوع الكثيف لحزب واحد أو زعيم واحد أن يمثل كل المصالح

المتعارضة التى ينطوى عليها هذا التنوع الكثيف. وزاد الطين بلة أن ديون وأزمات هذه المجتمعات قد تضاعفت، وعجز الحزب الواحد أو الزعيم الواحد عن استيعابها والسيطرة عليها. لذلك شهدت مجتمعات العالم الثالث فى السنوات العشر الأخيرة انتفاضات شعبية واسعة، وخاصة فى المدن الكبرى، واقتلعت بعض أنظمة الحزب الواحد والحاكم الواحد. واضطرت بعض هذه الأنظمة الذكية نفسها إلى المبادرة بالتحول الديموقراطى، وقبول مشاركة قوى أخرى لها أو معها فى السلطة.

إن مشكلات احتكار السلطة -أى الحزب الواحد أو الزعيم الواحد- هى أكثر من أن تحصى. ولكن ذلك لا يعنى أن التحول إلى الديموقراطية التعددية هو أيضا بلا مشاكل. كما لا يعنى أن الديموقراطية فى حد ذاتها تستطيع بين يوم وليلة أن تحل كل مشكلات الفقر والديون والتخلف واختلال التوزيع بعصا سحرية. كل ما تعنيه الديموقراطية هو إطلاق طاقات المجتمع وقواه الحية لكى تستطيع هى نفسها، وليس حزب واحد أو زعيم واحد فقط، مواجهة هذه المشكلات. فالديموقراطية هى إطار أوسع وأعقل لإدارة الصراع الاجتماعى بشكل سلمى. وهى وسيلة مثلى لفرز أفضل العناصر لإدارة المجتمع والدولة. وهى أداة رشيدة للرقابة والمحاسبة، وتثبيت الصالح فى الحكم وإزاحة الطالح من مواقع السلطة.

وفى بدايات التحول الديموقراطى، وإلى أن تستقر الديموقراطية وتترسخ قيمها، ستكون هناك ممارسات غير مسئولة، وربما سلوكيات غوغائية. وستكون هناك محاولات لتزييف الانتخابات، وتزييف وعى الناس. وسيكون هناك أحيانا بطء شديد فى اتخاذ القرارات. وهذه كلها ظواهر لابد أن نعيها ونعد الرأى العام لها، إلى أن تتلاشى أو تتقلص. فألف مشكلة للديموقراطية أفضل من استبداد حاكم واحد ليوم واحد.

◈ المسألة الديموقراطية فى العراق ◈

لم تكن الحرب بين العراق وإيران هى مسألة أرض وحدود بقدر ما كانت مواجهة بين مشروعين حضاريين لبناء المجتمع والدولة والريادة الإقليمية فى منطقة الخليج، بل وفى العالم العربى الإسلامى بأسره.

لقد قدمت إيران الخومينية نفسها كتجسيم لمشروع دينى (ثيوقراطى) يستطيع أن يستعيد الفردوس المفقود لدار الإسلام بإدارة عجلة التاريخ إلى الوراء فى ظل "ولاية الفقيه" وحكم رجال الدين. بينما قدمت العراق نفسها كنموذج لدولة قومية حديثة تعتز بتراثها العربى - الإسلامى لكنها تتطلع إلى المستقبل. وقد أحرز المشروع العراقى انتصارا محمودا فى الجولة الأولى من المواجهة المسلحة التى بدأت منذ ثمانى سنوات. ولكن هذا الانتصار العراقى لن يتكرس ويثبت إلا إذا استكملت العراق مشروعها الحضارى الحديث بمواجهة سلمية مع مجموعة من التحديات الوطنية (العراقية) والقومية (العربية). أبرز التحديات الداخلية فى تسوية المسألة الكردية وإنجاز التحول الديمقراطى ومن أبرز التحديات القومية فى إنجاز التكامل الاقتصادى - الأمنى مع شقيقاتها العربيات، وخاصة من أقطار الجوار.

هناك اتجاهات واضحة فى حركة مجتمعات العالم المعاصر وهى تدخل العقد الأخير من القرن العشرين وتستعد لدخول القرن الحادى والعشرين. أحد هذه الاتجاهات هى النزوع إلى التجمعات أو التكتلات الإقليمية الاقتصادية. والأمثلة الفذة لهذه النزعة هى السوق الأوروبية المشتركة، وتجمع شرق آسيا المسمى "بالآسيان" الذى يضم اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا والفلبين وإندونسيا. وكلا التجمعين الغرب -أوروبى والشرق آسيوى يمضيان فى تلبورهما بسرعة وثبات. وينطوى كل منهما على إمكانات فعلية ومستقبلية تجعله بنفس قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اقتصاديا وتكنولوجيا.

وتتركز الأنظار خاصة على التجمع الغرب - أوروبى (السوق المشتركة) الذى سيتوحد تماما فى عام ١٩٩٢، أى فى أقل من أربع سنوات من الآن(*). كما أن هناك تجمع وليد لدول جنوب آسيا، يضم الهند وباكستان وبنجلاديش وسيرلانكا ونيبال، وتجمع رابع لبعض دول أمريكا اللاتينية. وفى منطقتنا العربية هناك تجمع أقطار مجلس التعاون الخليجى الذى يدخل عامه الثامن، وتجمع على وشك التبلور وهو التجمع المغاربى، الذى يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

والقاسم المشترك بين هذه التجمعات الإقليمية هو أنها اقتصادية فى الأساس، وليست محاور أو تكتلات عسكرية كما كان الحال فى العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

فقد أدركت النخبات الحاكمة والرأى العام فى معظم هذه التجمعات أن أمنها القومى والإقليمى يتوقف بالدرجة الأولى على تقدمها الاقتصادى واستقرارها الاجتماعى والسياسى.

كما أدركت أن السوق والموارد الوطنية المتاحة لكل من أقطارها لم تعد كافية للنمو التنافسى فى حقبة الثورة الصناعية الثالثة، التى تتطلب تقدما تكنولوجيا رفيع المستوى. لذلك تجمعت هذه الأقطار فى المجموعات التى أشرنا إليها لتضمن سوقا أكبر بموارد أوفر تمكنها من دخول عصر التكنولوجيا المتقدمة التى هى ضرورة لا غنى عنها لاستمرار النمو الاقتصادى. والتكنولوجيا المتقدمة لم تعد سرا محجوبا عن البعض ومتاحا للبعض الآخر. ولكن استخدام هذه التكنولوجيا يتطلب سوقا كبيرة تضمن الجدوى الاقتصادية للاستثمار الهائل فى البحث والتطوير والتطبيق والإنتاج.

أما الاتجاه الثانى الواضح فى حركة مجتمعات العالم المعاصر فهو النزعة للتحول الديموقراطى. وفى السنوات العشر الأخيرة فقط رأينا مجتمعات عديدة تتحول من أنظمة حكم شمولية أو ديكتاتورية أو ذات حزب واحد إلى أنظمة حكم

(*) نذكر بأن هذه المقالة كتبت سنة ١٩٨٨.

تعددية ديموقراطية. وتشمل هذه القائمة كلا من أسبانيا والبرتغال واليونان والفلبين وكوريا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين وتركيا وماليزيا. وفى منطقتنا العربية تشمل القائمة مصر والسودان وتونس واليمن الشمالية. وهناك دول أخرى تموج هذه الأيام بإرهاصات التحول نحو الديموقراطية مثل بورما فى آسيا، وشيلى فى أمريكا اللاتينية. بل إن دول الكتلة الشرقية نفسها تمر فى مخاض هذا التحول، وخاصة فى بولندا والاتحاد السوفييتى.

ولا نقصد أن كل هذه الدول قد استكملت تحولها الديموقراطى، أو أن هذا التحول يأخذ بالضرورة الصيغة الليبرالية الغربية، ولكن الذى نقصده هو أن عملية التحول قد بدأت، وتسير بسرعة فى بعضها وتسير ببطء فى بعضها الآخر. ولكن القاسم الأعظم المشترك بينها جميعا هو انفتاح النظام السياسى واتساع حجم المشاركة السياسية، وقبول الرأى الآخر، ومزيد من حرية التعبير فى الصحافة ووسائل الإعلام. كما أن هذا التحول لا يتم دائما بشكل سلمى ولكنه لا يأخذ شكل انتفاضات شعبية وقد يتخلله بعض صور العنف أو العصيان المدنى - كما حدث فى كوريا والفليبين والسودان والأرجنتين وكما يحدث الآن فى بورما وشيلى.

إن معظم أقطار العالم الثالث التى أخذت بنظام الحزب الواحد فى العقود الثلاثة الماضية رأت فى ذلك ضرورة أو حكمة لتكريس استقلالها الوطنى، أو لإنجاز تنمية اقتصادية سريعة، أو لتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد شاع فى الخمسينيات والستينيات مقولة فحواها أن التعددية السياسية أو الديموقراطية تعرقل أو تعطل تحقيق هذه الأهداف، وخاصة فى دول العالم الثالث التى حصلت على استقلالها حديثا، وتريد أن تلحق بركب المتقدمين.

كما شاعت مقولة أن السواد الأعظم لشعوب العالم الثالث كانت غير مؤهلة أو غير ناضجة للممارسات الديموقراطية. وليس هنا مجال حسم صحة هذه المقولات، وخاصة غداة الحصول على الاستقلال منذ ثلاثة أو أربعة عقود.

ولكن الشاهد هو أن مسيرة التطور الاجتماعي - الاقتصادي للعديد من دول العالم الثالث قد ألقت الشكوك على استمرار صحة هذه المقولات في الوقت الحاضر. وهذا هو السبب في أن عددا متزايدا من هذه الدول قد بدأت تحولها الديموقراطي في السنوات الأخيرة، وعلى نحو ما ذكرنا في الفقرة السابقة.

وكاتب هذه السطور يعتقد أن العراق قد أصبح مؤهلا لبدء عملية التحول الديموقراطي، ولو بشكل تدريجي وذلك لأسباب عديدة نذكر بعضها فيما يلي:

أولا: ينتمي العراق لمجموعة أقطار الحزام الشمالي في الوطن العربي التي بدأت تطورها الاقتصادي - الاجتماعي منذ أواخر القرن الماضي - أسوة بمصر ولبنان وسوريا والأردن والسودان وليبيا وتونس والمغرب. وقد عرفت هذه الأقطار جميعا لحظة ليبرالية سادت فيها الديموقراطية التعددية قبيل الاستقلال وفي السنوات التالية له مباشرة. صحيح أن التجربة تعثرت وأجهضت في معظمها. ولكن التجربة خلفت وراءها تراثا ولو متواضعا من التقاليد لم تندثر تماما، بل ظلت كامنة تحت السطح، وحين آن الأوان تم استنفار التقاليد الحزبية التعددية والبرلمانية سهولة نسبية - كما رأينا في مصر والسودان وتونس والمغرب. وقد كان للعراق تجربته الليبرالية التعددية خلال الفترة من منتصف العشرينيات إلى عام ١٩٥٨. لذلك فإن تحوله إلى الديموقراطية في السنوات القادمة لن يبدأ من الصفر.

ثانيا: نمو التكوينات الاجتماعية الحديثة في العراق، وأهمها الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة. لقد كان أحد أسباب تعثر أو فشل التجربة الليبرالية في العراق وبقية أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي هو ضآلة حجم الطبقة الوسطى الحديثة وضآلة أو انعدام وجود طبقة عمالية منظمة. لذلك كانت التجربة الديموقراطية الأولى هي لعبة تقتصر على كبار الإقطاعيين وزعماء القبائل والعشائر أو الارستقراطية المحلية. وكانت أغلبية الشعب العراقي كما

مهملا فى هذه اللعبة. هذا فضلا عن وجود هيمنة بريطانية سافرة أو وراء ستار لم تسمح للديموقراطية فى العراق أن تنمو نموا طبيعيا مستقلا.

أما وقد زالت هذه الهيمنة الأجنبية من ناحية وزاد حجم الطبقات الوسطى والعمالية من ناحية ثانية، واختفى الإقطاع والعشائرية من ناحية ثالثة، فقد أصبح الشعب العراقى مؤهلا للممارسة الديموقراطية التدريجية. ومثله فى ذلك مثل الشعوب العربية فى مصر والسودان وتونس والمغرب.

ثالثا: النضج الوطنى الرفيع للشعب العراقى. وهذا هو أهم الأسباب على الإطلاق. فقد أظهر الشعب العراقى أثناء السنوات الصعبة لحرب الخليج استعداده الهائل، بل والمعجز، للتماسك والانضباط والتضحية. لقد تناسى العراقيون على اختلاف مشاربهم كل خلافاتهم السياسية والمذهبية، وارتفعوا فوق كل تعصبات أو عصبيات محلية، حينما أدركوا أن الوطن فى خطر. وليس أدل على نضج شعب من سلوكه وممارساته فى لحظات الدراما الوطنية. وقد أثبت الشعب العراقى، سواء من خلال أبنائه فى ساحات القتال أو خلف الجبهة، إنه أهل لاعتى المسئوليات وأقصى التحديات .. إن الوطنية العراقية لم تختبر حقيقة منذ ولادة الدولة الحديثة فى العراق عام ١٩٢٠ إلا خلال السنوات الثمانى من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. وقد اجتاز الشعب العراقى هذا الاختيار بنجاح باهر. وصمد فى وجه خصم يفوقه عددا وموارد بثلاثة أمثال على الأقل.

وخلاصة القول أن الشعب العراقى فى أواخر الثمانينيات قد أصبح مؤهلا لخوض تجربة ديموقراطية جديدة. إنه مؤهل تاريخيا بحكم تراثه فى تجربة ليبرالية سابقة (١٩٢٠-١٩٥٨). وهو مؤهل اجتماعيا بحكم نشأة ونمو طبقاته الوسطى والعمالية الحديثة فى العقود الثلاثة الأخيرة. وهو مؤهل سياسيا بحكم ما أظهره من نضج وطنى رفيع أثناء حرب الخليج.

إن هذه الأسباب وغيرها لا تنطوى فقط على شروط التأهيل، ولكنها تنطوى أيضا على شروط الاستحقاق فى تحول ديموقراطى لشعب العراق البطل. إن من

شأن هذا التحول الديموقراطى أن يجعل من مشروع العراق الحضارى لا فقط قوة عسكرية واقتصادية وسياسية فى مواجهة المشروع الإيرانى بجموحه وعنصريته الصريحة أو المستمرة ولكنه أيضا يجعل من مشروع العراق الحضارى قوة مستقبلية رائدة لشعوب الخليج وبقية شعوب الأمة العربية.

وكما أثبتت القيادة العراقية عبقريتها فى إدارة حرب الخليج عسكريا ودبلوماسيا، فإنها مدعوة إلى إدارة التحديات الداخلية والأقليمية فى سنوات ما بعد الحرب بنفس المستوى من العبقرية. وفى طليعة هذه تحدى التحول التدريجى نحو الديموقراطية. فهى بذلك لن تكون فقط متسقة مع اتجاه حركة مجتمعات العالم المعاصر فى التحول نحو الديموقراطية. ولكنها أيضا ستكون متسقة مع ما يحدث فى أقطار الحزام الشمالى للوطن العربى (مثل مصر وتونس والمغرب) بل وفى بعض أقطار حزامه الجنوبى (مثل السودان واليمن) وأهم من ذلك ستكون قد أعطت لشعبها أحلى ثمرات الانتصار فى حرب الدفاع عن كيان الوطن وشرف الأمة، وستعده بذلك للانتصار فى معارك إعادة البناء وريادة معارك التوحد القومى.

◈ رياح الديموقراطية تهب على العراق(*) ◈

منذ ثلاثة شهور كتبنا على صفحات هذه الجريدة سلسلة من المقالات عن "العراق بعد الانتصار" وفى أحد هذه المقالات، بعنوان المسألة الديموقراطية، نوهنا بأهمية أن يستكمل القطر العراقى الشقيق انتصاره العسكرى الباهر فى حرب الخليج بانتصار سياسى داخلى، وهو التحول الديموقراطى.

لقد كان هذا التنويه بمثابة مطلب أو أمل، لم نتوقع تحقيقه بسرعة، وقت كتابة المقال. لذلك كانت المفاجأة سعيدة لهذا الكاتب، كما هى سعيدة للشعب العراقى ولشعوب الأمة العربية حينما أعلن الرئيس صدام حسين منذ أسبوعين عن خطوات واضحة للتحول نحو الديموقراطية. وأهم هذه الخطوات هو السماح بإنشاء أحزاب جديدة، وعقد انتخابات نيابية حرة وغير مقيدة، تدخلها هذه الأحزاب أسوة بالحزب الحاكم، وهو حزب البعث العربى الاشتراكى.

* لماذا أصبحت الديموقراطية ضرورة؟

حينما نادينا بالتحول الديموقراطى فى العراق بعد انتصاره فى حرب الخليج، فإننا كنا نصدر عن اقتناع عام بأن الدولة العربية ذات أنظمة الحزب الواحد بدأت تدخل فى أزمة شرعية، وفى "أزمة أداء" أو "أزمة إنجاز"؛ فنظام الحزب الواحد قد استنفد أغراضه التاريخية، التى ربما كانت قد أقتضتها الظروف الداخلية والأقليمية والدولية منذ عقدين أو ثلاثة عقود من الزمان.

ففى السنوات التالية للاستقلال أو الثورات الوطنية مباشرة كانت هناك تحديات عديدة تجابه الأقطار العربية منها تكريس الاستقلال، وبناء مؤسسات حديثة، وتشييد البنية الأساسية، وإنجاز المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. واعتقد الكثيرون فى الخمسينيات والستينيات أن التعددية الحزبية، أو الديموقراطية بشكلها الليبرالى، ليست هى أنسب الصيغ لمجابهة هذه التحديات.

(*) جريدة الجمهورية - مصر - ١٧ ديسمبر ١٩٨٨.

ودعم من هذا الاعتقاد أن البلدان العربية التى كانت قد أخذت بالتعددية الليبرالية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، مثل مصر والعراق والأردن، أو التى أخذت بها بعد الحرب العالمية الثانية، مثل سوريا ولبنان وليبيا والسودان وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال، لم يكن سجل إنجازها فى التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية مبهرا، إلى منتصف الخمسينيات. فقد ظل معظمها يدور فى فلك الهيمنة الأجنبية الغربية، وكان إنجازها التنموى هزيلا للغاية. وأهم من هذا وذاك كانت المسألة الاجتماعية تتفاقم بشدة وظلت الممارسة الديموقراطية الليبرالية فى هذه البلدان محصورة فى أبناء الشرائح العليا من المجتمع؛ فهم فقط الذين يكونون الأحزاب، ويتنافسون فيما بينهم على السلطة، بينما الأغلبية الساحقة من أبناء الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى كانوا غائبين أو مغيبين عن الساحة السياسية، وكانت مطالبهم الاجتماعية مهملة تماما أو شبه مهملة.

كانت أنظمة الحزب الواحد، التى حلت محل الأنظمة الليبرالية، ذات اهتمامات والتزامات وطنية وقومية واجتماعية واضحة. وكانت الشعارات التى رفعتها والممارسات التى بادرت بها مما يخدم مصالح أو يحقق طموحات جماهير الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى فى البلدان العربية. وأنجزت هذه الأنظمة بالفعل الشىء الكثير.

ولكن بعد السنوات العشر الأولى تقريبا من تجربة الأنظمة العسكرية أو أنظمة الحزب الواحد، بدأت الشعارات تفقد بريقها، وبدأت الإنجازات تتباطأ أو تتوقف. وفى نفس الوقت بدأت حدة القهر الداخلى تتزايد وبدأت المشكلات الداخلية تتفاقم من جديد. وأسوأ من ذلك تم استدراج معظم هذه الأنظمة إلى صراعات داخلية أو أقليمية مسلحة وممتدة، استنزفت الموارد البشرية والمادية المحدودة لهذا القطر العربى أو ذاك. حتى بعض الإنجازات المبكرة لأنظمة الحزب الواحد أصبحت تمثل عبئا على هذه الأنظمة بعد السنوات العشر الأولى من وصولها إلى السلطة.

فنتيجة التوسع السريع فى التعليم مثلا نمت شرائح الطبقة الوسطى بوتيرة سريعة وزادت توقعاتها ومطالبها الاقتصادية والسياسية. ونتيجة التأميم وبرامج التصنيع زاد حجم الطبقة العاملة الحديثة وزادت بالمثل توقعاتها ومطالبها الاقتصادية والسياسية.

وفى كل هذه الأحوال كان جهاز الدولة قد تضخم تضخما هائلا، وأصبح بدوره يمثل عبئا ثقيلا لا فقط على موارد المجتمع وإنما أيضا على حركة هذا المجتمع وقدرة تكويناته الأهلية على المبادرات الذاتية لمواجهة مشكلاتها.

كل هذا جعل أنظمة الحزب الواحد تدخل فى مأزق فى سنواتها العشر الثانية. ولم يكن هناك من سبيل للخروج من هذا المأزق إلا بالتحول نحو الديموقراطية. وقد أدركت بعض أنظمة الحزب الواحد هذه الحقيقة على مضض، وسمحت بتعددية حزبية تدريجية، وفى الغالب شكلية. ورفضت أنظمة أخرى إدراك المأزق، وتلكأت طويلا فى السماح حتى بالتعددية الحزبية الشكلية. وكان نصيب بعضها نتيجة هذا التلكؤ أن شهدت بلدانها انتفاضة شعبية واسعة، انتهت إما باقتلاع للنظام مثلما حدث فى السودان (١٩٨٥). أو بتغيير فى داخل النظام مثلما حدث فى تونس فى العام الماضى وفى الجزائر منذ شهور هذا العام.

وحسنا أن الرئيس العراقى صدام حسين قد بادر بنفسه إلى الإعلان عن قرب الأخذ بالنظام التعددى الحزبى والديموقراطى. فلابد أن الرجل ببصيرته قد أدرك أن نظام الحزب الواحد فى العراق قد أدى دوره، ولابد من دخول مرحلة تجديدية أخرى.

ولابد أن الرئيس صدام حسين قد رأى أن رياح الديموقراطية قد هبت أو تهب على مناطق أخرى من العالم الثالث خارج الوطن العربى - من الفلبين شرقا إلى الأرجنتين غربا، وأن عقد التسعينيات سيكون عقد التحول الديموقراطى عالميا.

ولكن الذى لا شك فيه أن الرئيس صدام حسين لابد أنه قد وعى كل الدروس المستفادة من حرب الخليج. وأول هذه الدروس هو أن الشعب العراقى الذى تماسك

وصمد وقاتل ببسالة منقطعة النظير لمدة ثمان سنوات مهولة، ضد قوة تفوقه حجما ومساحة وموارد بثلاثة أمثال على الأقل، لهو شعب عظيم وناضج وقادر على تحمل كل المسئوليات الجسام فى وقت السلم. وإنه شعب بعد كل ذلك يستحق أن يترجم هذه العظمة وهذا النضج إلى مشروع حضارى كبير.

وثانى هذه الدروس هو أن حرب العراق مع إيران لم تكن مجرد حرب على شريط من الأرض أو من مياه شط العرب، مع كل ما ينطوى عليه ذلك من أهمية. وإنما كانت الحرب أكثر من ذلك هى صراع بين رؤيتين لتنظيم المجتمع والدولة والتعامل مع الإنسان ومع العصر الذى تعيش فيه، ومع المستقبل.

كانت الرؤية الإيرانية خليطا ملتهبا من الحساسية الدينية - المذهبية - الفارسية التى اتخذت من الماضى والسلف منطلقاتها المرجعية. وكان وما يزال لهذه الرؤية بريقها المبهر بين قطاعات واسعة من الجماهير الإسلامية فى إيران. وكان لها أيضا المعجبون بها فى العالم العربى والإسلامى، ولو أن حجمهم تضاءل تدريجيا نتيجة ما كشفت عنه التطورات والأحداث فى السنوات الثمان التالية. ولكن الرؤية الإيرانية ما تزال معروضة على الساحة، وتقف وراءها قوى وقوة لا يستهان بها داخل إيران.

أما الرؤية العراقية المنافسة فكانت تستند إلى نسق فكرى قومى مدنى يرفع شعارات التقدم والعدالة والمعاصرة، ويتطلع إلى المستقبل، بمعايير ومنطق هذا المستقبل نفسه. ولم تكن هذه الرؤية تفتقد التأييد لها بين جماهير واسعة داخل العراق وعلى اتساع الوطن العربى. وكان هذا التأييد هو الذى أعطى المقاتل العراقى زاده المعنوى والمادى فى تلك الحرب الضروس.

ومع أن المدافع قد سكتت مؤقتا فى حرب الخليج بانتصار العراق فى الجولة العسكرية من الصراع، إلا أن المعركة بين الرؤيتين لم تحسم بعد وستستمر إلى سنوات قادمة. الذى يضمن للرؤية العراقية النصر الحاسم هو أن تستكمل عناصرها الغائبة. وقد كان أهم عنصر غائب فى الرؤية والممارسة العراقية إلى الآن هو عنصر

الديموقراطية. وباكتمال هذا العنصر فإن الرؤية العراقية، بل العربية، فى مواجهة الرؤية الإيرانية الخومينية، لابد أن تنتصر.

ومقومات النجاح للديموقراطية فى العراق كلها متوفرة. فالنظام الحاكم هو الذى بادر بها ولم ينتظر إلى أن تجبره الظروف على خوض هذا التحول إلى الديموقراطية. والنظام الحاكم يفعل ذلك من موقع الانتصار العسكرى فى حرب وطنية عادلة. وكان النظام قد حقق انتصارا مشابها فى معركة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الداخلية خلال عقد السبعينيات، وحرص حتى فى سنوات الحرب ألا تتوقف مسيرة هذه التنمية. ونجح النظام الحاكم فى تحقيق إنجازاته التنموية والعسكرية دون أن يتنازل أو يساوم على استقلال العراق أو عدم انحيازه لأى من القوتين الأعظم. والشعب العراقى كما قلنا يخرج من تجربة الحرب وهو أكثر نضجا وتماسكا وثقة بنفسه. وفى العراق اليوم طبقة وسطى كبيرة وطبقة عاملة حديثة تمثلان معا أهم سندين للتحول الديموقراطى. إن هذه كلها هى مقومات لا شك ولا شبهة فى أنها ستوفر كل فرص النجاح لهذا التحول الديموقراطى.

ومع ذلك فإن معركة التحول إلى الديموقراطية لن تكون كلها سهلة أو بلا عقبات أو ألغام. فهناك بكل تأكيد قوى فى الحزب الحاكم اعتادت لسنوات طويلة أن تحتكر السلطة وصناعة القرار. وسيكون عسيرا عليها أن تتخلى عن هذا الاحتكار ولن تكون رؤيتها أو قدرتها على استشراف المستقبل بنفس الانفتاح والبصيرة التى عبر عنها الرئيس صدام حسين ونحن نعلم عن تجربتى إعادة البناء فى الاتحاد السوفييتى وتجربة الانفتاح الديموقراطى فى الجزائر أن عناصر فى الحزب الحاكم هى التى عارضت بشدة محاولات الإصلاح. ولن يكون الوضع مختلفا فى العراق.

ولكن يقينا أن الظروف المؤيدة للتحول الديموقراطى فى العراق هى الأكبر والأقوى. وأهم من ذلك فإن التحول هو فى اتجاه المد الديموقراطى العالمى، وهو اتجاه التاريخ. وهو أكبر حصانة مستقبلية لتأمين المجتمع والدولة فى العراق، بل وكل المنطقة العربية فى الخليج.

لذلك حينما وقعت الانقلابات العسكرية أو الثورية الوطنية فى عدد من هذه الأقطار خلال عقدى الخمسينيات والستينيات وغيرت من أنظمة الحكم كانت التعددية الحزبية هى أول ضحايا هذا التغيير وكان إلغاء التعددية إما لصالح حزب واحد أو لا أحزاب على الإطلاق. واستقبلت جماهير الطبقات الدنيا هذا الإلغاء بالترحيب وأخذت الطبقة الوسطى موقفا محايدا فى البداية. فمعظم أبناء الطبقات الوسطى العربية شأنهم شأن غيرهم فى مجتمعات أخرى، ينزعون إلى الديموقراطية الليبرالية من حيث المبدأ. ولكن خبرتهم المباشرة مع أنظمة الحكم الليبرالية العربية لم تكن خبرة سعيدة، وكان دورهم فيها هامشيا. لذلك فإن معظمهم لم يأسف أو يندم على اختفاء الأحزاب الليبرالية القدمية التى كان يقودها أبناء الذوات والباشوات وكبار الملاك.

◈ نسيم الديموقراطية فى الأردن(*) ◈

الملك حسين عاهل الأردن (**) هو أقدم حكام العالم، رغم أنه ما يزال فى الخمسينيات من عمره، حيث اعتلى العرش الهاشمى عام ١٩٥٢، أى منذ سبعة وثلاثين سنة. ولم يكن ينافسه فى هذا الصدد غير إمبراطور اليابان الراحل الذى توفى فى أوائل (١٩٨٩). ولكن أهم من طول مدة الحكم فإن العاهل الأردنى فى نظر كثير من المراقبين العرب والأجانب على السواء يعتبر من أكثر حكام العالم حنكة وقدرة إن لم يكن أكثرهم على الإطلاق.

ورغم المشكلات والضغوط العاتية التى واجهت الأردن منذ نكبة فلسطين (١٩٤٨) وخلال فترة الغليان الثورى التى اجتاحت الوطن العربى فى الخمسينيات والستينيات فإن نظام الحكم فيها قد صمد وحافظ على توازنه داخليا وعربيا وعالميا، وحقق إنجازات تنموية مبهرة ... وها هو يوشك أن يكلل هذه الإنجازات بالتحول إلى الديموقراطية السياسية، حيث تعقد فيه أول انتخابات نيابية عامة منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما.

❋ التجاوب مع التحولات الداخلية

والأردن بتحوله الديموقراطى هذا يتجاوب فى النهاية مع التحولات الاجتماعية الاقتصادية العميقة التى طرأت على بناء المجتمع الأردنى فى العقود الثلاثة الأخيرة. فالأردن لم يعد تلك "الإمارة" الصحراوية الفقيرة التى كان عليها عندما تأسس "كدولة" كجزء من تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولم تعد تركيبته الاجتماعية هى مجرد شتات من العشائر والقبائل التى لا يجمعها ولاء وطنى موحد. ولم تعد "الدولة" فيه هى "الجيش" فقط ولم تعد "هويته الثقافية" مجرد صدى لهويات أقطار الجوار العربية الأخرى - ولم يعد سكانه حشدا من البداوة والأمية.

(*) جريدة الجمهورية - مصر - ٢٤ أغسطس ١٩٨٨.

(**) كان الملك حسين لا يزال حيا وقت كتابة هذا الموضوع.

وللدقة، لقد كانت هذه العناصر جميعا هى البدايات الجنينية للكيان الأردنى فى العشرينيات، ولكن ككل البدايات الجنينية لم يكن هناك حتمية تاريخية أو اجتماعية فى أن تنمو هذه البذور الجنينية إلى كيان مكتمل القسمات والوظائف وقادر على الصمود والبقاء. بل كانت شواهد عديدة تلقى بظلال الشك على إمكانية نمو هذه البذور الجنينية إلى دولة ومجتمع. بل وظلت هذه الشكوك مستمرة إلى عقدين مضيا، وجاءت على الأردن لحظات درامية حرجة بالفعل كان مصيره فيه معلقا فى الميزان.

وبصرف النظر عن الذين اختلفوا أو اتفقوا مع النظام الهاشمى فى الماضى، أو الذين ما يزالون يختلفون أو يتفقون معه فى الحاضر فلا أحد اليوم يجهل مثل هذه الشكوك حول كينونة الأردن كمجتمع ودولة. ولا أحد ينكر إنجازاته أو يقلل من دوره فى النظام العربى الأكبر.

وللدقة مرة أخرى فما يزال الأردن فقيرا فى موارده الطبيعية وما تزال به تكوينات عشائرية وقبلية. وما تزال خصوصيته الثقافية تحبو، ولكن الشاهد هو أن الأردن عوض فقره فى الموارد الطبيعية بإنشاء موارده البشرية. لقد تحول من البداوة والأمية فى العشرينيات إلى أكثر الشعوب العربية تعليما فى الثمانينيات، وهذه حقيقة لا يعرفها معظم العرب خارج الأردن.

لقد أصبحت الموارد البشرية الأردنية بتعليمها وتدريبها هى العمود الفقرى للاقتصاد الأردنى - سواء فى داخل الأردن أو من خلال تصدير العمالة إلى الأقطار النفطية وما يجلبه ذلك من تحويلات مالية.

كانت نفس هذه الموارد البشرية المميزة (بالمقاييس العربية ومقاييس العالم الثالث) هى القوة الضاربة فى بناء اقتصاد وطنى أردنى متنوع، وفى بناء مؤسسات الدولة الأردنية، وفى بلورة تنظيمات المجتمع المدنى الأردنى (النقابات والروابط المهنية والجمعيات الفكرية والثقافية).

وكان هذا وذاك وراء ارتفاع مستوى المعيشة والدخل فى الأردن. فمتوسط الدخل الفردى فى الأردن اليوم (٧٧٥ دولارا سنويا) وهو أعلى من مثيله فى أى دولة عربية غير نفطية - أى باستثناء دول الخليج والعراق وليبيا والجزائر.

طبعا تلقى الأردن وما يزال مساعدات عربية وأجنبية كبيرة خلال العقود الأخيرة. ولكن الأقطار العربية الأخرى التى تلقت مثل هذه المساعدات مثل (مصر وسوريا والسودان والمغرب) لم تحقق بما تلقته من مساعدات ما حققته الأردن فى نفس الفترة الزمنية. ورغم أنها تملك ما لا يملكه الأردن من موارد طبيعية ولم تبدأ من النقطة المتواضعة للغاية التى بدأت منها الأردن.

وخلاصة القول هو أن النظام الهاشمى قد خلق فرصا لم تكن موجودة أصلا، واستفاد من كل الفرص المتاحة فى داخل الأردن ومن حوله، وأجاد استثمار موارده البشرية وهيأها باقتدار، ونسج من هذا كله مجتمعا وبنى دولة لم يعودا موضع شك أو استخفاف.

ورغم أن الأردن قد عرف لحظات ديموقراطية ليبرالية فى الماضى مثلما عرفت أقطار الحزام الشمالى فى الوطن العربى (مصر وسوريا والعراق والمغرب وتونس) فإن هذه اللحظات المتقطعة لم تدم طويلا فى الأردن -مثلما لم تدم فى هذه الأقطار- وكان عدم دوام الديموقراطية الليبرالية فى الأردن وهذه الأقطار لأسباب عديدة لن نسردها هنا. ويكفى أن نقول أن من بين الأسباب كان تدنى مستوى التعليم والوعى السياسى واهتزاز الولاءات الداخلية والضغوط الخارجية.

ولكن معظم هذه الأسباب قد زالت أو تقلصت فى حالة الأردن. وأصبح المجتمع الأردنى مهيئا لتحول ديموقراطى حقيقى منذ بداية الثمانينيات. وكانت إنجازات النظام نفسه والتى ذكرناها أعلاه هى المسئولة عن هذا التهيؤ للديموقراطية، بل ويعتقد هذا الكاتب أن النظام الأردنى قد تلكأ قليلا فى إدراك التداعيات الكاملة لما أنجزه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

ومن ثم تلكأ قليلا أيضا فى إدراك ضرورة استكمال هذه الإنجازات بتحول ديموقراطى، ولكن حسنا أن هذا التلكؤ لم يطل أكثر من ذلك. فهو فى النهاية استجابة منطقية للتحولات الاجتماعية - الاقتصادية الهائلة التى خبرها الأردن فى العقود الثلاثة الأخيرة.

* التجاوب مع التحولات العربية

إن نسيم الديموقراطية يهب خفيفا على الوطن العربى منذ عدة سنوات وإن عددا من أقطار الحزب الواحد قد أخذت تباعا ولو فى بعض التردد فى التحول إلى التعددية الحزبية والديموقراطية الليبرالية. وقد شهدنا ذلك منذ عدة سنوات فى مصر والمغرب. وفى السنتين الأخيرتين(*) فى كل من تونس والجزائر والعراق. وهناك تفكير بصوت عال فى نفس الاتجاه فى كل من الصومال واليمن الديموقراطية.

وهناك أقطار عربية لم تأخذ بالتعددية الحزبية الصريحة. ولكنها مع ذلك تعقد انتخابات حرة مثل الجمهورية العربية اليمنية. كما أن الكويت تقول ذلك منذ استقلالها -رغم التعليق المؤقت لمجلسها النيابى. ولا شك لدينا فى أن بقية الأقطار العربية ستتحول تدريجيا نحو الديموقراطية الليبرالية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات.

لذلك فإن عملية التحول الديموقراطى التى أعلن العاهل الأردنى عن بدايتها هذا العام تأتى لا فقط تجاوبا مع المتغيرات الداخلية فى الأردن ولكن أيضا تجاوبا مع الاتجاه العام فى الوطن العربى من المحيط إلى الخليج. وليس هذا التجاوب من قبيل المعاناة الشكلية. ولكنه جزء لا يتجزأ من "العقلانية العربية الجديدة" على مستوى الشعوب والحكام على حد سواء لقد أصبحت الشعوب العربية تمج "الانقلابات" و "العنتريات" و "الشعارات" وأصبحت أكثر تقديرا للمشكلات

(*) كُتب هذا الموضوع فى سبتمبر ١٩٨٩.

الحقيقية التى تواجه مسيرتها وأكثر قبولا للتدرجية والواقعية فى مواجهة هذه المشكلات.

ونلمس هذه العقلانية العربية الجديدة بشكل محسوس منذ قمة عمان (نوفمبر تشرين ثان ١٩٨٧) سواء فى إعادة ترتيب البيت العربى من الداخل أو فى التعامل مع التهديدات الخارجية أو فى إعاد ةفتح ملف الوحدة العربية أو فى منهجية تسوية الصراعات المزمنة وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية.

وفى هذا السياق لم تكن خطوة العاهل الأردنى فى اتجاه التحول الديموقراطى منفصلة عن تطورات عربية مهمة كان الأردن نفسه هو المبادر بها ومنها عقد قمة عمان نفسها وقرار فك الارتباط الإدارى والقانونى مع الضفة الغربية وتسليم الأمانة لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان قيام مجلس التعاون العربى (الذى يضم الأردن والعراق ومصر واليمن).

فالتحول الديموقراطى فى الأردن هو إذن حلقة متصلة بالداخل الوطنى الأردنى نفسه بقدر ما هو حلقة متصلة بالخارج القومى العربى عموما بأقطار مجلس التعاون العربى خصوصا. فبإجراء انتخابات نيابية حرة فى الأردن تكون كل أقطار مجلس التعاون العربى قد خطت الخطوة الأولى فى تحولها الديموقراطى وهى بذلك فى الواقع تكون سباقة بين مجالس التعاون العربية الأخرى. فأقطار مجلس التعاون الخليجى، باستثناء الكويت، لم تأخذ بعد بالممارسات الانتخابية النيابية. وأقطار اتحاد المغرب العربى ما تزال تضم قطرين لم يأخذا بعد بهذه الممارسات، وهما ليبيا وموريتانيا.

*** التجاوب مع التحولات العالمية**

تكاد تنفرد الأردن بين كل الأقطار العربية بأن نخبتها الحاكمة، وفى مقدمتها العاهل الأردنى وولى عهده، هى الأكثر انفتاحا على العالم الخارجى وهى كذلك بحكم ثقافتها الرفيعة التى تجمع بين الأصالة والمعاصرة وبحكم موقع الأردن

وتاريخه السياسى الحديث. ولا يتجسم هذا الانفتاح فقط فى الحركة السياسية النشطة على رقعة العالم كله لكل من الملك حسين، وولى عهده الأمير الحسن، ولكن أيضا فى الأنشطة الفكرية والثقافية التى تضع النخبة الحاكمة الأردنية دائما على الحافة المتقدمة لتدفق المعلومات والمعرفة الإنسانية بفهومها الواسع. والذين يرصدون مثل هذه الأمور لن يفوتهم ملاحظة العدد الهائل من المؤتمرات والندوات العربية والدولية التى تستضيفها عمان فى السنوات الأخيرة أو التى يشارك فيها أفراد النخبة الأردنية فى الخارج ومثل هذه المشاركة ليست احتفالية أو شكلية وكثيرا ما يتعجب المراقبون العرب والأجانب من المشاركة الفكرية رغم كل مسئولياتهم فى إدارة الدولة.

ولعل هذا الحضور الفاعل -سياسيا وفكريا- للأردن فى المحافل العالمية هو الذى يعطى النخبة الحاكمة الأردنية حساسية استثنائية فى استقراء المعنى العميق لاتجاهات التطور العالمى. ولا شك أن هذه النخبة قد استوعبت ما يحدث من تحولات نحو الديموقراطية على الساحة الدولية - من الصين والفلبين شرقا، إلى بولندا والأرجنتين غربا.

فالخطوة الأردنية نحو الديموقراطية هى إذن بقدر ما هى حلقة وثيقة ومتجاوبة مع الداخل الأردنى والمحيط العربى، فهى حلقة متصلة ومتجاوبة مع اتجاه عالمى عام شرقا وغربا شمالا وجنوبا.

* أجندة الديموقراطية الأردنية

بقدر الإنجازات الأردنية المتميزة داخليا وعربيا ودوليا والتى أشرنا إليها أعلاه فإن الأردن ما يزال بلدا ناميا يعانى من ضغوط ومشكلات. وقد تفاقمت بعض هذه المشكلات فى السنوات الأخيرة وخاصة فى المجال الاقتصادى - نتيجة انخفاض المساعدات العربية وتحويلات الأردنيين فى الخارج مع استمرار الأعباء العسكرية والأعباء التنموية. وكان أحد تداعيات ذلك زيادة ديون الأردن وتعرضه لنفس "الوصفة" التى يقدمها صندوق النقد الدولى لكل الدول المدينة خفض الإنفاق

العام، تقليص الدعم للسلع الأساسية، وتعويم سعر العملة الوطنية (الدينار). ورغم ما يبدو من الوجاهة الاقتصادية النظرية لهذه "الوصفة" فإنها مثل كل دواء مر لا تستسيغه الشعوب بسهولة، وخاصة الفئات الأقل حظا وهى الأغلبية فى أى مجتمع. وقد كان رد الفعل الآتى لتطبيق هذه "الوصفة" دون إعداد مسبق، هو نفس رد الفعل الذى حدث ويحدث فى كل البلاد النامية (مصر ١٩٧٧، تونس والمغرب ١٩٨٤، السودان ١٩٨٥، الجزائر ١٩٨٨، فنزويلا ١٩٨٩) وهو التظاهر الرافض لإجراءات التقشف، ورغم أن رد الفعل الغاضب هذا قد تم احتواؤه بسرعة وبلا خسائر كبيرة - مقارنة ببلدان أخرى فإن إعادة ترتيب الاقتصاد الأردنى والتوزيع الاجتماعى العادل لهذه الأعباء يظل هو المسئولية الأولى والملحة لصانع القرار الأردنى فى الأمد القصير. وستكون هذه أولى مهام ممثلى الشعب الأردنى بعد الانتخابات النيابية القادمة.

أما فى الأجل المتوسط فإن أجندة العمل السياسى الأردنى لابد أن تشمل استكمال تقنين العلاقة الأردنية - الفلسطينية والاستعداد لمعارك تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وتكريس مسيرة مجلس التعاون العربى واستكمال مسيرة التحول الديموقراطى الأردنى نفسه.

وفى كل مفردات هذه الأجندة فإن شكل وروح الممارسة الديموقراطية ستكون كموضع مراقبة مجهرية دقيقة من أصدقاء وأعداء الأردن على السواء لن تكون هذه المراقبة المجهرية لمسلك السلطة التنفيذية وحدها من حيث الصراحة والجدية ولكنها ستكون بنفس القدر لمسلك القوى السياسية الشعبية بخاصة المرشحين للانتخابات من حيث روح المسئولية والابتعاد عن المزايدات الغوغائية.

إن الأردن كله مرشح فى الانتخابات النيابية وما بعدها، ولن يكون النجاح أو الفوز الحقيقى لفرد هنا أو فرد هناك بقدر ما سيكون نجاحا وفوزا للأردن كله - كمجتمع ودولة ونظام.

◈ شعب اليمن ... سندريلا الوطن العربى(*) ◈

فى يوم ١٩٩٢/٤/٢٧ ذهب الشعب اليمنى إلى صناديق الانتخابات لاختيار ممثليه فى البرلمان. وكانت التجربة مبهرة بكل المقاييس. فهذا البلد الذى يقع على أطراف الوطن العربى؛ والذى كان من آخر الأقطار العربية التى تخوض مجال "التحديث"، قد أثبت أنه أكثر شجاعة وأصالة وصفاء من أقطار عربية أخرى، أكبر منه حجماً، وأكثر منه ثراء، وأقدم منه باعاً فى مجال "التحديث". وليست هذه الأحكام مجرد مجاملات حماسية أو رومانسية. ولكنها أحكام تستند على خمس حقائق ناصعة، هى:

أولا: أن اليمن قد حقق الوحدة بين شطريه (فى الشمال والجنوب) بطريقة سلمية منذ ثلاث سنوات (٢٢ مايو ١٩٩٠). ووقتها وعد الحزبان الحاكمان فى الشمال والجنوب، بأن تكون التعددية الديموقراطية الكاملة هى أساس النظام السياسى فى اليمن الموحد؛ وأن يتم ذلك خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات. وقد أنجزا ما وعدا به. وأضافا إلى مأثرة الوحدة التى حققاها عام ١٩٩٠، مأثرة الديموقراطية التى أنجزاها عام ١٩٩٣. وهناك كثير من العرب الذين كانوا سيهنأون بأى "وحدة عربية" وبأى "ديموقراطية" فى أى بقعة عربية فى الوطن الكبير. ولكن ها هو الشعب اليمنى يجمع الحسنيين فى أقل من ثلاث سنوات.

ثانيا: أن اليمن قد أباح التعددية الحزبية بلا أى قيد أو شرط. ولم تراوغ النخبة الحاكمة فى منع هذه القوة السياسية أو تلك من المشاركة الكاملة؛ ولم تخادع فى حجب الشرعية عن أى منها بذريعة "الدين" أو "الطبقة"؛ أو "التطرف" أو "الإلحاد". وقد أباحت النخبة الحاكمة هذه التعددية غير المشروطة قبل سنة كاملة من إجراء الانتخابات. ولم ترتعد أو تذعر لقيام أكثر من ٤٦ حزباً سياسياً خلال أسابيع من اعتماد التعددية الحزبية ورغم لحظات حرجة خلال العام الذى سبق الانتخابات البرلمانية، وبعض حوادث العنف المتفرقة ومحاولات

(*) المجتمع المدنى - ابن خلدون - مايو ١٩٩٣.

اغتيال بعض الشخصيات المرموقة، وخاصة من الحزب الاشتراكى المشارك فى السلطة، إلا أن ذلك لم يثن النظام اليمنى عن الصمود والوفاء بوعوده. بل إن ضحايا هذا الإرهاب أنفسهم كانوا أول المصممين على المضى بالتجربة الديموقراطية إلى أبعد شرط ممكن.

ثالثا: شاركت المرأة اليمنية مشاركة كاملة فى العملية الديموقراطية، لا فقط كناخبة، ولكن أيضا كمرشحة للمقاعد البرلمانية. وخاضت خمسون منهن المعركة الانتخابية. صحيح أن اثنتين منهن فقط هما اللتان وفقتا بالفوز. ولكن هذا لا يقلل بالمرة من الدلالة العظيمة لهذه المشاركة. فهى الأولى من نوعها فى كل الجزيرة العربية والخليج. وأثبتت المرأة اليمنية جدارتها فى التحدى العاقل للتقاليد الأبوية المحافظة. وحققت بالفعل قفزة هائلة إلى الأمام نحو التقدم والمساواة.

رابعا: تمثل الانتخابات البرلمانية اليمنية أول تجربة من نوعها فى الوطن العربى، تتم على أساس التعددية الحزبية وتحت رقابة لجنة دولية، دعتها الحكومة اليمنية من تلقاء نفسها. وقد شهد المراقبون الدوليون بسلامة ونزاهة العملية الانتخابية عموماً. وحتى الاستثناءات القليلة التى أحاطت بها بعض الشبهات، تم التحقيق فيها؛ وتقرر إلغاء الانتخابات فى بعضها. وظل الباب مفتوحاً لقبول أى طعون.

خامسا: رغم وجود الحزبين الرئيسيين فى السلطة وقت إجراء الانتخابات، إلا أن أيا منهما لم يفز بالأغلبية المطلقة. لقد فاز أحدهما وهو حزب المؤتمر الشعبى بأربعين فى المائة فقط من المقاعد (١٢٢ من مجموع ٣٠١ مقعدا)؛ وفاز الآخر وهو الحزب الاشتراكى (٨٣ مقعدا). بينما جاء حزب الإصلاح الإسلامى، وهو خارج السلطة، فى المركز الثالث، حيث فاز حوالى ٢٢ فى المائة (٦٢ مقعدا). وقد جاءت هذه النتائج متسقة مع تقديرات المراقبين المحايدين للقوة النسبية لهذه الأحزاب الرئيسية الثلاثة.

إن الرئيس على عبد الله صالح وشركاءه من حزبى المؤتمر والاشتراكى يستحقون تحية من أعماق كل العرب على إنجازيهما العظيمين: الوحدة والديموقراطية. ولكن الشعب اليمنى نفسه يستحق التحية الأكبر. فقد أثبت بسلوكه السياسى العقلانى المتحضر أنه الشعب الرائد فى الجزيرة العربية؛ وأنه حقيقة "سندريلا" الوطن العربى كله. ولا شك لدينا أن ما حققه الشعب اليمنى سيكون له أعمق وأبعد الأصداء فى الجزيرة والخليج والوطن العربى. ولقد بدد الشعب اليمنى بعض المقولات المتواترة عن أن الثقافة السياسية للعرب ليست ثقافة ديموقراطية. لم يكن أحداً قد اختبر هذه المقولة من قبل. وها هو الشعب اليمنى يثبت أن شعوبنا، إذا أعطيت فرصة حقيقية وعادلة، فإنها قادرة على ممارسة الديموقراطية. قد يكون الطريق طويلا ووعراً. ولكن الشعب اليمنى وجد بداية الطريق، وقطع أصعب خطواته، وهى الخطوة الأولى، باقتدار. فتهنئة له ولكل العرب المحبين للديموقراطية.

◈ من فيينا إلى المغرب مرورا بإفريقية(*) ◈

جرت الانتخابات النيابية فى المغرب يوم ٢٥ يونيه ١٩٩٣. ورغم أنها الانتخابات الخامسة منذ الاستقلال (١٩٥٦)، إلا أنها كانت الأولى فى ظل تعددية حزبية غير مقيدة، وتحت إشراف قضائى كامل، وفى ظل التغييرات الدستورية والاصلاحات السياسية والإدارية التى استحدثها النظام المغربى خلال العام المنصرم. ومن هنا جاء الاهتمام العربى والعالمى بها. وخاض الانتخابات احدى عشر حزبا، ولم يطعن فى نزاهتها العامة أحد. كذلك جاءت نتائجها مؤكدة تنافسا ديموقراطيا حقيقيا بين الأحزاب والقوى الرئيسية فى المغرب. فرغم عدم فوز أى حزب "بالأغلبية" المطلقة، إلا أن الحزب الذى فاز "بالأكثرية" هو الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، أحد أهم الأحزاب المعارضة (٤٨ مقعدا)، يليه حزب معارض أخر، وهو حزب الاستقلال، أعرق وأقدم الأحزاب المغربية،(٤٣ مقعدا). بينما تقاسمت الأحزاب الموالية للقصر وأحزاب معارضة أخرى المراكز التالية فى السباق. وتكتسب الانتخابات البرلمانية المغربية أكثر من مغزى فى هذه الآونة:

فهى، أولا، تأتى بعد عام ونصف تماما من إجهاض التجربة الديموقراطية فى الجزائر، الجار العربى الشقيق والمنافس فى قيادة المغرب العربى الكبير ... ولعل التحول الديموقراطى الأصيل هو الذى سيحسم القيادة الإقليمية فى هذا الجزء الهام من الوطن العربى. فلم تعد "القيادة" هى حجم سكان، أو موارد اقتصادية، أو القوة العسكرية، أو المزايدات الأيديولوجية فقط. وإنما أهم من ذلك فى أواخر القرن العشرين، هو نموذج الحكم ودرجة المشاركة الشعبية فيه، ومراقبة ومحاسبة وشفافية أجهزة الدولة التنفيذية. وإتمام الانتخابات المغربية بدرجة عالية من النزاهة هو رد اعتبار لشعوب المغرب العربى الكبير خصوصا، ولكل شعوب الأمة العربية عموما.

(*) المجتمع المدنى - ابن خلدون - يوليو ١٩٩٣.

ثانيا، تمثل الانتخابات، وما سبقها من حوارات وإصلاحات واسعة، نموذجا يحتذى فى التحول التدريجى من أنظمة حكم سلطوية إلى أخرى ديموقراطية، دون مخاطرات غير مبررة، ودون هزات عميقة للمجتمع والدولة. ومن واقع نتائج الانتخابات، فإن أغلب الظن أن الحكومة الجديدة ستكون إئتلافية، يشارك فيها ثلاثة أحزاب على الأقل، لابد أن يكون بينها حزب معارض وحزب موال للقصر. أى أن الصيغة المغربية فى هذه المرحلة الانتقالية هى صيغة "المشاركة فى السلطة" وليس التغيير أو الانتقال الكامل للسلطة. وهى صيغة نوهنا بجدواها فى أحد افتتاحيات نشرة "المجتمع المدنى"، (فى ابريل ١٩٩٢ بعنوان "فن المشاركة فى السلطة". وهى بالمناسبة ما تم فعلا فى التجارب الديموقراطية العربية الجديدة الأخرى (الاردن، الكويت، واليمن).

ثالثا، عكست نتائج الانتخابات المغربية ليس فقط التعددية السياسية الجديدة، ولكن أيضا التعددية الاجتماعية الأقدم فى المغرب. فقد نالت الأحزاب ذات القواعد البربرية (الامازيغية)، مثل حزب الحركة الشعبية، قسطا معقولا من التمثيل فى البرلمان المغربى الجديد. ناهيك عن الأحزاب ذات القواعد الريفية والحضرية. كذلك ظهرت المرأة بشكل غير مسبوق فى الحياة السياسية المغربية. ففضلا عن العدد الكبير من المرشحات، فقد كان إقبال نساء المغرب على التصويت أمرا مدهشا ورغم أن اثنتين فقط من المرشحات قد فازتا فى دوائرهن، إلا أنها بداية أكثر من مشجعة.

رابعا، انعقدت القمة الأفريقية فى القاهرة بعد أيام من الانتخابات المغربية ورغم أن الملك الحسن لم يحضر هذه القمة (ربما بسبب الانشغال بتداعيات الانتخابات)، إلا أن المغرب كان حاضرا بانجازه الديموقراطى المبهر. فلأول مرة تسيطر مسألة الديموقراطية على أجواء وأجندة القمة المغربية. ويأتى إعلان القمة بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، ليلح على أهمية الديموقراطية كركيزة مصاحبة للتنمية، ولفض المنازعات الداخلية والأقليمية بالطرق السلمية. كذلك تمت الانتخابات خلال الأسبوع الثانى من المؤتمر العالمى

لحقوق الانسان الذى عقد فى العاصمة النمساوية، فيينا (١٣-٢٧/٦/١٩٩٣)؛ والذى اكد بدوره على الديموقراطية كسياج ضرورى لحماية حقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لهذه الاعتبارات جميعا يستحق الشعب المغربى التهنئة الحارة على انجازه، ويستحق العاهل المغربى التحية والاكبار لا فقط على تجاوبه مع مطلب شعبى أصيل، ولكن أيضا لحنكته ومهارته فى فن الهندسة السياسية.

◈ القمة الاجتماعة فى كوبنهاجن وتحالفات المجتمع المدنى(*) ◈

مع مجئ مارس ١٩٩٥، ستكون قمة التنمية الاجتماعية على وشك الإنعقاد فى العاصمة الدانمركية، وستنظر هذه القمة، على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، ثلاثة مشكلات رئيسية هى: الفقر، والبطالة، والتفسخ الاجتماعى. وستقترح بشأنه استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية للمواجهة. فرغم أن هذه المشكلات الثلاث ليست جديدة، إلا أن تفاقمها فى السنوات الأخيرة؛ جعل تداعياتها تتدفق عبر الحدود القومية. أى أن شأنها أصبح مثل شأن المخاطر البيئية التى لا يعرف التلوث فيها حدوداً. فالفقراء أصبح عددهم فى العالم يصل إلى الخمس، أى أكثر من ١,٥ مليار نسمة. والعاطلون عن العمل يصلون إلى مثل هذا الرقم. وأدت البطالة والفقر معاً إلى مزيد من التفسخ الاجتماعى فى العديد من المجتمعات: فازدادت حدة الجريمة والعنف، والتطرف، والفساد، والرقيق الأبيض، وتعاطى المخدرات، والتهريب بكل أنواعه. كما أن من هذه التداعيات انفجار صراعات أهلية مسلحة، وسرعان ما تنتشر رقعتها إلى خارج حدود الدولة التى بدأ فيها الصراع. ومن ذلك تدفق المقتلعين واللاجئين والهاربين، والذين يقدر عددهم فى الوقت الحاضر بأكثر من خمسين مليوناً.

وتقترح مسودة العمل المقدمة لقمة كوبنهاجن مجموعة مترابطة من السياسات والتوصيات والإجراءات، ومن ذلك إلغاء ديون العالم الثالث (أكثر من ألف مليار دولار أمريكى)، أو تخفيضها؛ ومضاعفة المساعدات والمنح والقروض من دول الشمال الغنية إلى دول الجنوب الفقيرة، وذلك بتخصيص نسبة ٠,٠٧ فى المائة سنوياً من الدخل الإجمالى للأغنياء لصالح الفقراء، وفرض ضريبة عالمية (٠,٥ إلى ١,٠ فى المائة) على كل المعاملات المالية فى البورصات العالمية، وما إلى ذلك.

إن قمة التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن هى واحدة فى سلسلة المؤتمرات الدولية التى عقدت فى السنوات الأخيرة مثل: قمة الأرض (ريو دى جانيرو، ١٩٩٢)،

(*) المجتمع المدنى، مارس ١٩٩٥.

والمؤتمر الدولى لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣) والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٥). كما أن قمة كوبنهاجن سيتلوها مؤتمران دوليان، "للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) وللبيئة (إستنابول، ١٩٩٦)". ويلاحظ أن هذه المؤتمرات الدولية وما يصاحبها من زخم إعلامى واسع تسلط الضوء على مشكلات وسائل بعينها، وتساعد الرأى العام العالمى على استيعابها والتفاعل الإيجابى مع متطلبات حلها. وهذا أمر إيجابى للغاية. كما أن هذه المؤتمرات تتيح بشكل متزايد للمنظمات غير الحكومية فرصة المشاركة فى المداولات وإبداء الآراء وتقديم المقترحات. وتلعب المنظمات غير الحكومية النسائية بشكل خاص دوراً حيوياً فى هذه المنتديات.

غير أن الممارسة السلبية المتكررة فى كل هذه المؤتمرات الدولية هى مطالبة الفقراء فى الجنوب بأن يقوم الأغنياء فى الشمال بتمويل خطة العمل فى كل مسألة تعرض لها هذه المؤتمرات. ففى قمة الأرض على سبيل المثال، قدرت خطة العمل أن المطلوب لتنظيف البيئة والمحافظة عليها يتجاوز المائتى مليار دولار خلال السنوات العشر التالية. وطالب الفقراء أن يدفع الأغنياء معظم إن لم يكن كل هذا المبلغ، بمعدل عشرة مليار دولار سنويا. وبعد سنة من إقرار الخطة لم يدفع الأغنياء سوى نصف مليار دولار، أى حوالى خمسة بالمائة فقط من المبلغ المطلوب؛ وجاء معظمه من الدول الاسكندنافية وحدث الشىء ذاته فى مؤتمرى حقوق الإنسان والسكان. ونعتقد أنه سيحدث فى قمة كوبنهاجن: الفقراء يطالبون، والأغنياء يتمنعون بدعوى أن كثيراً من حكومات الجنوب ضالعة فى ممارسات بذخية أو فاسدة، وتنفق كثيراً على مشتريات السلاح والتى هى باب خلفى آخر للفساد، لما يحيط صفقات السلاح عادة من سرية. ويطالب الأغنياء حكام الجنوب بمزيد من الشفافية والخضوع للمحاسبة ودعم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان فى بلدانهم، وبين مطالبات الفقراء والأغنياء، ومطالبات الأغنياء للفقراء تتراكم وتتفاقم المشكلات.

إن وثيقة قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية تتحدث فى إحدى فقراتها الهامة عن "التوظيف النشط للمجتمع المدنى" (An Active Engagment of Civil

Society)) فى تنفيذ خطة العمل المقترحة للتعامل مع الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعى. وفى هذا تتفق تماماً مع وثيقة الأمم المتحدة. ونقترح فى هذا الصدد أن تتحالف منظمات المجتمع المدنى فى الشمال والجنوب لممارسة ضغط مزدوج على حكومات الشمال لكى تخصص الأموال المطلوبة للخطة؛ وعلى حكومات الجنوب لكى تكف عن ممارسات الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وخفض ميزانيات التسلح ومضاعفة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية عموماً.

إن حكومات بلدان الجنوب الفقيرة لا تستطيع أن تضغط بشكل فعال على حكومات الشمال الغنية. إن الذى يستطيع ذلك هو منظمات المجتمع المدنى فى الشمال المتعاطفة مع فقراء الجنوب. وسيكون ضغطها على حكوماتها فى الشمال فعالاً إذا صاحبه تحرك موازٍ للضغط على حكومات الجنوب للإقلاع أو التخفيف عن ممارساتها الإستبدادية الفاسدة.





◎◎ الفصل الأول ◎◎

المجتمع المدنى ومستقبل الديموقراطية فى الوطن العربى





◎◎ الفصل الثانى ◎◎

دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى بالوطن العربى





◎◎ الفصل الثالث ◎◎

المجتمع المدنى فى الخليج العربى





◎◎ الفصل الرابع ◎◎

نماذج أخرى من التحول الديموقراطى فى الوطن العربى





سلسلة الأعمال الكاملة



الأعمال الكاملة

رغم انها نشرت على امتداد ثلاثين عاما أو يزيد، وفى أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وترعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أمينا مع نفسه، يعبر عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطا لما يؤمن به، وممارسا فعليا يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.

أحمد غريب